سلسلة إصدارات مؤسسة معالم السنن (٥)

شرح
المُقَدِّمَةِ الآجُرُّومِيَّة

لفضيلة الشيخ الدكتور
عبد الكريم بن عبد الله الخضير
عضو هيئة كبار العلماء وعضو اللجنة الدائمة للإفتاء

الطبعة الأولى

١٤٣٨هـ - ٢٠١٧م

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم فضيلة الشيخ عبد الكريم الخضير

الحمد لله ربِّ العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد:

فإنَّ أصل هذا الكتاب دروس ألقيت على الطلاب وسجِّلت، ثم قام المكتب العلمي معالم السُّنن - بعناية من أمينه العام الشيخ الدكتور إبراهيم ابن محمد الفوزان - بتفريغ المادة العلمية ومراجعتها من قِبَل كبار الطلاب المختصِّين، ولم يُقصد التأليف والنشر من الأصل الذي تكون فيه المادة محررةً من المصادر بحروفها، ولعل المراجعة النهائية تكون بعد صدوره وحصر الملحوظات عليه وتلافيها، والله وليُّ التوفيق، وصلَّى الله وسلَّم على نبيِّنا محمد وآله وصحبه أجمعين.

وكتبه

عبد الكريم بن عبد اللَّه الخضير

عفا اللَّه عنه

١٤٣٨/٤/٥هـ

كلمة مؤسَّسة معالم السنن

الحمد لله الذي رفع بالعلم أهله واجتباهم، وأورثهم علم الكتاب وبه اصطفاهم، وصلَّى الله وسلم على نبِّينا محمد، وعلى آله وأصحابه من مبدئهم إلى منتهاهم، وعلى التابعين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدِّين واقتفاهم.

أما بعد:

فإن ممَّا لا يخفى على أحدٍ ما للعلماء من منزلة عليَّة، ومكانة سنيَّة، فهم ورثة الأنبياء، ونجوم السَّماء، وزينة الدُّنيا، وبِهم قوام الدِّين، روى أبو الدرداء ﷺ أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: **«من سلك طريقًا يلتمس فيه علمًا سهَّل الله له طريقًا إلى الجنة، وإن الملائكة لَتضع أجنحتها رضًا لطالب العلم، وإن طالب العلم يستغفر له من في السماء والأرض، حتى الحيتان في الماء، وإن فضل العالم على العابد كفضل القمر على سائر الكواكب، إن العلماء ورثة الأنبياء، إن الأنبياء لم يورِّثوا دينارًا ولا درهمًا، إنَّما ورثوا العلم، فمن أخذه أخذ بحظٍّ وافرٍ»**.

ومن العلماء الذين بذلوا وقتهم في تعليم العلم ونشْرِه فضيلةُ الشيخ العلامة عبد الكريم بن عبد الله الخضير - حفظه الله ومتَّع به -، والذي عرفه أهل العلم وطلبته بالتفنن والاتساع، وجودة التحقيق، وسعة الاطلاع.

وقد وفَّق اللهُ الشيخَ منذ زمن طويل للتصدي لشرح كتب أهل العلم في مختلف الفنون والتعليق عليها، فشرحها بشروح جامعة نافعة، أثراها سعة اطلاع الشيخ ومعرفته بمكنونات الكتب - لا سيما المطولات منها -،

واختلاف طبعاتها؛ مما جعل لهذه الشروح رواجًا بين طلاب العلم، على اختلاف مستوياتهم.

كما هيَّأ الله مؤسسةَ معالم السنن لخدمة علم الشيخ ونشره منذ تأسيسها عام ١٤٣٣هـ؛ من خلال نوافذ متعددة: إلكترونية وفضائية، وها هي - بفضل الله - تكمل باكورة النوافذ، بالطباعة الورقية؛ لِتُتَوِّجَ بها مشروعاتِها، وتنظمَ بها عقدها.

ومما يحسن التَّنبيه عليه أن هذا الكتاب ليس مؤلفًا للشيخ، وإنَّما شرحٌ صوتيٌّ، تمَّ تفريغه، وترتيبه، وخدمته خدمة علميَّة بعد إذن الشيخ بذلك. ونظرًا للصعوبة البالغة في تحويل النتاج الصوتيِّ إلى قالب الكتب المطبوعة، ولاستشعار المؤسسة المسؤوليةَ المنوطةَ بها، وطلبًا للإتقان دون تكلُّفٍ، رسمت المؤسَّسة لنفسها خطة مجوَّدة - أقرها الشيخ حفظه الله -؛ لتخرج كتبُهُ بجودةٍ عاليةٍ، تُرضي - بإذن الله - طلَّاب العلم ومحبيه. وقد كانت مراحل العمل على كتب الشَّيخ وفق الآتي:

الأولى: صفُّ المفرَّغ من الشرح الصوتي ومطابقته.

الثانية: العمل على ترتيب الشَّرح بما يتناسب مع الكتاب، مع عدم التصرف في كلام الشَّيخ. وعند وجود ما يشكل من المسائل يعرض على الشيخ - حفظه الله -.

الثالثة: تخريج الأحاديث والآثار، وعزو الأقوال والمذاهب إلى أصحابها، والخدمة العلمية للكتاب.

الرابعة: عمل فهرس تفصيلي للموضوعات ييسر على القارئ الوصول إلى الفوائد العلمية.

الخامسة: المراجعة اللغوية للكتاب والتأكُّد من سلامة النص من الأخطاء النحوية والإملائية التي قد تحدث أثناء العمل.

السادسة: مراجعة الكتاب من قبل متخصص في الفن المشروح؛ للتَّأكُّد من سلامة المادة العلميَّة بعد العمل عليها من قبل الباحثين.

السابعة: إجازة الكتاب للطِّباعة من قبل مستشاري المؤسَّسة العلميين.

وفي هذا المقام البهيج لطباعة هذا الكتاب (شرحُ المقدِّمةِ الآجُرُّوميَّة)، نشكر الشَّيخ - حفظه الله - على ما قدَّمه ولا يزال يقدِّمه لطلاب العلم، أعظم الله له المثوبة والأجر، وبارك في علمه وعمله وعمره، ونفع بعلمه الإسلام والمسلمين. ونثنِّيه بالشكر لفريق العمل في مؤسسة معالم السنن على الجهد الكبير الذي بذلوه لإخراج الكتاب، ونثلِّثه بشكر المستشارين العلميين في المؤسَّسة، والمراجعين المختصِّين، وكلٍّ منْ ساهم وشارك في إخراج الكتاب. فجزاهم الله خيرًا وبارك في أعمالهم.

والشكر موصول للمؤسَّسة الرائدة: مؤسسة وقف سعد وعبد العزيز الموسى، لإسهامها في دعم إخراج هذا الكتاب.

ونسأل الله تعالى التَّوفيق والسداد، وندعو كافَّة أهل العلم وطلَّابه حيثما كانوا إلى مدِّ يد النَّصيحة، والمسارعة بإبداء الملاحظات والاقتراحات على ما قد يقع من أخطاء فيما طُبع ويُطبَع من شروح الشَّيخ، فالمرء كثير بإخوانه، والله المسؤول أن يباركَ في الجهود ويتقبَّلها.

والحمد لله الذي بنعمته تتمُّ الصَّالحات، والصَّلاة والسَّلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبيِّنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

إنَّ الحمدَ للهِ، نحمدُه، ونستعينُه، ونستغفرُه، ونعوذُ باللهِ من شرورِ أنفسِنا ومن سيئاتِ أعمالِنا، من يهدِه الله فلا مضلَّ له، ومن يُضلِلْ فلا هاديَ له، وأشهدُ أن لا إلٰهَ إلَّا الله، وحدَه لا شريكَ له، وأشهدُ أنَّ محمَّدًا عبدُه ورسولُه.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ ﴿١٠٢﴾﴾ [آل عمران: ١٠٢].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٖ وَٰحِدَةٖ وَخَلَقَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا وَبَثَّ مِنۡهُمَا رِجَالٗا كَثِيرٗا وَنِسَآءٗۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيۡكُمۡ رَقِيبٗا ﴿١﴾﴾ [النساء: ١].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوۡلٗا سَدِيدٗا ﴿٧٠﴾ يُصۡلِحۡ لَكُمۡ أَعۡمَٰلَكُمۡ وَيَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدۡ فَازَ فَوۡزًا عَظِيمًا ﴿٧١﴾﴾ [الأحزاب: ٧٠ - ٧١].

أمَّا بعدُ:

فإن أصدقَ الحديثِ كتابُ الله، وخيرَ الهدي هديُ محمدٍ ﷺ، وشرَّ الأمورِ محدثاتُها، وكلَّ محدثةٍ بدعةٌ، وكلَّ بدعةٍ ضلالةٌ، وكلَّ ضلالةٍ في النارِ.

لا يَخفَى على مَن له أدنَى عنايةٍ بالعِلْمِ الشَّرعيِّ - ولا سِيَّما ما يتعلَّقُ بالكتابِ العزيزِ والسُّنَّةِ النَّبويَّةِ - أهميةُ معرفةِ اللغةِ العربيةِ بفنونِهَا الاثْنَي عَشَرَ

وهي: النحوُ، والصَّرفُ، ومتنُ اللغةِ، وفقهُ اللغةِ، والبيانُ، والمعانِي، والبديعُ، والوضعُ، والاشتقاقُ... إلى بقيةِ الأنواع المعروفةِ عندَ أهل العلم[1]. وهذه الفنونُ لا يستغنِي عنها طالبُ علم الكتابِ والسُّنَّةِ؛ ذلِك لأنَّ القرآن نزَل بلغةِ العربِ، على محمدٍ ﷺ وهو عربيٌّ، وبلَّغ الناسَ رسالة ربِّه بلسانِ قومِه وهم العربُ الخُلَّصُ.

وتظهرُ أهميةُ هذا العلمِ مِنَ ارتباطِه الوثيقِ بالنصوصِ الشرعيةِ، فلا يُمْكِنُ أن يتصدَّى لتفسيرِ كتابِ الله ﷻ ولا أن يبيِّنَ معنَى كلامِ النبيِّ ﷺ مَن يَجْهلُ اللغة العربية؛ لأنَّ الكتابَ والسُّنةَ - بلسانِ العربِ. وهناك فرقٌ بينَ أن يَقْرَأَ القارئُ قول الله - تعالى -: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ﴾ [التوبة: ٣] - بالرَّفع في (ورسولُه)، وبين أن يقرأها بالجر (ورسولِه)؛ لأنه يترتب على ذلك اختلالُ المعنَى وانقلابُه؛ فالبراءةُ عندَ مَن يجرُّ (ورسولِه) تتناولُ الرسولَ ﷺ فيكونُ المعنى: أنَّ الله - جل وعلا - قد بَرِئَ من رسولِه كبَرَاءَتِه مِنَ المشركينَ، وهذا يَقْلِبُ المعنَى، ولذا لَمَّا سَمِعَ أعرابيٌّ مَن يَقْرأُ الآيةَ هكذا قال: «أوَ قَدْ بَرِئَ الله مِن رسولِه؟»[2].

كذلكَ تغيير الإعراب قد يُغيِّرُ الحُكمَ الشَّرعيَّ، كما في قولِه ﷺ: «**ذكاةُ الجنينِ ذكاةُ أمِّه**»[3]، برفع «ذكاة» في الموضعين، وهي روايةُ الأكثرِين، ويكونُ الحكمُ على هذا أنَّ الجنينَ لا يَحْتاجُ إلى تَذْكِيةٍ؛ لأنَّ ذكاتَه ذكاةُ أمِّه. أمَّا

---

(١) ينظر: القسطاس للزمخشري ص١٥.
(٢) تاريخ دمشق لابن عساكر ٢٥/ ١٩١، ١٩٢.
(٣) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الضحايا، باب ما جاء في ذكاة الجنين، من حديث جابر بن عبد الله ٢/ ١١٤ (٢٨٢٨)، والترمذي في الجامع الصحيح، أبواب الأطعمة، باب ذكاة الجنين، من حديث أبي سعيد الخدري، ٤/ ٧٢ (١٤٧٦). وقال: «حديث حسن صحيح»، وابن ماجه في سننه، كتاب الذبائح، باب ذكاة الجنين ذكاة أمه، من حديث أبي سعيد، ٢/ ١٠٦٧ (٣١٩٩)، والإمام أحمد في مسنده، عن أبي سعيد ١٧/ ٤٤٢ (١١٣٤٣).

روايةُ النصبِ في «ذكاة» الثانيةِ: **«ذكاةُ الجنينِ ذكاةَ أُمِّه»**، فالحكمُ فيها أنَّ الجنينَ يَحتاجُ إلى تَذْكيةٍ كتذكيةِ أمِّه، ولا تكفِي ذكاةُ أمِّه، ومن ثَمَّ اختلف الحُكمُ تبَعًا لتغيُّرِ الإعرابِ.

وقد وُجِد فيمن يَنْتسِبُ إلى طلبِ العلمِ مَن يقللُ من شأنِ العربيةِ، ولكن لا يُمْكِنُ أن يَسْتغنِيَ طالبُ العلمِ الشَّرعيِّ عَن معرفةِ ما يحتاجُ إليه من علومِ اللغةِ العربيةِ؛ لأنَّ فهم النصوصِ الشرعيةِ مبنِيٌّ على فَهْمِ اللغةِ.

ومِن أهمِّ علومِ اللغةِ النحوُ والصَّرفُ، وهناك من يقولُ بأنَّ الصَّرفَ داخِلٌ في النَّحْوِ، غير أن كلَّ واحدٍ من هذين العلمين مستقلٌّ عَنِ الآخَرِ، فالصَّرفُ يَبْحَثُ في حروفِ الكلمةِ الَّتي تُبْنَى منهَا، أمَّا النَّحْوُ فإنه يبحثُ في عَوارِضِ الكلمةِ.

وإذا أردنا أن نمثلَ لهما نقولُ: إنَّ نسبةَ التَّصْريفِ إلى النَّحْوِ كنسبةِ التَّشريحِ إلى الطبِّ، فالنحوُ يَبْحَثُ في العوارِضِ، وكذلكَ الطِّبُّ، في حين أنّ التَّشْريحَ يبحثُ في الأعضاءِ وكذلكَ التَّصريفَ.

ومما يَنبغِي أن يُعْنَى به طالبُ العلمِ من فروعِ العربيةِ متنُ اللُّغةِ، فينبغِي أنْ يَكُونَ لديه رَصِيدٌ من مفرداتِ اللغةِ.

ومن فروعِ العربيةِ المُهِمَّاتِ أيضًا: فقهُ اللغةِ، وأيضًا علومُ البلاغةِ الثلاثةُ[١] فلا يَسْتغنِي عنها طالبُ علمٍ، فكيفَ يَتذوَّقُ بلاغةَ القرآنِ وفصاحةَ القرآنِ وإعجازَ القرآنِ، مَن لا يَعرِفُ علومَ البلاغةِ؟!

ويدخلُ معها أيضًا علمُ الوضعِ والاشتقاقِ، والمناظرةُ، والخطابةُ، وقَرْضُ الشِّعرِ، وغيرُ ذلكَ مِنَ الفنونِ المطلوبةِ لطالبِ العلمِ الشَّرعيِّ. فهي وإنْ لم تَكُنْ مقاصدَ، إلَّا أنَّها وسائلُ تُعِينُ على فَهْمِ الكتابِ والسُّنَّةِ.

---

(١) وهي: علم المعاني، وعلم البيان، وعلم البديع. ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة ١/٨.

ونحنُ بصددِ شرحِ اللَّبِنَةِ الأولَى في علمِ النحوِ، وهي هذه المُقَدِّمَةُ المبارَكَةُ «الآجُرُّومِيَّةُ»، نسبةً إلى ابنِ آجُرُّومَ[1] بمدِّ الهمزِ وضمِّ الجيمِ والراءِ المشدَّدة. و(آجروم) عندَ المغاربةِ بمعنَى: الفقيرِ. ويُطْلَقُ (الفقيرُ) في عُرْفِ تلكَ الجهاتِ - بل عندَ المشارِقَةِ كذلك - على المُتَعَبِّدِ، الَّذي هو عندَهُم الصُّوفِيُّ. جاء في ترجمةِ الإمامِ أحمدَ رَحِمَهُ اللهُ: «إمامٌ في السُّنَّةِ، إمامٌ في الأحكامِ، إمامٌ في الزُّهْدِ، إمامٌ في الفقرِ»[2]؛ يعنِي: في العبادةِ والتَّأَلُّهِ، فهو إمامٌ في هذه الأبوابِ كلِّها.

وابنُ آجُرُّوم، هو: أبو عبدِ الله محمدٌ الصِّنْهَاجِيُّ، نسبةً إلى قبيلةٍ في المغربِ واسمُها صِنْهَاجةُ[3]. والمؤلِّفُ ليس له ترجمةٌ وافيةٌ. وهذه المُقدِّمةُ «الآجروميةُ» لا تَحتاجُ إلى تعريفٍ، لكنها كُتِبَت بإخلاصٍ، ولا يَطَّلعُ على ذلكَ إلَّا علَّامُ الغيوبِ؛ إلَّا أن القرائِنَ تَدُلُّ على ذلكَ، ومنها: أنَّ الكتابَ اعتُمِدَ عندَ أهلِ العلمِ وتَدَاوَلُوه بالحِفْظِ والإقْرَاءِ والشرحِ والتحشيةِ، فقد صُنِّفت عَشَراتُ الشُّروحِ والحواشِي على هذا المختصر. ويُوصِي بعضُ العلماءِ بأنْ يُقْرَأَ بل يُحْفَظَ معَ هذا الكتابِ الصَّغيرِ كتابٌ آخرُ، وهو «العوامِلُ الجُرجانِيَّةُ»[4]، حتَّى إن بعضَ الجهاتِ من أقطارِ العالَمِ الإسلاميِّ يُضَمُّ فيها أحدُ الكتابين إلى الآخرِ ليتكامَلَ هذا الفنُّ.

ويبقَى أنَّ هذا القَدْرَ مِن معرفةِ النَّحوِ مفيدٌ جدًّا للمُبْتَدِئِ، وإنْ أرادَ أن

---

(١) هو: محمد بن محمد بن داود، أبو عبد الله الصنهاجي المغربي النحوي المالكي، ويعرف بابن آجروم، كان إمامًا في النحو، شهد له بالبركة والصلاح. توفي سنة ٨١٣هـ. الضوء اللامع للسخاوي ٩/ ٨٢، وبغية الوعاة للسيوطي ١/ ٢٣٨. وشذرات الذهب لابن العماد ٦/ ٦٢. وذكره في وفيات ٧٢٤هـ.

(٢) طبقات الحنابلة لأبي يعلى ١/ ٥، والمقصد الأرشد لابن مفلح ١/ ٦٥.

(٣) صنهاجة: قبيلة مشهورة من حِمْيَـرَ وهي بالمغرب. ينظر: اللباب في تهذيب الأنساب لابن الأثير ٢/ ٢٤٩.

(٤) هو كتاب: «العوامل المائة» لعبد القاهر بن عبد الرحمٰن الجرجاني.

يَصْعَدَ اللَّبِنَةَ الثانيةَ فعليه أن يَقْرَأَ «قَطْرَ الندَى»، وشَرْحَه[1]، ثُمَّ بعدَ ذلكَ يتأَهَّلُ لقراءةِ «الألفيَّةِ»[2]، وحينئذٍ لا يَحتاجُ إلى غيرِهَا من كتبِ النحوِ، وإنْ كانَ هناكَ كتبٌ في غايةِ الأهَمِّيَّةِ؛ لكنَّ هذا العِلْمَ وسيلةٌ وليسَ بغايةٍ، فـ «النَّحْوُ في العلم كالمِلْحِ في الطعامِ»[3]، فلا يَنْبَغِي أن يُكْثِرَ مِنْهُ. وطالبُ العلمِ الشَّرعيّ لا يُطالَبُ بقراءةِ «شرحِ المفصَّلِ»[4] مثلاً؛ لأنَّه لا يحتاجُ إلى هذا الطُّولِ الَّذي يَعُوقُه عَن تحصيلِ ما هُو بصَدَدِه من حِفْظِ النُّصوصِ وفَهْمِها والإفادةِ منها، لكن لا بدَّ من معرفةِ ما يَكْفِيه، فإذَا حفظ «الآجُرُّوميَّةَ» وفَهِمَها وقرَأَ بعضَ شروحِها، ثمَّ إنْ تيسَّر له قراءةُ «قَطْرِ الندَى» مع شرحِه فهذا حَسَنٌ، ثُمَّ بَعدَ ذلكَ يتأهَّلُ للألفيَّةِ وفيها شيءٌ مِنَ الطُّولِ، والصَّعوبةِ في الأبياتِ، لكنَّها أساسٌ متينٌ لهذا الفنِّ، وإنِ اكتفَى بـ «المُلْحةِ»[5] فهو كتابٌ نفيسٌ وسهلٌ.

ومما يُعْنَى به أهلُ العلمِ من كُتُبِ هذا الفنِّ: «الكافِيَةُ» لابنِ الحاجِبِ[6]، وفيها مِنَ العلومِ والفوائدِ على اختصارِهَا ما لا يُوجَدُ في المُطَوَّلاتِ، وهي أيضًا مشروحةٌ ومطروقةٌ في كثيرٍ من جهاتِ العالَمِ الإسلاميِّ، ووُجِد من يُعنَى بها، بل وُجِد مَن لا يُقدِّمُ عليها غيرَهَا مِنَ

---

(١) وهما كتابان: «قطر الندى وبل الصدى» وشرحه، كلاهما لابن هشام الأنصاري.

(٢) هو: نظم «الألفية» في النحو، لابن مالك محمد بن عبد الله الطائي الأندلسي.

(٣) ينظر: جامع بيان العلم وفضله ٢/ ١١٣٣، والجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب البغدادي ٢/ ٢٨ من قول الشَّعْبِيِّ.

(٤) هو كتاب: «شرح المفصل»، لابن يعيش.

(٥) هو: نظم «ملحة الإعراب» في النحو، للحريري.

(٦) هو: عثمان بن عمر بن أبي بكر، جمال الدين، أبو عمرو، ابن الحاجب الكردي النحوي المالكي الأصولي، صنف في النحو «الكافية» وشرحها ونظمها، ومختصرًا في الفقه، ومختصرًا في الأصول، توفي سنة (٦٤٦هـ). ينظر: سير أعلام النبلاء للذهبي ٢٣/ ٢٦٤، وبغية الوعاة للسيوطي ٢/ ١٣٤.

الكتبِ حتَّى نُسِبَ إليها، فقيلَ: (الكافيجيّ)[1] نسبةً إلى «كافيةِ ابنِ الحاجِبِ».

❁ ❁ ❁

(١) هو: محمد بن سليمان بن سعد بن مسعود الرومي البرعمي، محيي الدين أبو عبد الله الكافيجي الحنفي، من جلة المشايخ النحاة، له «شرح قواعد الإعراب» وحاشية على تفسير البيضاوي، وحاشية على الكشاف، توفي سنة (٨٧٩هـ). ينظر: بغية الوعاة للسيوطي ١/١١٧، وديوان الإسلام للغزي ٤/٦٣.

نبذةٌ عَن نشأةِ عِلْمِ النَّحْوِ

كانت أُمَّةُ العربِ لا تحتاجُ إلى مثلِ هذه العلومِ الَّتي يُسَمُّونَها علومَ الآلَةِ، لا علمِ النحوِ ولا غيرِه من علومِ العربيَّةِ؛ لأنَّ العربيةَ سَلِيقَةٌ بالنسبةِ للعربِ.

قال الشاعرُ:

ولستُ بنحويٍّ يلوكُ لسانَه ولكِنْ سليقيٌّ أقولُ فأعربُ[1]

ولكنَّهم لَمَّا فُتِحَتِ الأمصارُ، واختَلَطَ العربُ بغيرِهِم، وساكَنُوهُم، وصاهَرُوهُم، وامْتَزَجُوا بِهِم تغيَّرَت لُغَتُهم، ودخَلها ما دخَلها مِنَ الضَّعْفِ، فخِيفَ على اللغةِ مِنَ استحكامِ اللَّحْنِ الَّذي بدَأ في الظُّهورِ، حتَّى إنَّ أبَا الأسودِ الدُّؤلِيَّ[2] - واضِعَ هذا العلمِ - قد قالت له ابنتُه حين نظَرَتْ إلى السَّماءِ في ليلةٍ صافيةٍ: «يا أبتِ ما أحسنُ السَّماءِ!»، فقال: «أي بُنَيَّةُ نُجُومُها»، ظنَّها تسألُ: عَن أحسنِ شيءٍ فيها، فقالَ: «نُجومُهَا»، قالت: «لا أسألُ عَن ذلكَ، إنَّمَا أتَعَجَّبُ»، فقالَ لها: «إذن قولِي: (ما أحْسَنَ السَّماءَ!)»[3].

---

(١) البيت من الطويل. وهو دون نسبة في أساس البلاغة للزمخشري ١/٤٦٩، وشرح الرضي لشافية ابن الحاجب ٤/١١٢، واللسان لابن منظور ١٠/١٦١ (س ل ق)، والتاج للزبيدي ٢٥/ ٤٦٠ (س ل ق).

(٢) هو: ظالم بن عمرو بن سفيان، أبو الأسود الدؤلي، قاضي البصرة، ثقة جليل، أسلم في حياة النبي ﷺ ولم يره، أول من وضع مسائل في النحو. توفي سنة (٦٩هـ). ينظر: سير أعلام النبلاء للذهبي ٤/٨١، والإصابة لابن حجر ٥/٤٦٨.

(٣) سبب وضع العربية للسيوطي ص٥٣.

فلما أحسَّ أهلُ العلمِ بضرورةِ تَدوِينِ هذا الفنِّ والحاجةِ الدَّاعيةِ إلى التَّأليفِ فيه قاموا بذلكَ.

ولا يُقالُ: «إنَّ هذا مِنَ البِدَعِ، وكلُّ بِدْعَةٍ ضلالةٌ»، بل هو مِمَّا لا يتِمُّ الواجِبُ إلَّا بِهِ، إذ فَهْمُ الكتابِ والسُّنَّةِ متوقِّفٌ عليه، فلا بُدَّ منه حينئذٍ، فيَكونُ وجودُه وتعلمُه أمرًا شرعيًّا.

وكذلكَ لا يقالُ - كما قالَ بعضٌ -: «إنَّه مِنَ البِدَعِ الواجِبَةِ»؛ لأنَّه ليسَ في البِدَعِ ما يُمْدَحُ فَضْلاً عَن أنْ يكونَ واجبًا.

وقد أدرك عليُّ بنُ أبِي طالبٍ رضي الله عنه الحاجةَ إلى تدوينِ هذا الفنِّ والتأليفِ فيه فأمَر أبا الأسودِ أن يُؤلِّفَ فيه[1]. ويقولُ بعضُهم[2]: إنَّ عليًّا وضَع بعضَ القواعدِ والأُسُس لهذا العلمِ، وقال لأبِي الأسودِ: «انحُ نحوَ هذَا». فسُمِّيَ العلمُ بالنَّحْوِ.

وعليٌّ رضي الله عنه مِنَ العربِ الأقْحَاحِ، وكان يَغَارُ على هذه اللغةِ الَّتي هي لغةُ الكتابِ والسُّنَّةِ.

ولذا استدَلَّ الحافظُ ابنُ كثيرٍ[3] رحمه الله على عدمِ صحةِ ما نُسِبَ إليه من مصحفٍ خاصٍّ به بأنَّه قد كُتِبَ في آخِرِه: «وكتَب عليُّ بنُ أبو طالبٍ»، فقالَ رحمه الله: «وهذا لحنٌ مِنَ الكلامِ، وعليٌّ من أبعدِ الناسِ عَن ذلكَ...»[4].

---

(١) ينظر: الأغاني للأصبهاني ١٢/٣٤٨، وإنباه الرواة للقفطي ١/٣٩، وصبح الأعشى للقلقشندي ١/٤٧٨.

(٢) ينظر: أدب الكاتب لابن قتيبة ص٣٨، وغرر الخصائص الواضحة للوطواط ص٢٤٩.

(٣) هو: إسماعيل بن عمر بن كثير بن ضوء، عماد الدين أبو الفداء ابن كثير القرشي، الإمام الحافظ المؤرخ، له تصانيف كثيرة نفيسة، منها: التفسير، والبداية والنهاية، واختصار علوم الحديث، توفي سنة (٧٧٤ هـ). ينظر: البداية والنهاية له ١٨/١٥، والدرر الكامنة لابن حجر ١/٣٩٩، وطبقات المفسرين للداودي ١/١١٠، والبدر الطالع للشوكاني ١/١٥٣.

(٤) ينظر: تفسير ابن كثير ١/٣٣.

وبمثل هذا اللحن أبطل الحافظُ رَحِمَهُ اللَّهُ وثيقةَ الصُّلحِ بَيْنَ النبيِّ ﷺ واليهودِ[1].

غيرَ أنَّ بعضَ طبعاتِ تفسيرِ ابنِ كثيرٍ، وبعضَ طبَعَاتِ «التَّاريخِ»[2] - مع الأسَفِ - قد صحَّحَتْ هذا اللحنَ، فكُتِبَ على الجادَّةِ: «وكتَبَ عليُّ بنُ أبي طالبٍ». في حين أراد الحافظُ ابنُ كثيرٍ أن يُضْعِفَ النِّسْبةَ بوجودِ هذا اللَّحْنِ. وهذا التصحيحُ لا يَسُوغُ؛ لأنَّ الحافظَ اعتمَدَ عليه في إبطالِ النسبةِ، فكيف يصَحَّحُ؟!

وهذا العلمُ - أعني: النَّحْوَ - ليسَ بحاجةٍ إلى مزيدِ بيانٍ في فَضْلِه وحاجةِ طالبِ العلمِ إليه. وهو كغيرِه مِنَ العلومِ يحتاجُ إلى الممارسةِ والتمرينِ، فقد يَكونُ طالبُ العلمِ مُكْثِرًا مِنَ القراءةِ والحفظِ في هذا الفنِّ، وضابِطًا لقواعِدِه؛ ولكنَّه إذا قَرأ لَحَنَ، وقد يُوجَدُ مَن لا يَعْرِفُ مِنَ القواعِدِ إلَّا الشَّيءَ اليسيرَ، ومع ذلكَ لا يَلْحَنُ إذا قرَأَ، ومردُّ ذلكَ إلى المِرَانِ. فالذي يَقْرَأُ على الشُّيوخِ الضَّابطِينَ المُتْقِنينَ يَندُرُ أن يَلْحَنَ؛ لأنَّهم يُصحِّحونَ قراءتَه، والذي يَهابُ القراءةَ عليهم يستمرُّ في اللَّحْنِ، ولو ضبَطَ القواعِدَ.

❁ ❁ ❁

(1) البداية والنهاية لابن كثير ٩/١٨.

(2) هو كتاب: «البداية والنهاية» للحافظ ابن كثير.

تعريفُ النحوِ

النَّحْوُ يُطْلَقُ ويُرَادُ به القَصْدُ أو الجِهَةُ، يقالُ: (ذهَب زيدٌ نحوَ المسجدِ)؛ يعنِي: قَصْدَ المسجدِ، وجِهَةَ المسجدِ. ويُطْلَقُ ويُرَادُ به المِقْدارُ يقال: (عندِي نحوُ ألفِ ريالٍ)؛ أي: مقدارُ ألفِ ريالٍ. ويُطْلَقُ ويُرَادُ به الشَّبيهُ والمَثِيلُ(١)، يقالُ: (زيدٌ نحوُ عمرٍو)؛ يعنِي: شَبِيهٌ به ومثيلٌ له، ومنه قول النبي ﷺ: «مَن تَوَضَّأَ نَحْوَ وُضُوئِي هذَا»(٢).

ولا يَخْفَى الفرقُ بينَ (نحو) و(مثل)، وإنْ قيل: إنَّ النحوَ يُطْلَقُ ويُرَادُ به الشَّبِيهُ والمثيلُ، إلَّا أنَّ أهلَ الحديثِ يُفرِّقُونَ بَيْنَ قولِهِم: «روَاه فلانٌ بنحوِهِ»، وبَيْنَ قولِهِم: «روَاه فلانٌ بِمِثْلِه»؛ فقولُهم: «بنحوِهِ»؛ يعنِي: بمعناهُ، أما: «بِمِثْلِه»؛ فيعني: بحروفِه(٣).

النحوُ في الاصطلاح: علمٌ مُستخرَجٌ بالمَقاييسِ المُستنبطَةِ مِنِ استقراءِ كلامِ العَرَبِ المُوصِّلَةِ إلى معرفَةِ أحكامِ أجزائِه التي ائتُلِفَ مِنها(٤).

---

(١) ينظر: لسان العرب ١٥/٣٠٩، (ن ح و).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الوضوء، باب الوضوء ثلاثًا، ١/٤٣ (١٥٩)، وباب المضمضة في الوضوء ١/٤٤ (١٦٤)، ومسلم في صحيحه، كتاب الطهارة، باب صفة الوضوء ١/٢٠٤، ٢٠٥ (٢٢٦/٣، ٤)، والنسائي في الكبرى، كتاب الطهارة، باب صفة الوضوء ١/١١٢ (١٠٣)، والإمام أحمد في المسند ١/٤٧٧ (٤١٨)، كلهم من حديث عثمان بن عفان.

(٣) ينظر: النكت الوفية بما في شرح الألفية، للبقاعي ٢/٢٦٥.

(٤) ينظر: الخصائص لابن جني ١/٣٥، واللباب في علل الإعراب لأبي البقاء العكبري ١/٤٠، وتوضيح المقاصد والمسالك للمرادي ١/٢٦٥، ٢٦٦، والحدود في =

المتأخرونَ يُسمُّونَه القواعِدَ، فيقولون: «كتابُ القواعِدِ»، و«مادةُ القواعِدِ». ولكنَّ تَخْصيصَ القواعِدِ بالنَّحْوِ فيه ما فيه، فإن كلَّ علومِ الآلَةِ التَّأصِيليةِ قواعِدُ؛ فأصولُ الفقه علمٌ بقواعدَ وعلمٌ بقوانينَ، ومُصْطَلحُ الحديث علمٌ بقواعِدَ وعلمٌ بقوانينَ، وكذلكَ النحوُ، فهذه تَسْمِيةٌ مُحْدَثَةٌ، فينبغِي أن يُعادَ إلى التَّسمِيَةِ الأصليَّةِ فيقالَ: النَّحْوُ.

هذه المقدمةُ - الآجرومية - فيها النَّفَسُ الكُوفِيُّ، ومدارسُ النَّحوِ - كما هو معلومٌ - مدرستان: بَصْريةٌ وكوفيَّةٌ، والمُرَجَّحُ عندَ الجُمْهورِ مذهبُ البَصْريِّين، ومع ذلكَ فهذه المقدمةُ المباركةُ - على صِغَرِ حَجْمِها - فيها من دقائِقِ العلمِ ما يَخْفَى على مَن درَج في التعليمِ النظاميِّ كلِّه مِنَ الصفِ الأولِ الابتدائي إلى أنْ تخرَّجَ في الجامعةِ. والحمدُ للهِ حَقَّ حمدِه.

۞ ۞ ۞

= علم النحو للأبذي ص٤٣٤، ٤٣٥، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك ١/١٩، وحاشية الخضري على ابن عقيل ١/ ١٥.

«أنواعُ الكلامِ»

قالَ المؤلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «الكَلامُ هو اللَّفْظُ المُرَكَّبُ المُفِيدُ بالوَضْعِ».

«الكلامُ» المرادُ بِالكلامِ هنا الكلامُ في اصطلاحِ النحويِّين، فالكلامُ عند النحويين يختلفُ معناه عما عندَ الفقهاءِ وعندَ المتكلِّمينَ؛ فالكلامُ عند النحويّين هو ما يَلْفِظُ به الإنسانُ وتحصلُ به فائدةٌ، وعندَ الفقهاءِ الكلام هو ما يُفْهَمُ منه المرادُ ولو قلَّ حتَّى وإن كان حرفًا واحدًا. وعند المتكلمينَ[1] - مَن تلبَّس منهم بشوْبِ بدعةٍ - فالكلامُ عندَهُم هو الحديثُ النَّفْسِيُّ.

بدَأَ المؤلِّفُ بتعريف الكلامِ؛ لأنَّه هو المقصودُ في هذا الفن وبقية المباحث متعلقة به. وبعضُ العلماءِ يقدِّمُ تعريفَ الكلمةِ على تعريفِ الكلامِ؛ لأنَّها الجزءُ الَّذي يتركَّبُ منه الكلامُ، وينبغِي أنْ يكونَ التَّعرِيفُ بالأجزاءِ قبلَ التَّعرِيفِ بالكلِّ، كمَا أنَّ الجدارَ يبدأُ بوضعِ لَبِنَاتٍ إلى أن يَتمَّ بناؤه.

وتُطْلَقُ الكلمةُ ويُرَادُ بها الكلامُ، كمَا في قولِك: «(لا إلَٰهَ إلَّا الله) كلمةُ الإخلاصِ»، وقولِك: «ألْقَى فلانٌ كلمةً».

«هو اللَّفظُ» اللَّفظُ مصدرٌ يُرَادُ به اسمُ المفعولِ وهو المَلْفُوظُ، والأصلُ في (اللفظِ): الطَّرْحُ والإلقاءُ[2]، كما تَقولُ: (لَفَظْتُ النواةَ) إذا طَرَحْتَهَا.

---

(١) المتكلمون أو أهل الكلام: كل من تكلم في الله بما يخالف الكتاب والسُّنَّة. ينظر: درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية ١/ ١٧٨.

(٢) ينظر: لسان العرب ٧/ ٤٦١ (ل ف ظ).

«المركَّبُ» مِن كلمتيْنِ فأكْثَرَ، فالكلمةُ الواحدةُ ليستْ بكلامٍ؛ لأنَّها وإنْ كانَتْ لفظًا، فإنها غيرُ مُرَكَّبةٍ من كلمتيْنِ فأكثرَ.

«المفيدُ» قد يَكونُ الملفوظُ به مركبًا من كلمتيْنِ أو ثلاثٍ أو أربعِ كلماتٍ لكنَّه لا يُفِيدُ، وحينئذٍ لا يُسَمَّى كلامًا. فقولُنا: (إنْ قامَ زيدٌ)، ليس بكلامٍ، مع أنَّه تركَّبَ من ثلاثِ كلماتٍ؛ لأنه لا يُفِيدُ حتَّى تتِمَّ أجزاءُ الجملةِ بالجزاءِ.

فالكلامُ: اللَّفظُ المركَّبُ المفيدُ فائدةً يَحْسُنُ السُّكوتُ عليها، كقولِك: (زيدٌ قائمٌ) فهذا لفظٌ مركَّبٌ من كلمتيْنِ، مفيدٌ فائدةً يَحْسُنُ السَّكوتُ عليها؛ لأنَّه كلامٌ متكوِّنٌ من مبتدأٍ وخبرٍ، والخبرُ هو الجزءُ المُتِمُّ الفائدةَ[1]، ولذلكَ يَحْسُنُ السُّكوتُ عليه من قِبَلِ المتكلِّمِ.

«بالوَضْعِ» المرادُ به الوَضْعُ العربِيُّ، وهو ما كانَ بلغةِ العربِ، وهذا القيد يُخْرِجُ جميعَ لغاتِ الأعاجِمِ، فهي لا تُسَمَّى كلامًا[2]. فكلامُ الفرسِ والرُّومِ والبربرِ والهنودِ والزُّنوجِ[3] وغيرِهم من أصنافِ الأعاجِمِ لا يُسَمَّى كلامًا؛ لأنَّه يَخرُجُ بالقيدِ المذكورِ «بالوضعِ».

وهناك مَن يَقولُ: المرادُ بالوضعِ هُنا القَصْدُ، فيَدخُلُ فيه جميع الكلامِ المقصودِ وإنْ كانَ بغيرِ العربيةِ. ويَخْرُجُ بذلكَ الكلامُ - وإنْ كانَ مفيدًا ومركبًا - إذا لم يَكُنْ مقصودًا، ككلامِ النائمِ، وكلامِ السَّاهِي وكلام الغافِلِ؛ لأنَّه كلَّه غيرُ مقصودٍ، وكذلكَ كلامُ بعضِ الطُّيورِ المُعَلَّمةِ لأنَّ الطيورَ لا قَصْدَ لها.

يَقولُ ابنُ مالكٍ[4] رَحِمَهُ اللهُ في تعريفِ الكلامِ:

---

(١) ينظر: ألفية ابن مالك ص٩.

(٢) ينظر: حاشية الصبان ١/ ٣١.

(٣) الزنوج: هم جيل من السودان تسكن تحت خط الاستواء وجنوبيه وليس وراءهم عمارة، وقال بعضهم: بلادهم من المغرب إلى قرب الحبشة وبعض بلادهم على نيل مصر. واحدهم زنجي. تاج العروس ٦/ ١٨ (ز ن ج).

(٤) وهو: محمد بن عبد الله بن مالك، جمال الدين أبو عبد الله الجياني الطائي، صاحب =

كلامُنا لفظٌ مفيدٌ كاسْتَقِمْ[1] ....

(لفظ) هو ما كان منطوقًا بِهِ، مكونًا مِنَ الحروفِ المعروفةِ الثمانيةِ والعِشْرينَ - على الخلاف بين أهل اللغة في عددها ـ، (مُفِيدٌ) فائدةً يَحسُنُ السَّكوتُ عليها، (كاسْتَقِمْ): هذا مثالٌ، وقد استَغْنَى به عَنِ «المركَّبِ»؛ لأنَّ (استَقِمْ) مُرَكَّبٌ من فعل وفاعل مقدر؛ أي: استقم أنت.

«وأقسامُه ثلاثةٌ: اسمٌ وفعلٌ وحرفٌ جاءَ لمعنًى»:

«أقسامُه ثلاثةٌ»: أقسامُ الكلامِ ثلاثةٌ لا رابعَ لَهَا، وعُلِم هذا الحَصْرُ بالاستقراءِ للغةِ العربِ. وقد زعَم بعضُ النحويين أنَّ هناك قِسْمًا رابعًا هو الخالِفةُ[2]، وهو اسمُ الفعلِ، وسمِّي بذلكَ لأنه يَخلُفُ الفعلَ، والصحيحُ أنَّ الأقسامَ ثلاثةٌ.

«اسمٌ وفعلٌ وحرفٌ جاءَ لمعنًى» الاسمُ هو الكلمةُ الَّتي تَدلُّ على معنًى غيرِ مقترنٍ بزمنٍ. والفعلُ كلمةٌ تَدُلُّ على معنًى، أو علَى حَدَثٍ مقترنٍ بزمنٍ، فإنْ كانَ الزمنُ قد مضَى فهو الماضِي، وإنْ كانَ في الحالِ أو الاستقبالِ فهو المضارِعُ[3]، وإنْ تَمحَّضَ للاستقبالِ فهو الأمْرُ.

والفَرْقُ بينَ الاسمِ والفعلِ، هو أنَّ الاسمَ لا يَقْتَرِنُ بالزمنِ، والفعلُ

= التصانيف المشهورة، منها «ألفية ابن مالك»، و«التسهيل»، و«شرحه»، و«الكافية الشافية»، و«شرحها»، توفي سنة (٦٧٢ هـ). ينظر: طبقات الشافعية للسبكي ٨/ ٦٧، وبغية الوعاة للسيوطي ١/ ١٣٠.

(١) ألفية ابن مالك ص٩.

(٢) نقله السيوطي عن ابن صابر في: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ٣/ ١٠٤.

(٣) سُمِّي المضارِعُ مضارعًا؛ لأنَّهُ يُضارِعُ الاسم ويُماثلهُ فِي الإعرابِ. ينظر: اللمع في العربية لابن جني ص١٢٤، واللمحة لابن الصائغ ١/ ١٤٣، ١٤٤، وتوضيح المقاصد للمرادي ١/ ٣٠٢، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك ١/ ٤٥، وهمع الهوامع للسيوطي ١/ ٧٢. وذكر ابن يعيش أنه يشابهه من جهات ثلاث فاستحق الإعراب، ينظر: شرح المفصل ٧/ ٦.

يَقتَرِنُ بالزمنِ. أمَّا الحرفُ فهو ما لا يَتَبيَّنُ معناه إلَّا بغيرِهِ. كقولِك: (علَى)، فإنَّها بمفردِها لا تُفِيدُ، إلَّا إذَا قُرِنَت بغيرِهَا.

«حرفٌ جاءَ لمعنًى» يَخرُجُ بالحرفِ الَّذي جاءَ لمعنًى حروفُ المَبانِي فإنها لا تُبْحَثُ هنا، إذ المقصودُ بالبحثِ هنا حروفُ المعانِي، الَّتي هِي جزءٌ من أجزاءِ الكلامِ.

وحرفُ المبنَى هو الَّذي تَتركَّبُ منه الكلمةُ، فمثلاً (علَى) حرفُ معنًى اشتمَلَ على ثلاثةِ حروفٍ من حروفِ البِناءِ؛ «العينُ» و«اللامُ» و«الألفُ اللَّيِّنةُ»، و(فِي) حرفُ معنًى اشتمَلَ على حرفيْنِ من حروفِ البِناءِ هما: «الفاءُ» و«الياءُ».

والعلماءُ يختلفون في المرادِ بالحرفِ في حديثِ ابنِ مسعودٍ رضي الله عنه مرفوعًا: **«من قرأ حرفًا من كتابِ الله فله به حسنةٌ، والحسنةُ بعشرِ أمثالِها، لا أقولُ ألـم حرفٌ، ولكن ألفٌ حرفٌ ولامٌ حرفٌ وميمٌ حرفٌ»**(1). فقيلَ: هو حرفُ المبنَى، وقيلَ: هو حرفُ المعنَى. وثمرةُ الخلافِ هي أن عددَ الحسناتِ يختلفُ باختلافِ القولين، فالحسناتُ المترتبةُ على القولِ الثاني هي ما يقاربُ ربعَ الحسناتِ المترتبةِ على القولِ الأولِ في الختمةِ الواحدةِ، وهذا ما رجحه شَيخُ الإسلامِ ابنُ تَيْمِيَّةَ، والتَّرجِيحُ صَعْبٌ.

«فالاسمُ يُعْرَفُ بالخفضِ والتنويْنِ ودخولِ الألفِ واللامِ علَيْه، وحروفِ الخَفْضِ»:

«فالاسم» هذه (الفاءُ) تسمَّى الفاءَ الفصيحةَ، وهي واقعةٌ في جوابِ شرطٍ مقدَّرٍ تقديرُه: «إذا أرَدْتَ معرفةَ ما تقدَّمَ فالاسمُ يُعْرَفُ بالخفضِ والتنوينِ ودخولِ الألفِ واللامِ عليه».

(١) أخرجه الترمذي في الجامع الصحيح، في أبواب فضائل القرآن، باب فيمن قرأ حرفًا من القرآن، من حديث ابن مسعود، ٥/ ١٧٥ (٢٩١٠). وقال: «حديث حسن صحيح غريب».

بدَأَ بالاسمِ؛ لأنَّه أشرفُ مِنَ الفعلِ والحرفِ.

«يعرف بالخفض» أي يتميز به. والخَفْضُ أصلُه ضدُّ الرَّفْعِ[1]؛ وذلكَ لأنَّ علامةَ الخفضِ تَكونُ تَحتَ الحرفِ، بخلافِ علامةِ الرَّفْعِ، فهي فوقَ الحرفِ.

وقيل: إن الرفع سمي رفعًا لأن المتكلم بالكلمة المضمومة يرفع حنكه الأسفل إلى الأعلى ويجمع بين شفتيه، وإن الخفض سمي خفضًا لانخفاض الحنك الأسفل عند النطق وميله إلى إحدى الجهتين[2].

والتعبيرُ بالخفضِ هو تعبيرٌ كوفيٌّ[3]، فالكوفيون هُمُ الَّذينَ يقولونَ: «الخفضُ»، و«مخفوضٌ»، و«هذا حرفٌ خافِضٌ». أما البَصْرِيُّون فيقولونَ: «الجرُّ»، و«مجرورٌ»، و«هذا حرفٌ جارٌّ».

«والتَّنوينِ» التنوينُ هو نونٌ ساكنةٌ زائدة تَلْحَقُ أواخرَ الأسماءِ لفظًا لا خطًّا ولا وقفًا، لغير توكيد. تَقولُ: (جاءَ زيدٌ)، (رأيتُ زيدًا)، (مَرَرْتُ بزيدٍ)، فالتنوينُ نونٌ ساكنةٌ ملفوظٌ بها؛ ولكنَّها لا تَثْبُتُ في الخطِّ بل يُسْتَغْنَى عنها بتَكريرِ العَلامةِ، فبدلاً من أن تَكونَ الضَّمَّةُ واحدةً تُرْسَمُ ضمَّتيْنِ، وبدلاً من أن تكونَ الفتحةُ واحدةً ترسمُ فتحتين، وكذلكَ علامةُ الجرِّ.

أما قولُ الله - تعالى -: ﴿لَنَسْفَعًا﴾ [العلق: ١٥] وقولُه - تعالى -: ﴿لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا﴾ [يوسف: ٣٢]؛ فالنونُ هذِهِ ليست نونَ تنوينٍ ولكنَّها نونُ توكيدٍ خفيفةٌ، وسيأتي الكلامُ عليها في علاماتِ الفعلِ. وهنا يَنبغِي التنبُّهُ لشيءٍ، وهو أنَّ

---

(١) ينظر: القاموس المحيط للفيروزآبادي ١/٦٤١، والكليات لأبي البقاء الحنفي ص٤٣٤.

(٢) ينظر: دستور العلماء للأحمد نكري ٢/١٠١.

(٣) ينظر: معاني القرآن للفراء ٢/٧٤، ٧٥، ١٨٤، وشرح المفصل لابن يعيش ٨/٧، وشرح الكفراوي على متن الآجرومية ص١٤.

القرآن مُتَلَقًّى بالرِّوايةِ، فيبقَى رَسْمُهُ كما تُلُقِّيَ، ويبقَى لفظُه كما سُمِعَ، ولذا تَجِدُ في القرآنِ بعضَ ما يَخْتَلِفُ عنْ قواعدِ العربيةِ في رسمه، كما في قولِه - تعالى -: ﴿وَيَدْعُ الْإِنسَٰنُ﴾ [الإسراء: ١١]؛ فالأصلُ (يَدعُو) لكِنْ رسمُ المصحفِ لا يَجوزُ تَغْيِيرُهُ، ومثلُه: قولُه - تعالى -: ﴿ذَٰلِكَ مَا كُنَّا نَبْغِ﴾ [الكهف: ٦٤].

اقتصرَ المؤلِّفُ على ذكرِ ثلاثِ علاماتٍ للاسمِ؛ وهي الخفضُ، والتنوينُ، ودخولُ الألفِ واللامِ. وقد ذكَر ابنُ مالكٍ رَحِمَهُ اللهُ خمسَ علاماتٍ[1] في قولِه:

بالجرِّ والتنوينِ والندا وألْ ... ومُسْنَدٍ للاسْمِ تَمْيِيزٌ حَصَلْ

وسببُ اكتفاءِ المؤلِّفِ ببعضِ العلاماتِ هو أن الكتابَ قُصِدَ به المُبتدئونَ، وما زادَ على ذلكَ فإنَّه يؤخذُ من كُتبِ المرحلةِ الَّتي تَلِي مرحلةَ المُبتدئينَ.

قال المؤلفُ هنا: «**ودخولِ الألفِ واللامِ**» وقد عبَّر ابنُ مالكٍ عَن هذه العلامةِ بـ (ألْ)، والأَوْلَى أنْ يقالَ: «دُخُولُ (ألْ)»، وذلكَ أنَّك إذا أردتَ تعريفَ كلمةِ (رجل) بأداةِ التَّعرِيفِ، فإنَّك لا تقولُ: «ألِفٌ لَامٌ رَجُلٌ»، بل تقول: «الرَّجُلُ».

إذن فالمُدخَلُ (ألْ) الَّذي هو حرفُ معنًى، لا الألفُ واللامُ حرفا المبنَى.

وقد تَدْخُلُ (أل) على الفعلِ، كقولِ الشاعرِ[2]:

---

(١) ذكر بعض النحويين علامات أخرى غير هذه العلامات الخمس كالإضافة والتثنية والتصغير وغيرها، حتى قال السيوطي في الأشباه والنظائر النحوية ٢/ ٨: «تتبعنا جميع ما ذكره الناس من علامات الاسم فوجدناها فوق ثلاثين علامة... ثم سردها». وينظر: شرح الرضي على الكافية ١/ ٢٨ - ٣٨، واللمحة لابن الصائغ ١/ ١٠٩.

(٢) صدر بيت للفرزدق كما في تهذيب اللغة للأزهري ١٣/ ٨٠، والإنصاف لابن الأنباري ٢/ ٤٢٢/ ٤٢٤. وعجزه:

.... ولا الأصيل ولا ذي الرأي والجدل =

ما أنتَ بالحَكَمِ التُّرْضَى حُكُومَتُه ....

ويجاب بأن (أل) هذه ليستْ (أل) التَّعْريفيةَ، وإنَّمَا هِيَ الموصولةُ، وأصلُ الكلامِ (الذي تُرْضَى حكومتُه).

«وحروفِ الخفضِ» من علاماتِ الاسمِ دخولُ الخافِضِ عليه؛ يعني: حرفَ الجرِّ.

وقد يَقولُ قائِلٌ: هذه العلامةُ لا تَخْتَصُّ بالاسمِ؛ لأنَّ حرفَ الجرِّ قد يدخلُ على حرفٍ؛ فإنَّكَ عندَ إعرابِ قولِك: (سلمت على زيدٍ)، تقولُ: «زيدٌ مجرورٌ بـ(على)»، فـ(على) حرفٌ وقد دخَلت عليها الباءُ، وتقولُ: مجرورٌ بـ (مِن) و(مِن) حرفٌ، وتقولُ: مجرورٌ بـ (إلى) و(إلى) حرفٌ.

ويُجابُ بأنكَ تريدُ تَسْمِيةَ هذا الحرفِ لا تُرِيدُ الحرفَ نفسَه، فإذا قلتَ في الإعرابِ: «مِن: حرفُ جرٍّ» فقد أتيتَ بجملةٍ مفيدةٍ، وتُعْرَبُ (مِن) هنا مبتدأً؛ لأنَّه ليسَ المرادُ مِنَ الكلمةِ أن تُعَدَّ حرفًا، وإنَّمَا المرادُ تسميةُ هذا الحرفِ بهذا اللَّفظِ، فلا يَرُدُّ مثلُ هذا كونَ الجَرِّ أو الخفضِ مِن علاماتِ الاسمِ.

«وهِي: مِن وإلَى وعَنْ وعلَى» هذه حروفُ معانٍ. ويحْسُنُ بطالبِ العلمِ أن يُعْنَى بـ كتاب «مغني اللبيبِ»[1] ففيه معاني الحروفِ مستوفاةً.

(مِن) وهي لابْتِدَاءِ الغايةِ، و(إلى) وهي لانتهاءِ الغايةِ، كما في قولِك: (سرتُ مِنَ الرياضِ إلى مكةَ)، ففيه حرفَا جرٍّ أوَّلُهُما لابتداءِ الغايةِ، والثانِي

= وهو بدون نسبة في شرح الكافية الشافية لابن مالك ١/١٦٣، وشرح الأشموني ١/ ١٣٩، وهمع الهوامع للسيوطي ١/٣٣٢.

(١) هو: «مغني اللبيب عن كتب الأعاريب» لابن هشام. وهناك كتب غيره عنيت بمعاني الحروف مثل: حروف المعاني للزجاجي، والحروف للمزني، والجنى الداني في حروف المعاني للمرادي، ورسالة منازل الحروف للرماني، ورصف المباني للمالقي، والأزهية للهروي، وجواهر الأدب للإربلي وغيرها.

لانتهائِهَا. و(عن) للمجاوزةِ والمفارقةِ. و(على) للعلوِّ والاستعلاءِ.

«وفِي وَرُبَّ والباءُ والكافُ واللامُ»:

«وفِي» وهي للظرفيَّةِ كما في قولِك: (الماءُ في الكُوزِ). «وَرُبَّ» وتُسْتَعْملُ للتقليلِ والتكثيرِ كما في قولِك: (رُبَّ رجلٍ كريمٍ لقيتُه). «والكافُ» وهي للتَّشْبِيهِ كما في قولِك: (زيدٌ كعليٍّ). «واللامُ» وهي للمِلْكِ كما في قولِك: (المالُ لزيدٍ)، وشبهِ المِلْكِ كما في قولِك: (الجُلُّ[1] للفرسِ)، وقولِك: (القُفْلُ للدارِ).

«وحروفُ القَسَمِ، وهي الواوُ والباءُ والتاءُ»:

من حُرُوفِ الخفضِ حروفُ القَسَمِ، وهي «الواوُ» وتختصُّ بالاسمِ الظاهِرِ كما في قولِك: (واللهِ، والرحمٰنِ، والرحيمِ). ولا يَجوزُ القَسَمُ بغيرِ الله - جل وعلا -، لقول النبي ﷺ: «مَن حَلَفَ بغيرِ الله فقد أشْرَكَ»[2].

«والباءُ» وتدخُلُ على الظاهِرِ والمُضْمَرِ؛ فالظاهرُ كأن تقولَ: «باللهِ». والمُضْمَرُ كأن تقولَ: «أقسم به».

والنحاةُ كثيرًا ما يمثلون لدخولِها على المُضمَرِ بقولِهم: (بكَ لأفْعَلَنَّ)، ولو أنهم عبَّروا بقولِهم: (اللَّهُمَّ بك لأفعلنَّ) لكان ذلك أبعد عن الإيهام.

«والتاءُ» وهي مختصَّةٌ بلفظِ الجلالةِ ﴿وَتَٱللَّهِ﴾ [الأنبياء: ٥٧]، وإنْ سُمِعَ (تَرَبِّ الكعبةِ) كالباءِ، لكنَّ دخولَها على غيرِ لفظِ الجلالةِ قليلٌ، والأصلُ: (بِربِّ الكعبةِ).

---

(١) الجل، بالضم وبالفتح: ما تلبسه الدابة لتصان به. تاج العروس للزبيدي ٢١٩/٢٨ (ج ل ل).

(٢) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الأيمان والنذور، باب كراهية الحلف بالآباء، من حديث ابن عمر، ٢/ ٢٤٢ (٣٢٥١)، والترمذي في الجامع الصحيح، أبواب النذور والأيمان، باب كراهية الحلف بغير الله، ٤/ ١١٠ (١٥٣٥). وقال: «حديث حسن»، والإمام أحمد في مسنده ٩/ ٢٧٥، ٤٢٢ (٥٣٧٥، ٥٥٩٣).

«والفعلُ يُعْرَفُ بـقَدْ والسِّينِ وسوفَ وتاءِ التَّأنِيثِ السَّاكنةِ»:

«والفعلُ» أتبَعَ الكلامَ على الاسمِ بالكلامِ على الفعلِ باعتبارِ أنَّ له علاماتٍ يعرفُ بها كما للاسمِ علاماتٌ.

«يُعْرَفُ بـقَدْ»، ومن تلك العلاماتِ دخولُ (قد)، وتدخلُ على الفعلِ الماضي والمضارعِ. فإذا دخَلت على الفعلِ الماضي أفادَت التحقيقَ، كما تقولُ: «قد قامَ زيدٌ»، وإذا دخَلت على الفعلِ المضارعِ أفادَت التقليلَ، كما تقولُ: «قد ينجحُ الكسلانُ»، وقد تدخلُ على الفعلِ المضارعِ فتفيدُ التحقيقَ، كما في قولِ الله - تعالى -: ﴿قَدْ يَعْلَمُ ٱللَّهُ ٱلْمُعَوِّقِينَ مِنكُمْ﴾ [الأحزاب: ١٨]، لكنَّ الغالبَ فيها التقليلُ.

«والسِّينِ» وهي حرفُ تنفيسٍ، وتُمَحِّضُ المضارعَ للاستقبالِ القريبِ، كما في قولِ الله - تعالى -: ﴿سَيَقُولُ ٱلسُّفَهَآءُ﴾ [البقرة: ١٤٢]، وفي قولِك: «سيقُومُ زيدٌ».

«وسوفَ» هي حرفُ تنفيسٍ أيضًا، وتُمَحِّضُ المضارعَ للاستقبالِ مع التراخِي، كما في قولِ الله - تعالى -: ﴿قَالَ سَوْفَ أَسْتَغْفِرُ لَكُمْ رَبِّيٓ﴾ [يوسف: ٩٨]، وفي قولِك: «سوف يقومُ زيدٌ»، تنفيسٌ مع التراخِي.

«وتاءِ التَّأنِيثِ السَّاكنةِ» المقصودُ بها التاءُ المفتوحةُ في الرسمِ، وتَدخُلُ على الفعلِ الماضِي، كما في قولِك: (قامَتْ هندٌ).

يقولُ ابنُ مالكٍ[1] رَحِمَهُ اللهُ:

بـتـا فَـعَـلْـتَ وأتَـتْ ويَـا افـعـلِـي ... ونـونِ أقْـبـلَـنَّ فِـعْـلٌ يَـنْـجَـلِـي

«والحرفُ ما لا يَصْلُحُ معَهُ دليلُ الاسمِ ولا دليلُ الفِعْلِ».

«الحرفُ»: هو ثالثُ الأقْسَامِ، ويُعْرَفُ بعلامةٍ عَدَمِيَّةٍ، فعلامةُ الاسمِ

(١) ألفية ابن مالك ص٩.

والفعلِ وجوديَّةٌ، وعلامةُ الحرفِ عدميَّةٌ، بمعنَى أنَّ الحرفَ يُعْرَفُ بعدمِ قبولِ علاماتِ الاسمِ والفعلِ، قال الحريري[1] رَحِمَهُ اللهُ:

والـحَـرْفُ مَـا لـيـسَـتْ لَـهُ عـلامَـه ... فَـقِـسْ عـلَـى هَـذَا تَـكُـنْ عَـلَّامَـه

ويُنظَّرُ للأقسامِ الثلاثةِ بالجِيمِ والحاءِ والخاءِ، فالجيمُ علامتُه الإعجامُ مِن أسْفلَ، والخاءُ علامتُه الإعجامُ من أعلَى، والحاءُ علامتُه عدمُ الإعجامِ، فجعَلوا الحاءَ بمنزلةِ الحرفِ، والجيمَ جعَلوهَا بمنزلةِ الاسمِ، والخاءَ بمنزلةِ الفِعْلِ.

❁ ❁ ❁

(١) ملحة الإعراب للحريري ص٦.
والحريري هو: القاسم بن علي بن محمد بن عثمان، أبو محمد الحريري البصري: الأديب الكبير، صاحب «المقامات الحريرية» سماه: «مقامات أبي زيد السروجي». ومن كتبه «درة الغواص في أوهام الخواص»، و«ملحة الإعراب». توفي سنة (٥١٦هـ). ينظر: إنباه الرواة للقفطي ٣/ ٢٣، وسير أعلام النبلاء ١٩/ ٤٦٠، وبغية الوعاة (٢/ ٢٥٧).

«بابُ الإعرابِ»

«الإعرابُ هو: تَغْيِيرُ أواخِرِ الكَلِمِ باختلافِ العوامِلِ الداخِلَةِ عَلَيْها لفظًا أو تقديرًا».

انتهَى المؤلِّفُ من تعريفِ الكلامِ وأقسامِه، وبَدَأَ بالإعرابِ الَّذِي هو فائِدَةُ هذَا العِلْمِ. والإعرابُ مَصْدَرٌ، يقالُ: أعْرَبَ يُعرِبُ إعرابًا، مثلُ: أكْرَمَ يُكْرِمُ إكرامًا، والإعرابُ أصْلُه الإفصاحُ والتَّبْيِينُ[1]، والمرادُ به هنا تغييرُ أواخِرِ الكلمةِ، فيخرجُ بذلكَ الصرفُ إذ هو تغييرٌ فيما عدا أواخرِ الكلمةِ.

«تغييرُ أواخِرِ الكَلِمِ» ويكونُ هذا التغييرُ تبعًا للعوامِلِ الداخلةِ على الكلمةِ. فكلمةُ (زيدٌ) قبلَ تركيبِها مع غيرِها وقبلَ دخولِ العوامِلِ علَيْها تكونُ موقوفةً.

«باختلافِ العوامِلِ» والعواملُ جمعُ عامِلٍ، وهو المؤثِّرُ في الكلمةِ تحقيقًا أو تقديرًا.

والعاملُ إمَّا أن يَكونَ لفظِيًّا أو معنويًّا، فاللفظيُّ كـ(جاءَ) في قولِك:

---

(١) ينظر: التصريح بمضمون التوضيح للأزهري ١/٥٦، ولسان العرب ١/٥٨٩، (ع ر ب). وقد ذكر أبو البقاء العكبري في اللباب في علل البناء والإعراب ١/٥٢، ٥٣ معاني أخر للإعراب فقال - بتصرف -: «وفي أصله الذي نقل منه أربعة أوجه: أحدها: أعرب الرجل إذا أبان عما في نفسه... والثاني: أنه من قولك: أعرب الرجل إذا تكلم بالعربية... والثالث: أنه من قولهم: أعربت معدة الفصيل إذا عربت؛ أي: فسدت من شرب اللبن فأصلحتها وأزلت فسادها... والرابع: أنه مأخوذ من قولهم: امرأة عروب؛ أي: متحببة إلى زوجها بتحسنها...». وينظر أيضًا: الخصائص لابن جني ١/٣٧، ٣٨.

(جاء زيدٌ)، أو (إنَّ) في قولِك: (إنَّ زيدًا قائم)، أو (رأى) في قولِك: (رأيتُ زيدًا)، والمعنويُّ كالابتداءِ في قولِك: (زيدٌ قائمٌ). فـ (زيدٌ) مَرْفوعٌ بالابتداءِ وعلامَةُ رفعِه الضَّمَّةُ الظاهِرَةُ، فالذي رفَعه هو الابتداءُ به، فهو عاملٌ معنويٌّ، ليسَ بلفظيٍّ.

«لفظًا أو تقديرًا»، (لفظًا) يعني: تحقيقًا وذلكَ إذا لم يمنعْ مانِعٌ من ظهورِ الحركَةِ، كما في قولِك: (جاءَ زيدٌ) فـ(زيدٌ): فاعِلٌ مرفوعٌ وعلامةُ رَفْعِهِ الضَّمَّةُ الظاهِرَةُ. وفي قولِك: (رأيتُ زيدًا) (زيدًا): مفعولٌ به منصوبٌ وعلامةُ نصبِهِ الفتحةُ الظاهرةُ. وفي قولِك: (مررتُ بزيدٍ)، (زيدٍ): مجرورٌ بالباءِ وعلامةُ جرِّهِ الكسرةُ الظاهِرَةُ. هذه الأمثلةُ تحقَّق فيها الإعرابُ؛ أي: ظهَر.

أما الإعرابُ التقديريُّ فكما في قولِك: (جاء الفتَى)، (الفتَى): فاعِلٌ مرفوعٌ وعلامةُ رفعِهِ الضَّمَّةُ المقدَّرَةُ على الألفِ، منَع من ظهورِهَا التعذُّرُ؛ لأنَّه يَتعذَّرُ ظهورُ الإعرابِ في المقصورِ. وكما في قولِك: (رأيتُ الفتَى)، و(الفتَى): مفعولٌ به منصوبٌ وعلامةُ نصبِهِ الفتحةُ المقدَّرةُ على الألفِ منَع من ظهورِها التعذُّرُ. وفي قولِك: (مررتُ بالفتَى)، (الفتَى): اسمٌ مجرورٌ بالباءِ وعلامةُ جرِّه الكسرةُ المقدرةُ على الألفِ، منَع من ظهورِها التعذرُ.

فإعرابُ (الفتَى) في هذه الحالاتِ مع اختلافِ العواملِ الداخلةِ عليه إعرابٌ تقديريٌّ؛ لأنَّ الضَّمَّةَ والفتحةَ والكسرةَ لا تَظْهَرُ على المقصورِ. وكذلكَ لو جاءَ المقصورُ نكرةً، مثلَ قولِك: (جاء فتًى)، و(رأيتُ فتًى)، و(مررتُ بفتًى) فإن علامةَ الإعرابِ تكونُ فيه مقدرةً. والتنوينُ الظاهرُ على (فتًى) هو عبارةٌ عَن نونٍ ساكنةٍ؛ لتجرُّدِه عَن (أل)، والأصلُ في (فتًى) في قولِك: «جاء فتًى» أن يُنوَّنَ بضمتيْنِ لأنه فاعلٌ، ولكنّ التنوينَ بالفتحِ حلَّ محلَّ الألفِ، وهو عبارةٌ عَن نونٍ ساكنةٍ، والتنوينُ بالضمِّ كذلكَ عبارةٌ عَن نونٍ ساكنةٍ، فلا يَجْتمِعُ نونان ساكنتان، فبَقِيَ التنوينُ الَّذي حلَّ محلَّ الألفِ، وبقِي الإعرابُ مقدرًا، وأصله: (فَتَيٌ)، على وزن (فَعَلٌ)، تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقُلِبت ألِفًا،

فالتقى سكون الألف وسكون التنوين فحذفت الألف تخلصًا من التقاء الساكنين، حذفت نطقًا لا كتابةً، وصار التنوين تابعًا لفتحة التاء(١).

أما المنقوصُ: فهو الاسم المعرب الذي آخره ياء لازمة قبلها كسرة(٢)، مثلَ قولِك: (جاءَ القاضِي)، و(رأيتُ القاضِيَ)، و(مَرَرْتُ بالقاضِي)، ففي المثالِ الأولِ (القاضي) فاعلٌ مرفوعٌ وعلامةُ رفعِه الضمةُ المقدرةُ منَع من ظهورِها الثقلُ، و(القاضِي) في المثالِ الثالثِ اسمٌ مجرورٌ وعلامةُ جرِّه الكسرةُ المقدَّرةُ منَع مِن ظُهُورِها الثِّقَلُ.

و(القاضي) في المثالِ الثاني مفعولٌ به منصوبٌ وعلامةُ نصبِه الفتحةُ الظاهرةُ على آخرِه، فظهَرت الفتحةُ لكونِها خفيفةً.

والمنقوصُ يَثقُلُ النُّطْقُ بالضَّمَّةِ والكسرةِ فيه في حالتِي الرَّفْعِ والجرِّ، ولكِنَّه ليسَ بمستحيلٍ، كما في المقصورِ. فالفَرْقُ بينَ التعذُّرِ وبينَ الثِّقَلِ، أن التعذُّرَ لا يُمْكِنُ النُّطْقُ بِهِ، والثِّقَلُ يُمْكِنُ النُّطْقُ به مع ثِقَلِ الكلمةِ على اللسانِ وعلَى السَّامِعِ.

وإذَا لم يَقْتَرِنِ المَنْقُوصُ بـ (أَلْ) ولم يُضَفْ فتحذفُ الياءُ من آخرِه في حالي الرَّفعِ والجرِّ وتكونُ الحركةُ مقدرةً، كما في قولِك: (جاءَ قاضٍ) و(مررتُ بقاضٍ)، وأما في حالِ النصبِ فتثبتُ الياءُ وتظهرُ عليها الحركةُ، كما في قولِك: (رأيت قاضيًا).

أما قولُ الله - تعالَى -: ﴿يَوْمَ يَدْعُ ٱلدَّاعِ﴾ [القمر: ٦] فحذِفت الياءُ في (الداع) مع أنَّه معرَّفٌ بـ(أل) اتباعًا لرسمِ المصحفِ، فتكونُ الضمةُ مقدرةً على الياءِ المحذوفةِ.

---

(١) ينظر: اللباب للعكبري ١/ ٨٥.

(٢) ينظر: اللمع لابن جني ص١٤، واللمحة لابن الصائغ ١/ ١٧٥، وشرح شذور الذهب لابن هشام ص٨٦، وشرح قطر الندى وبل الصدى ص٥٦، وشرح ابن عقيل ١/ ٨١.

فائدةٌ:

يُعرِّفُ النُّحاةُ الإعرابَ بأنَّه تَغيِيرٌ. ثُمَّ يختَلِفُون فِي كَونِ الإعرابِ مَعنوِيًّا أَوْ حِسِّيًّا؛ فَإذا كَانَ الإعرابُ مَعنَوِيًّا كَانَتْ هَذِهِ الحَرَكاتُ علاماتٍ، وَإذَا كَانَ حِسِّيًّا فَهِيَ الإعرابُ نَفسُه. وهي مَسألَةُ خِلَافٍ بَينَ العُلمَاءِ.

«وأقسامُه أربعةٌ: رفعٌ، ونصبٌ، وخفضٌ، وجزمٌ».

أقسامُ الإعرابِ أربعةٌ؛ رفعٌ ونصبٌ وخفضٌ وجزمٌ، ومن هذه الأربعةِ اثنانِ مشتركانِ بينَ الأسماءِ والأفعالِ، وهما الرَّفعُ والنصبُ. وتختصُّ الأسماءُ بالخفضِ دونَ الأفعالِ، كما تختصُّ الأفعالُ بالجَزْمِ دونَ الأسماءِ، فلا جَزْمَ في الأسماءِ، ولا خفضَ في الأفعالِ.

«فللأسماءِ من ذلك الرَّفْعُ والنصبُ والخفضُ، ولا جَزْمَ فِيهَا».

الاسْمُ له من حالاتِ الإعرابِ ثلاثُ حالاتٍ، الرَّفعُ والنصبُ والجرُّ فتَقولُ: (جاءَ زيدٌ)، و: (رأيتُ زيدًا)، و: (مَرَرْتُ بزيدٍ)، وسبَق إعرابُهَا.

«وللأفْعَالِ من ذلك الرَّفْعُ والنصبُ والجزمُ، ولا خَفْضَ فيها».

الفعلُ له من حالاتِ الإعرابِ ثلاثُ حالاتٍ، ولا خفضَ فيها على مَا تقدَّم من أنَّ الخفضَ الَّذي هو الجرُّ من خواصِّ الأسماءِ، كما أنَّ الفعلَ مُخَصَّصٌ بالجزمِ.

قال ابنُ مالكٍ رَحِمَهُ اللهُ[1]:

والرَّفعَ والنصبَ اجْعَلَنْ إعْرَابَا   لاسمٍ وفعلٍ نَحْوُ لَنْ أهابَا
والاسْمُ قدْ خُصِّصَ بالجرِّ كمَا   قَدْ خُصِّصَ الفعلُ بأنْ يَنْجَزِمَا

يدخلُ الإعرابُ على الفعلِ المضارعِ، فدخولُ الرَّفعِ مثلُ: (يَقومُ)، والنصبِ مثلُ: (لَن يقومَ)، والجَزمِ مثلُ: (لم يَقُمْ).

(١) ألفية ابن مالك ص١٠.

والإعرابُ في الأسماءِ إنَّمَا يَكونُ للمُتمكِّنِ منها، أمَّا غيرُ المُتَمَكِّنِ، وهو ما كان شبيهًا بالحرفِ فإنَّه يُبْنَى. والمتمكِّنُ يَنْقَسِمُ قسميْنِ: «متمكِّنٌ أمْكَنُ» وهو الذي يدخله التنوين ويجر بالكسرة، وهو المنصرف، و«متمكِّنٌ غيرُ أمْكَنَ» وهو الذي لا ينون ولا يجر بالكسرة إلا إذا اقترن بـ(أل) أو أضيف، وهو الممنوع من الصرف[1]، تَظْهَرُ عليه الضَّمَّةُ والفتحةُ ولا تَظْهَرُ عليه الكسرةُ، وسيأتي تفصيلُ هذا[2].

والفعلُ منه المُعْرَبُ وهو ما يتغير آخره بتغير العوامل، وهو المضارعُ، أمَّا الماضِي والأمْرُ فإنَّهما مبنِيَّان.

تقولُ: (يقومُ زيدٌ)، (يقومُ) فعلٌ مضارعٌ مُعْرَبٌ مرفوعٌ، وعلامةُ رفعِهِ الضَّمَّةُ الظاهِرَةُ. وتقولُ: (لن يقومَ زيدٌ)؛ (يقومَ): فعلٌ مضارعٌ معربٌ منصوبٌ بـ (لَنْ)، وعلامةُ نصبِهِ الفتحةُ الظاهرةُ. (لم يقمْ زيدٌ)، (يقمْ): فعلٌ مضارعٌ مجزومٌ بـ(لَمْ)، وعلامةُ جزمِهِ السَّكونُ.

قالَ ابنُ مَالِك رَحِمَهُ اللَّهُ[3]:

.... وَأعـرَبـوا مـضـارِعًـا إنْ عَـرِيـا
مِـنْ نُـونِ تَـوكِـيـدِ مُـبَـاشِـرٍ وَمِـنْ نُـونِ إنَـاثٍ كَـيَـرُعْـنَ مَـنْ فُـتِـن

وتقولُ: (جاء زيدٌ)، (جاءَ): فعلٌ ماضٍ مبنِيٌّ على الفتحِ.

وتقولُ: (اذهبْ) (اذهبوا) (اقضِ)، فهي أفعال أمر مبنية على ما يُجزمُ به مضارِعُها.

---

(١) ينظر: المفصل للزمخشري ص٣٥، وشرح ابن عقيل ١/ ٣٥، ٣٦، وشرح شذور الذهب للجوجري ٢/ ٨٢٥.
(٢) سيأتي في ص٤٥.
(٣) ألفية ابن مالك ص١٠.

«بَابُ مَعرِفَةِ عَلَامَاتِ الإعرَابِ»

بعدَ أن انتهَى المُؤلِّفُ مِن الحديثِ عن الكلامِ: تعريفه، وأقسامه، وعمَّا يُعرَفُ به كُلُّ قِسمٍ، وبعدَ أن ذكَرَ حدَّ الإعرابِ وعلاماتِه إجمالاً عقَدَ بابًا يُريدُ أن يُفصِّلَ فيه الحديثَ عن علاماتِ الإعرابِ.

«بَابُ» الأَصْلُ فِيهِ أَنَّهُ مَا يُدخَلُ مِنْهُ وَيُخرَجُ مِنهُ، وهو البَابُ المَحْسُوسُ، ثُمَّ استُعمِلَ استِعمَالاً عُرفِيًّا فِيمَا يَضُمُّ مَسَائِلَ عِلمِيَّةً، وَيدخُلُ تَحتَهُ فُصُولٌ فِي الغَالِبِ، حَتَّى صَارَ عُرفًا خَاصًّا عِندَ أهلِ العِلمِ، وَإطلَاقُهُ مِن بَابِ الحَقِيقَةِ لَا مِنْ بَابِ المَجَازِ، بَلْ هُوَ حَقيقَةٌ عُرفِيةٌ.

«معرفةِ» يقولُ بَعضُ العلماء: إنَّ المَعرِفَةَ هِيَ العِلمُ، وَبعضُهُم يُفَرِّقُ بَيْنَ العِلمِ وَالمَعْرِفَةِ، وَيَجعَلونَ المَعرِفَةَ مَعْرِفَةَ الجُزئِيَّاتِ، وَالعِلمَ مَعرِفَةَ الكُلِّيَّاتِ. ويُرَدُّ عَلَى هَذَا بأنَّ الله - جل وعلا - عَالِمٌ وَمُتَّصِفٌ بِصَفَةِ العِلمِ، وَعِلمُهُ بالجُزئِيَّاتِ كَعِلمِهِ بِالكُلِّيَّاتِ، خِلَافًا لِقولِ الفَلَاسِفَةِ[1].

ويُفَرِّقُ بَعضُهم بَيْنَ العِلمِ وَالمَعرِفَةِ مِنْ جِهَةٍ أُخرَى، وَهِيَ أنَّ المَعرِفَةَ تَستَلزِمُ أنْ يَسبِقَهَا جَهلٌ، بِخَلَافِ العِلمِ فَإِنَّهُ لَا يَستَلزِمُ أنْ يَسبِقَهُ جهلٌ، وَلِذَا يُوصَفُ الله - جل وعلا - بِالعِلمِ، وَلَا يُوصَفُ بِالمَعرِفَةِ.

«عَلَامَاتِ الإعراب» يأتي تعريفُ المُؤلِّفِ لهذه العلاماتِ بالتقسيمِ الحاصرِ، وهو من أساليبِ التعريفِ، فكما أنَّ التَّعريفَ قد يحصُلُ بالحدِّ الجامعِ المانعِ للمعرَّفِ، فإنَّه كذلك يحصُلُ بالتقسيمِ الحاصرِ، وقد استخدَمَه

(١) ينظر: تهافت الفلاسفة للغزالي ص١٧٧.

النبيُّ ﷺ في تعريفِ الإسلامِ والإيمانِ حيثُ عرَّفَهما بأركانِهما.

«لِلرَّفعِ أَربَعُ عَلَاماتٍ: الضَّمةُ، وَالوَاوُ، وَالألِفُ، وَالنُّونُ».

قدَّم المؤلِّفُ الرَّفعَ؛ لأنَّه مُشترَكٌ بَيْنَ الأسماءِ وَالأفعالِ، وَلِأنَّ الضَّمَّةَ التي هي علامته أقوَى الحَرَكاتِ. وهناك نِزاعٌ في أيٍّ أقوَى وأولَى بالتَّقديمِ؛ الضَّمَّة أوِ الكَسرَة؟ ولمَّا كانتِ الكسرةُ خَاصَّةً بالأسماءِ أُخِّرَتْ عَنِ الضَّمَّةِ.

«للرفعِ أربعُ علاماتٍ» وهي: «الضَّمَّةُ» وَهِيَ الأصلُ، «وَالواوُ» وهي نتيجة إشباع الضمة، «والألف» وَهي أُختُ الواوِ، «وَثُبوتُ النُّونِ» فِي الأمثلةِ الخَمسَةِ.

أعقَبَ المؤلِّفُ هذا الإجمالَ بتفصيلِ مواضعِ استخدامِ كلٍّ منها، فقال:

«فأمَّا الضَّمَّةُ فتكونُ علامةً للرَّفعِ فِي أربَعَةِ مَواضعَ: فِي الاسمِ المُفردِ، وَجمعِ التَّكسيرِ، وَجَمعِ المُؤنَّثِ السَّالمِ، وَالفِعلِ المُضارعِ الَّذِي لَم يَتَّصِلْ بِآخرِهِ شَيءٌ».

فالضَّمَّةُ الَّتِي هِيَ أُولَى هَذِهِ العلاماتِ تَكونُ عَلَامَةً لِلرَّفعِ فِي أربعةِ مَواضِعَ: فِي الاسمِ المُفردِ سَواءٌ كانَ مُذكَّرًا أَو مُؤنَّثًا، كما في قولك: (جَاءَ زَيدٌ)، وَ: (ذَهبَتْ هِندٌ). وَفِي جَمعِ التَّكسيرِ، كما في قولك: (قامَ الرِّجالُ) وَ: (قَامَتِ الهُنُودُ). وَفِي جمعِ المُؤنثِ السَّالمِ، كما في قولك: (نَجَحَتِ المُجتهداتُ). وَفِي الفِعلِ المُضَارعِ الَّذِي لَمْ يسبقْه ناصِبٌ ولا جازمٌ، ولمْ يتَّصلْ بِآخرِهِ شَيءٌ، كما في قولك: (يَذهَبُ زَيدٌ إِلَى المَدرَسَةِ). فـ (يَذهَبُ): فِعلٌ مُضارعٌ مَرفُوعٌ والذِي جعَله معربًا شَبَهُهُ بِالاسمِ، وَالذِي رَفَعَهَ تَجَرُّدُهُ مِنَ النَّاصِبِ وَالجَازِمِ، وَعَلامةُ رَفعِه الضَّمَّةُ الظاهِرَةُ عَلَى آخِرِهِ.

«وَأمَّا الوَاوُ فَتكونُ علامةً لِلرَّفعِ فِي مَوْضِعَينِ: فِي جمعِ المُذكَّرِ السَّالمِ، وَفِي الأسماءِ الخَمْسةِ وَهِيَ: (أَبُوكَ وَأَخُوكَ وَحَمُوكَ وَفُوكَ وَذُو مَالٍ)».

الضَّمَّةُ إذَا أُشبِعَتْ نَشَأَ عَنْها الوَاوُ؛ وَلِذَا أعقَبَ المُؤلِّفُ الكلام على

الضَّمَّةَ بِالكلام على «الوَاوِ». الوَاوُ تَكونُ عَلَامةً لِلرَّفعِ فِي مَوضِعَيْنِ، أَوَّلُهُمَا: «فِي جَمعِ المُذكَّرِ السَّالِمِ»، كما في قولك: (انتَصَرَ المُسلِمُونَ)، فـ(انتَصَرَ): فعلٌ مَاضٍ مَبْنِيٌّ عَلَى الفَتْحِ، وَ(المُسلِمُونَ): فَاعلٌ مَرفوعٌ وَعَلامةُ رَفعِهِ الوَاوُ.

ثانيهما: «فِي الأسماءِ الخَمْسَةِ، وَهِيَ (أَبُوك وَأَخُوك وَحمُوك وَفُوك وَذُو مَالٍ)»، وَبعضُهُم يُضِيفُ إِلَيْهَا سَادسًا، وَهُوَ (الهَنُ)[1].

تُرفَعُ الأسماءُ الخَمْسَةُ بِالواوِ، فَتَقُولُ: (جَاءَ أَبُوكَ)، وَ: (جاء أَخُوكَ)، وَ: (جاء حَمُوكَ)، وَ: (تَغَيَّرَ فُوكَ)، وَ: (جَاءَ ذُو المَالِ)؛ أي: صَاحِبُ المَالِ. وَيَأتِي[2] مَا تُنصَبُ بِهِ، وَمَا تُجَرُّ بِهِ. هَذَا عَلَى قولِ من قال: إن إعرابَهَا بِالحُرُوفِ. وَهناك مَنْ يُلزِمُها الألفَ، فيقولُ: (قَامَ أَخَاكَ)، وَ: (رَأيتُ أَخَاكَ)، وَ: (مَرَرتُ بِأَخَاكَ) وهَذِهِ لُغةُ القصْرِ، وهناك لغة النقص وهُوَ حَذفُ الحَرفِ الَّذِي هُوَ مَحَطُّ الإعرابِ، كقولِ الشاعرِ:

بِـأَبِـهِ اقـتَـدَى عَـدِيٌّ فِـي الـكَـرَم　　وَمَـنْ يُـشَـابِـهْ أَبَـهُ فَـمَـا ظَـلَـم[3]

وَالقَصْرُ أَشْهَرُ مِنَ النَّقصِ.

قال ابنُ مالكٍ[4]:

وارفـعْ بـواوٍ وانـصـبـنّ بـالألـفْ　　واجْرُرْ بياءٍ ما مِنَ الأسما أصفْ
مِـنْ ذَاكَ ذُو إِنْ صُـحـبَـةً أَبَـانَـا　　وَالـفَـمُ حَـيـثُ الـمِـيـمُ مِـنـهُ بَـانَـا
أَبٌ أَخٌ حَـــمٌ كـــذاك وهـــن　　والنّقصُ في هذا الأخيرِ أحْسَن

---

(١) ينظر: اللمع لابن جني ص١٨، والإنصاف للأنباري ١/ ١٧، واللباب للعكبري ١/٨٨، وأوضح المسالك لابن هشام ١/ ٦٤.

(٢) سيأتي في ص٥٣.

(٣) البيت لرؤبة بن العجاج في زيادات ديوانه ص١٨٢، وهو في شرح التصريح للوقاد ١/ ٦٢، ودون نسبة في شرح الكافية الشافية لابن مالك ١/ ١٨٤، واللمحة لابن الصائغ ١/ ١٦٩، وهمع الهوامع للسيوطي ١/ ١٣٩.

(٤) ألفية ابن مالك ص١١.

وفــي أبٍ وتــالــيــه يــنــدرُ وقـصـرُهـا مـن نـقـصـهـنّ أشـهـرُ

«وَأَمَّا الألِفُ فتكونُ علامةً لِلرَّفعِ فِي تَثنِيَةِ الأسماءِ خَاصَّةً».

العلامةُ الثَّالثةُ مِن علاماتِ الرَّفعِ هي «الألفُ»، وقد سبق أن الأصلَ في الرَّفعِ الضَّمَّةُ، ويَتفَرَّعُ منها الواوُ إذَا أُشبِعَتْ وتليها الألفُ؛ لأنَّها أختُ الواوِ لأنها إحدى حُرُوفِ العِلَّةِ، وَإحدى الحُرُوفِ اللَّيِّنَةِ، وَإحدى حُرُوفِ المَدِّ. فبَدَأ بِالأُمِّ وَثَنَّى بِالبِنتِ، وَثلَّثَ بِالأُخْتِ.

وتكونُ علامةً لِلرَّفعِ فِي التثنِيَةِ، كقولِك: (قَالَ رَجُلَانِ)، فـ (رَجُلَانِ): فاعلٌ مرفوعٌ وعلامةُ رَفعِهِ الألفُ؛ لأنَّه مُثَنًّى.

«وَأَمَّا النُّونُ فتكونُ علامةً لِلرَّفعِ فِي الفعلِ المُضَارعِ إذَا اتَّصَل بِهِ ضَميرُ تَثنِيَةٍ أوْ ضَمِيرُ جمعٍ أوْ ضَمِيرُ المُؤَنَّثَةِ المُخَاطَبَةِ».

وآخرُ علاماتِ الرَّفعِ ثُبُوتُ النُّونِ، وهي عَلَامَةٌ لرَفْعِ الفِعلِ المُضارِعِ إذَا اتَّصَل بِهِ ضَميرُ تَثنِيَةٍ أوْ ضَمِيرُ جمعٍ أوْ ضَمِيرُ المُؤَنَّثَةِ المُخَاطَبَةِ، فالمُضارعُ إذَا لَمْ يَتَّصِلْ بِهِ شَيْءٌ يُرفَعُ وتكون علامة رفعه الضَّمَّة عَلَى مَا تَقدَّمَ[1]، أمَّا إذَا اتَّصَلَ بِهِ ألفُ التَّثْنِيَةِ مِثلَ: (يَفعَلَانِ وَتَفْعَلَانِ)، أوْ واوُ الجَمَاعَةِ مِثلَ: (يَفعَلُونَ وَتَفْعَلُونَ)، أوْ يَاءُ المُؤنَّثَةِ المُخَاطَبَةِ مثلَ: (تَفعَلِينَ)، فإنَّهُ يُعرَبُ بِالحُرُوفِ وتكون علامة الرفع فيها ثبوت النون، وَهَذا مَا يُعرَفُ بِالأمثلةِ الخَمسَةِ؛ وهي خمسةٌ لأنَّ الألفَ وَالوَاوَ يُسنَدَان إلَى الغائبِ والمخاطَبِ، فَيَنشَأُ عَنهَا أربَعَةُ أفعَالٍ: «يَفعَلانِ وَتَفعَلانِ، وَيَفعَلُونَ وَتَفعَلُونَ»، وَأمَّا الياءُ فَلَا تُسنَدُ إلَّا إلَى المُؤَنَّثِ المخاطَبِ فَقَط: (تَفعَلِينَ)، فصارت خمسة.

ونقولُ: «الأمثلَةُ الخمسةُ» ولا نقولُ: «الأفعالُ الخمسةُ»، كما نقولُ: «الأسماءُ الخمسةُ»؛ لأنَّ هذِهِ الأفعالَ هِيَ مُجرَّدُ أمثِلَةٍ، وَليسَتْ أفعالاً مَحصُورةً مِثلَ حَصرِ الأسماءِ الخَمسَةِ.

(١) تقدم في ص٣٦.

هَذِهِ هِيَ الأمثلةُ الخَمسَةُ تُرفعُ بِثُبُوتِ النُّونِ. وَيَأتِي[1] مَا تُنصَبُ بِهِ وَمَا تُجزَمُ بِهِ - إنْ شَاءَ الله تَعَالَى -.

«وَلِلنَّصبِ خمسُ عَلَامَاتٍ»:

«الفَتحَةُ وَالألِفُ وَالكَسرَةُ وَاليَاءُ وَحذفُ النُّونِ».

«الفَتحَةُ» وَهِيَ الأصلُ، وَمَا يَنشَأُ عَنهَا إذَا أُشبِعَتْ وَهِيَ «الألفُ»، وَ«الكسرَةُ» وَمَا يَنشَأُ عَنهَا إذَا أُشبِعَتْ وَهِيَ «اليَاءُ»، وَ«حَذفُ النُّونِ»، فِي مُقَابِلِ إثباتِ النُّونِ فِي المَرفُوعَاتِ.

«فأمَّا الفَتحَةُ، فَتكونُ عَلَامةً لِلنَّصبِ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ؛ فِي الاسمِ المُفردِ» مثل قولك: (رَأَيْتُ زَيْدًا)، فـ(زيدًا): مَفعُولٌ بِهِ مَنصُوبٌ وَعَلَامةُ نَصبِهِ الفَتحَةُ الظَّاهِرَةُ عَلَى آخِرِهِ.

«وَجمعِ التَّكسِيرِ»، وَيَخرجُ بِذَلِكَ جَمعُ المُذكَّرِ السَّالِمُ، وَجمعُ المُؤنَّثِ السَّالِمُ، مثلَ قولك: (رَأَيْتُ الرِّجَالَ)، فـ(الرِّجَالَ): مَفعُولٌ بِهِ مَنصُوبٌ وَعَلَامةُ نَصبِهِ الفَتحَةُ الظَّاهِرَةُ.

«وَالفعلِ المُضارِعِ» الصَّحِيحِ الآخِرِ أوِ المُعتَلِّ الآخِرِ بِالياءِ أَوْ بِالوَاوِ، «إذَا دَخَلَ عَلَيهِ نَاصِبٌ» مثلَ: (الكَسُولُ لَنْ يَنجَحَ)، فـ(يَنجَحَ): فِعلٌ مُضارِعٌ مَنصُوبٌ بِـ(لَنْ) وَعَلَامَةُ نَصبِهِ الفَتحَةُ الظَّاهِرَةُ. ومثال المُعتَلِّ الآخِرِ بِالياءِ: (لن يَجْرِيَ) فـ(يَجْرِيَ): فِعلٌ مُضارِعٌ مَنصُوبٌ بِـ(لَنْ) وَعَلَامَةُ نَصبِهِ الفَتحَةُ الظَّاهِرَةُ. ومثال المُعتَلِّ الآخِرِ بِالواو: (لن يَدْعُوَ)، فـ(يَدْعُوَ): فِعلٌ مُضارِعٌ مَنصُوبٌ بِـ(لَنْ) وَعَلَامَةُ نَصبِهِ الفَتحَةُ الظَّاهِرَةُ.

«وَأَمَّا الألف فتكونُ عَلَامَةً لِلنَّصبِ فِي الأسماءِ الخَمْسَةِ نحوَ: رَأَيْتُ أَبَاكَ وَأَخَاكَ وَمَا أَشبَهَ ذَلِكَ»، مثل: (حَمَاكَ) وَ(ذَا مَالٍ) وَ(نَظِّفْ فَاكَ)، فهي كلها منصوبة هنا وعلامة نصبها الألف.

(١) سيأتي في ص٥٣.

«وَأَمَّا الكَسرَةُ فتكونُ عَلَامَةً لِلنَّصبِ فِي جمعِ المُؤنَّثِ السَّالِمِ»، ومثاله قول الله - تعالى -: ﴿إِنَّ ٱلْمُسْلِمِينَ وَٱلْمُسْلِمَٰتِ وَٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ﴾ [الأحزاب: ٣٥].

فـ(المسلمين) مَنصُوبٌ بـ(إنَّ)، وَ(المسلماتِ) مَعطُوفٌ عليه فيكون منصوبًا وَعَلَامةُ نصبِهِ الكَسرَةُ؛ لأنَّه جمعُ مُؤنَّثٍ سالمٌ. الأصلُ في البابِ الفتحةُ، والكسرةُ نائبةٌ عنها فهي علامةُ نصبٍ فرعيَّةٍ.

«وَأَمَّا الياءُ فَتكونُ عَلَامَةً لِلنَّصبِ» فِي مَوضِعَينِ: «فِي التَّثنِيَةِ»، مثلَ: (رَأيْتُ الرَّجُلَينِ)، فـ(الرَّجُلَينِ): مَفعُولٌ بِهِ مَنصُوبٌ وَعَلَامةُ نَصبِهِ الياءُ؛ لأنَّه مُثَنًّى.

«والجمعِ» جمعُ المُذكَّرِ السَّالِمُ، مِثلَ قولِه - تعالَى - المتقدِّمِ: ﴿إِنَّ ٱلْمُسْلِمِينَ وَٱلْمُسْلِمَٰتِ وَٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ﴾. فـ(إنَّ): حرفُ تَوكِيدٍ وَنَصبٍ، وَ(المُسلِمِينَ): اسمُ (إن) مَنصُوبٌ وَعَلامةُ نَصبِهِ الياءُ؛ لأنَّه جمعُ مُذكَّرٍ سَالِمٌ، وَمِثلُهُ (المؤمنينَ).

«وأما حذفُ النُّونِ فيكونُ علامةً لِلنَّصبِ فِي الأفعالِ الخَمسَةِ الَّتِي رَفعُهَا بِثُبوتِ النُّونِ».

الفعلُ المضارعُ المتَّصلُ بألفِ الاثنين أو واوِ الجماعةِ أو ياءِ المُخاطَبةِ، إذا سُبِق بأحدِ نواصبِ المضارعِ، تحذف منه النون، مثلَ: (الرَّجُلانِ لنْ يَقُوما)، وَ: (أنتُما لنْ تَخسَرا)، وَ: (الرِّجَالُ لنْ يقُومُوا)، وَ: (أنتُم لنْ تَخسَرُوا)، و: (لنْ تَنجَحِي). فهي مَنصُوبَة بـ(لنْ) وَعلامةُ نصبِها حَذفُ النُّونِ؛ لأنَّها مِنَ الأمثلة الخَمسَةِ.

«وَلِلخَفضِ ثَلَاثُ عَلَامَاتٍ» انتَهَى المؤلف من الكلام عَلَى علاماتِ الرَّفعِ وَالنَّصبِ المُشتركَينِ بَينَ الأسماءِ وَالأفعالِ، وبدأ بالكلام على علامات الخفض الذي تختص به الأسماء، وسيتبعه الكلام على علامات الجزم الذي هو من خصوصية الأفعال.

«الكَسْرَةُ والياءُ والفتحةُ» الكسرةُ هِيَ الأصل، والياء ناشئةٌ من إشباع الكسرة، والفتحة تنوب عنها في مواطن يأتي بيانُها.

«فأَمَّا الكَسرَةُ فتكُونُ علامةً لِلخَفضِ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ: فِي الاسمِ المُفرَدِ المُنصَرِفِ»، مثلَ: (مَرَرتُ بزيدٍ). فالبَاءُ: حرفُ جَرٍّ، وَ(زَيدٍ): مَجرُورٌ بِالبَاءِ وَعلامةُ جَرِّهِ الكَسرَةُ الظَّاهِرَةُ، وَالجَارُّ وَالمَجرُورُ مُتعَلِّقان بـ(مَرَرتُ).

«وَجَمعِ التَّكسِيرِ المُنصَرِفِ» سَوَاءٌ كَانَ مُذَكَّرًا أَوْ مُؤنَّثًا، كما تَقُولُ: (مَرَرتُ بِالرِّجَالِ وَبِالهُنُودِ)، فالبَاءُ: حَرَفُ جَرٍّ، وَ(الرِّجَالِ): مَجرورٌ بِالبَاءِ وَعلامةُ جَرِّهِ الكَسرَةُ الظَّاهِرَةُ. وَمِثْلُهُ (بالهُنُودِ) - جمع هند اسم امرأة - فهما مُتعَلِّقان بـ(مَرَرتُ).

«وفي جمعِ المؤنَّثِ السالمِ» مثل: (منَ الصالحاتِ). فـ(الصالحاتِ) مَجرورٌ بِـ(من) وَعلامةُ جَرِّهِ الكَسرَةُ الظَّاهِرَةُ.

إذن فالكَسرَةُ تَكونُ علامةً لِلجَرِّ فِي ثَلَاثةِ مَوَاضِعَ: فِي الاسمِ المفرد المُنصَرِفِ، وَجَمعِ التَّكسِيرِ المنصرف، وَجَمعِ المُؤنَّثِ السَّالِمِ.

«وَأَمَّا اليَاءُ فَتكونُ عَلامةً لِلخَفضِ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ فِي الأسماءِ الخَمسَةِ»، مثل: (مَرَرتُ بِأَبِيكَ وَأَخِيكَ)، فالبَاءُ: حرفُ جَرٍّ، وَ(أَبِيكَ): اسمٌ مَجرورٌ بِالبَاءِ وَعَلامةُ جَرِّهِ اليَاءُ؛ لأنَّه مِنَ الأسماءِ الخَمسَةِ، وَفِي حُكْمِهِ بَقِيَّةُ هَذِهِ الأَسْمَاءِ.

«وَفِي التَّثنِيَةِ» مثل: (مَرَرتُ بِالرَّجُلَينِ)، فالبَاءُ: حرفُ جَرٍّ، و(الرَّجُلَينِ): مَجرورٌ بِالبَاءِ وَعلامةُ جَرِّهِ اليَاءُ؛ لأنه مثنى.

«وَفِي الجمعِ» جمع المُذكَّرِ السَّالمِ، مثل: (مَرَرتُ بِالمُسلِمِينَ)، فـ(البَاءُ): حرفُ جَرٍّ، وَ(المُسلِمِينَ): اسمٌ مجرورٌ بِالبَاءِ وَعلامةُ جَرِّهِ اليَاءُ، لأَنَّه جَمعُ مُذكَّرٍ سَالِمٌ.

«وَأَمَّا الفتحَةُ فَتكُونُ عَلامةً لِلخَفضِ فِي الاسمِ الَّذِي لَا يَنصَرِفُ».

يقولُ ابنُ مالكٍ رَحِمَهُ اللَّهُ[(١)]:

وَجُـرَّ بِـالـفـتـحَـةِ مَـا لَا يَـنـصَـرِفْ ... مَا لَمْ يُضَفْ أَوْ يَكُ بَعْدَ (أل) رَدِفْ

الاسمُ الَّذِي لَا ينصَرِفُ، يُجَرُّ بِالفتحَةِ إلَّا إذَا أُضِيفَ أَوْ وقَع بَعدَ (أل).

وقدْ يُمنعُ الاسمُ مِنَ الصَّرفِ لِعِلَّتَينِ، أو لِعِلَّةٍ وَاحدةٍ تَقُومُ مَقامَ عِلَّتَينِ، مثلُ صيغةِ مُنتَهَى الجُمُوعِ: (مفاعل ومفاعيل) كمساجِد وَمَصابيح، ومنه قولُ الله - تعالَى -: ﴿وَزَيَّنَّا ٱلسَّمَآءَ ٱلدُّنْيَا بِمَصَٰبِيحَ﴾ [فُصِّلَتْ: ١٢]. (بِمَصَابِيحَ): مَجرورٌ بِالبَاءِ وَعلامةُ جَرِّهِ الفتحةُ نِيابةً عنِ الكسرَةِ؛ لأنَّه ممنُوعٌ مِنَ الصَّرفِ لِعلَّةٍ وَاحِدةٍ وَهِيَ صيغةُ مُنتَهَى الجُمُوعِ. وَمثلُ ذلكَ قولك: (ازْدانَتْ بُلدانُ المُسلِمِينَ بِمَساجدَ عَظِيمةٍ).

وَأمَّا العلَّتانِ فَهُما العَلَمِيَّةُ وَما يُضافُ إلَيْهَا، وَالوَصفِيَّةُ وَمَا يُضافُ إلَيْهَا، ومِنها العَلميَّةُ وَالعُجْمةُ. مثل: إبرَاهِيمَ، وَيُوسُفَ، وَيُونُسَ[(٢)].

وَشَرطُ منعِهَا مِنَ الصَّرفِ أنْ يكونَ استعمَالُها فِي الأعجَمِيَّةِ عَلَمًا. فمِن رُوَاةِ الصَّحيحِ عبدُ الله بنُ سِيَاهٍ. اسم أبيه (سِيَاهٍ) أعجَمِيٌّ مَصرُوفٌ؛ لأنَّه فِي العَجَمِيَّةِ لَيْسَ بعَلَم بلْ وَصْفٌ. وَمِثلُهُ (مَاهَكٌ) هُوَ عَلَمٌ فِي العَرَبِيَّةِ؛ ويصرفُ؛ لأنه فِي الأعجمِيَّةِ لَيْسَ بِعَلَمٍ، وَإنَّما يُمنعُ مِنَ الصَّرفِ إذَا استُعمِلَ فِي الأعجَمِيَّةِ عَلَمًا.

---

(١) ألفية ابن مالك ص١٦.

(٢) عدد أسماء الأنبياء في القرآن خمسة وعشرون، المصروف منها أسماء الأنبياء المجموعة في (صن شمله) فالصاد: صالح، والنون: نوح، والشين: شعيب، والميم: محمد، واللام: لوط، والهاء: هود. وما عدا ذلك من الأعلام ممنوعٌ من الصرف؛ لأنها أعلامٌ أعجميةٌ، فتمنع من الصرف للعلمية والعجمة. والأسماء المصروفة بعضها عربي وبعضها أعجمي؛ لكن الأعجمي إنما صرف لكونه خفيفًا ثلاثيًا ساكن الوسط مثل: (لوط) ومثل: (نوح). أما إسماعيل أبو العرب فهو اسم أعجمي؛ لأن زنته (إفعاليل)، وهي لا توجد في العربية، فهي من الأوزان الأعجمية، والعبرة بالوزن.

ومنها العَلمِيَّةُ مَعَ التَّأنِيثِ مثل: فاطِمَةُ وَخَديجَةُ، وقد تُوجَدُ العلَّتانِ: العلَميَّةُ والتأنيثُ، ومع ذلك لا يُمنَعُ من الصَّرفِ، كأن يكونَ ثلاثيًّا ساكنَ الوَسَطِ كـ(هندُ) إلَّا أنَّ المنعَ أولَى. أمَّا (حِمصُ) فهي ثلاثيَّةٌ ساكِنَةُ الوَسَطِ، إلَّا أنَّها مُنِعَت منَ الصَّرفِ؛ لأنَّها جمَعَتِ العُجمَةَ مع العَلَميَّةِ والتأنيثِ، فلا يُقاومُ العِللَ الثَّلَاثَ كَونُها ثُلاثيَّةً سَاكنَةَ الوَسَطِ.

أمَّا الإضَافةُ و(أل)، فإنهما يقاوِمَانِ جميعَ العِللِ، فالمَمنُوعُ مِنَ الصَّرفِ يجر بالكسرة إذَا أُضِيفَ إلى غيرِه، أو اقترَنَ بـ(أل)، ويبقى دون تنوينٍ؛ لأن الإضافة تقطع التنوين، و(أل) لا تجتمع مع التنوين، فالحرمان من التنوين مطلق، بينما تعود الكسرة علامةً للجر عند الإضافة أو التحلي بـ(أل).

فائدةٌ:

مُنِعَ (عُمَرُ) مِنَ الصَّرفِ؛ للعَلَميَّةِ وَالعَدْلِ؛ لأنَّه مَعدولٌ عَن (عَامِرٍ). فإذَا قُلنا: إنَّه جمعُ عُمْرَةٍ فإنَّهُ يُصرَفُ. تقولُ: (اعتَمَرَ النبيُّ ﷺ أربعَ عُمَرٍ). فَكَلِمةُ (عُمَر) الأولَى مَنَعنَاها مِنَ الصَّرفِ للعدلِ والعلميةِ، أمَّا (عُمَر) الثانِيَةُ فإنها صُرِفتْ؛ لأنَّها لَيسَتْ مَعدُولةً عن عامرٍ، بل هي جمعُ عمرة، حَتَّى وَإنْ سَمَّيْنا بِهَا عَلَمًا فإنَّها تبقَى مصروفةً. فـ(عمرُ) إذا كانَ المَلحوظُ فِيها العدلُ مَنَعنَاها مِنَ الصَّرفِ، وَإذا كانَ المَلحوظُ فِيها الجمعَ صَرَفنَاها.

هَذِهِ بعضُ العِللِ التي يُبدِيها النَّحوِيُّونَ لِكَي يَطَّرِدَ كلامُهُم، وَالعِبرَةُ فِي ذلك بكلامِ العربِ وَنُطقِهم، صَرَفوا أو مَنعُوا، أمَّا هذَا التَّعلِيلُ فَلِكَي تَطَّرِدَ جَميعُ كَلِمَاتِ الوزنِ الواحدِ في قواعدَ مُعيَّنَةٍ.

«وَلِلجَزْمِ عَلامَتانِ: السَّكُونُ وَالحذفُ».

هنا بدأ المؤلف الكلام على عَلاماتِ الجزمِ الذي تختص به الأفعالُ كما قال ابنُ مالكٍ(١):

---

(١) ألفية ابن مالك ص١٠.

وَالاسمُ قَدْ خُصِّصَ بِالجَرِّ كَمَا قَدْ خُصِّصَ الفعلُ بِأنْ يَنجَزِمَا

«فأمَّا السَّكُونُ فيكونُ علامةً لِلجزمِ فِي الفعلِ المُضارعِ الصَّحِيحِ الآخرِ»؛ أي: غَيرِ المُعتلِّ، وَلَمْ يَكُ مِنَ الأمثلةِ الخَمسَةِ، مثاله: (زَيدٌ لمْ يَذهَبْ)، فـ(يذهبْ) فعل مضارع مجزوم بـ(لم) وعلامة جزمه السُّكون. والسُّكُونُ هُوَ الأصلُ.

«وَأمَّا الحذفُ فيكونُ عَلامةً لِلجزمِ فِي الفِعلِ المُضارِعِ المُعتلِّ الآخرِ، وَفِي الأفعالِ الَّتِي رفعُهَا بِثباتِ النُّونِ».

الحذفُ يكونُ عَلامةً لِلجزمِ فِي الفِعلِ المُضارِعِ المُعتلِّ الآخرِ، حيثُ يكونُ آخِرُهُ حرفَ عِلةٍ، كما تقول: (زَيدٌ لَمْ يَرضَ)، و: (زَيدٌ لَمْ يخشَ)، وَ: (زَيدٌ لَمْ يدعُ)، وَ: (زَيدٌ لَمْ يَقضِ)، فـ(يَرضَى) وَ(يَخشَى) وَ(يدعُو) وَ(يقضِي) إذَا دَخَل عَليهِ أحدُ حُرُوفِ الجَزمِ حُذِفَ حَرفُ العلَّةِ، فـ(يدعُ): فعلٌ مُضارعٌ مجزومٌ بِـ(لمْ)، وَعلامةُ جَزمِهِ حذفُ حرفِ العِلَّةِ، وَالضَّمَّةُ الَّتِي بَقِيتْ عَلَى العَينِ لِلدَّلَالَةِ عَلَى الحرفِ المَحذُوفِ، وَمِثلُهُ بقية الأمثلة.

وَقَد يُحذَفُ حَرفُ العلَّةِ فِي القُرآنِ مَن غَيرِ جازِمٍ، كقولِه - تعالَى -: ﴿وَيَدۡعُ ٱلۡإِنسَٰنُ﴾ [الإسراء: ١١] فحذفت الواو من (يدع)، وَلَيْسَ هُناكَ عَاملٌ يجزم الفعل، وَإنَّما كان ذلك مراعاةً لرسمِ المصحف(١)، وسقطت قراءةً لالتقاءِ الساكنين.

كذلكَ يكونُ الحذفُ عَلامةً لِلجزمِ فِي الأمثلةِ الخمسةِ وهي الأفعال المضارعة التي ترفع بثبوتِ النونِ، كقولِك: (لم يقوما)، و: (لم تقوما)، و: (لم يقوموا)، و: (لم تقوموا)، و: (لم تقومي).

---

(١) قد طالب بعض الكُتَّاب العصريين - والمطالبة ليستْ وليدة اليوم، وإنما صار لها أكثر من نصف قرنٍ - بكتابة المصحف على ضوء قواعد الإملاء المعروفة المتبعة. وهذا لا يجوز؛ لأن الرسم توقيفي، اتفق عليه الصحابة فلا يجوز تغييره بحالٍ، ولا التعرض له، فلا يخضع القرآن لقواعد البصريين والكوفيين، ولا لقواعد الإملاء، إنما يبقى كما هو وتصحح القواعد على ضوء ما جاء في كتاب الله - جلَّ وعلا -؛ لأنه أفصح الكلام.

«فصلٌ»

هَذَا إجمالٌ بعدَ التَّفصيلِ السَّابقِ، فقد تقدَّم مَا يُعرَبُ بالحركاتِ وَما يُعرَبُ بالحروفِ تفصيلاً، وَأرادَ المُؤلِّفُ أن يُجمِلَ هُنا ما تقدَّمَ، عَلَى طريقةِ المُتقدِّمِينَ، فإنهم يُفصِّلونَ أولاً ثُمَّ يُجمِلونَ لِينحصِرَ الذِّهنُ فِي المُجمَلِ بَعدَ أنْ فَهِمَ الكلامَ المُفصَّلَ. أما المُتأخِّرونَ فإنهم يَعكِسُونَ، يُجمِلونَ أولاً ثُمَّ بَعدَ ذَلِك يَشرَحونَ هَذَا الكَلامَ المُجمَلَ بِالكلامِ المُفصَّلِ. وَفِي كُلٍّ مِنهُما نَفعٌ، إلا أنَّ الإجمالَ فِي أوَّلِ الأمرِ يكونُ فِيهِ شَيءٌ مِنَ العُسْرِ، إلَّا إذَا كانَ الشَّخصُ يُريدُ أنْ يَختَبرَ قَرِيحَتَهُ بِفَهْمِ هَذَا الكلامِ المُجمَلِ، ثُمَّ يُطبِّقَ عَلَيهِ الكلامَ المُفصَّلَ، لكنْ إذا قَرَأَ الكلامَ المُفصَّلَ وَفَهِمَهُ وَأحَاطَ بِهِ سَهُلَ عَليهِ أنْ يُلِمَّ بهِ فِي الكلامِ المُجملِ، كَمَا فعلَ المُؤلِّفُ هُنا، فقد جَاءَ بِهذا الفصل على وجهٍ آخرَ يختلف عن الذي قبله؛ لِيَتِمَّ ضَبطُ العلم بِحَيثُ لَا يَمَلُّ طالبُ العِلمِ بمجيء المعلومات المكررة عَلَى هَيئَةٍ واحدةٍ.

«قِسمٌ يُعرَبُ بالحركاتِ، وَقِسمٌ يُعرَبُ بالحروفِ» وَهذَانِ القِسمانِ تقدَّما تَفصِيلاً.

«فالذِي يُعرَبُ بالحركاتِ أربعةُ أنواعٍ: الاسمُ المُفردُ، وَجمعُ التَّكسيرِ، وَجمعُ المؤنَّثِ السَّالِمُ، وَالفعلُ المُضارعُ الَّذِي لمْ يتَّصلْ بِآخرِهِ شَيءٌ»، هذِهِ الأمورُ الأربعةُ تُعرَبُ بالحركاتِ، فـ«تُرفَعُ بالضَّمَّةِ، وَتُنصَبُ بِالفتحَةِ، وَتُجَرُّ بالكَسرَةِ، وَتُجزَمُ بالسُّكونِ». هذَا هو الأصلُ فِيهَا، ويَخرُجُ عَنْ هذَا الأصلِ استثناءاتٌ يسيرةٌ.

الأول: «الاسم المفرد» فَإذِا قلتَ: (جَاءَ زَيدٌ)، (رَأيْتُ زَيدًا)، (مَررتُ

بِزَيدٍ)، رَفعتَ (زيدًا) فكانت علامة رفعه الضَّمَّةُ، وَعلامة نصبه الفتحَةُ، وَعلامة جره الكسرَةِ، هَذَا هو الأصلُ فِي الاسمِ المُفرَدِ، يَخرُجُ مِنهُ الممنُوعُ مِنَ الصَّرفِ، فيُجَرُّ بِالفتحَةِ[1].

وَجُرَّ بِالفَتحَةِ مَا لَا يَنصَرِفْ ... مَا لمْ يُضَفْ أو يَكُ بَعدَ ألْ رَدِفْ

فتقولُ: (جَاءَ أحمدُ)، وَ(رَأيْتُ أحمدَ)، وَ(مَررْتُ بأحمدَ) فَيُجَرُّ بِالفتحَةِ نيابةً عَنِ الكسرَةِ.

الثاني: «جمع التكسير» وجمعُ التَّكسِيرِ على أصلِه، فتقولُ: (جَاءَ الرِّجالُ)، (رَأيتُ الرِّجالَ)، (مَرَرتُ بالرِّجالِ)؛ فكانت علامة رفعه الضَّمَّةُ، وَعلامة نصبه الفتحَةُ، وَعلامة جره الكسرَةُ، ويخرج من هذا الأصل بعض أبنية جمع التكسير الممنوعة من الصرف، مثل: مفاعل، ومفاعيل، حيث تجر بالفتحة، فتقول: (مررت بمساجدَ كثيرةٍ).

الثالث: «جمع المؤنث السالم» وجمعُ المؤنَّثِ السَّالمِ يُعرَبُ بالحَرَكاتِ على الأصلِ، إلَّا أنَّه تكون علامة نصبه الكسرَةُ، فتقولُ: (رَأيْتُ الهنداتِ)، فـ(الهنداتِ): منصوبٌ وعلامةُ نصبِه الكسرَةُ نيابةً عَنِ الفتحةِ.

الرَّابعُ: «الفعلُ المُضارعُ»، يرفعُ الفعلُ المُضارعُ وتكون علامته الضمة، وينصبُ وتكون علامته الفتحة، ويجزمُ وتكون علامته السُّكون إذا لم يتصلْ بآخرِهِ شَيءٌ. فتقولُ: (يَذهَبُ التلميذُ إلَى المَدرَسَةِ)، فـ(يذهبُ): فعلٌ مُضارعٌ مرفوعٌ وَعلامةُ رفعِهِ الضَّمَّةُ الظاهِرَةُ؛ لِتَجَرُّدِهِ مِنَ النَّاصبِ وَالجازمِ. وتقولُ: (لن يَذهَبَ زَيدٌ إلَى المَدرَسةِ)، فـ(يَذهَبَ): فعلٌ مُضارعٌ مَنصوبٌ بِـ(لَن) وَعَلامةُ نصبِهِ الفتحةُ الظاهِرَةُ. وتقولُ: (لَمْ يَذهَبْ زَيدٌ إلَى المَدرَسةِ)، فـ(يَذهَبْ): فعلٌ مُضارعٌ مَجزومٌ بِـ(لَمْ) وَعَلامةُ جزمِهِ السُّكونُ.

---

(١) ألفية ابن مالك ص١٢.

«وَخَرجَ عَن ذَلِكَ ثلاثةُ أشْيَاءَ: جمعُ المؤنَّثِ السَّالمُ يُنصَبُ بالكسرَةِ»، مثلَ: (رَأيتُ الهنداتِ)، فـ(الهنداتِ): منصوبٌ وعلامةُ نصبِه الكسرَةُ نيابةً عَنِ الفتحةِ وَقد تقدم.

«وَالاسمُ الَّذِي لَا يَنصَرِفُ يُخفَضُ بِالفتحَةِ»، كقولِك: (مَرَرتُ بأحمدَ). يُخفَضُ بالبَاءِ وَعلامةُ خَفْضِه الفتحةُ، إلَّا إذا أُضِيفَ كقولِك: (مَرَرتُ بَأحمَدِكُم). و: (مَرَرتُ بِمَساجِدِكُم)، أوِ اقتَرَنتْ بِهِ (أل)، كقولِك: (مَررْتُ بالمساجِدِ)، وَ: (بالمَصابِيحِ) فحينئذ تَجُرُّهُ بالكسرةِ.

وَجُرَّ بِالفتحَةِ مَا لَا يَنصَرِفْ مَا لَمْ يُضَفْ أو يَكُ بَعدَ ألْ رَدِفْ[1]

«وَالفعلُ المُضارعُ المُعتلُّ الآخرِ يُجزمُ بِحَذفِ آخرِهِ» بحَذفِ حرفِ العِلَّةِ، مثلَ: (يخشى، ويدعو، ويرمي، ويقضي)، إذا دخل عَلَيهَا الجازمُ صارَت: (لَم يخشَ، وَلم يدعُ، وَلَم يرمِ، وَلَم يقضِ).

«وَالذِي يُعرَبُ بالحُروفِ أربعةُ أنوَاعٍ: التَّثنِيةُ وَجمعُ المُذكَّرِ السَّالِمُ وَالأسماءُ الخَمسَةُ، وَالأفعالُ الخمسةُ».

انتَهَى المؤلِّفُ مِنَ الَّذِي يُعرَبُ بالحَرَكاتِ، وَهِيَ الأصلُ، وَلِذا قَدَّمَها، وَهِيَ علاماتٌ أصليَّةٌ، ثم شرَعَ في العلاماتِ الفرعيَّةِ، وَهِيَ الحروفُ.

وَالإعرابُ بِالحُرُوفِ يَكونُ لِلتَّثنِيَةِ، وَجمعِ المُذكَّرِ السَّالِمِ، وَالأسماءِ الخَمسَةِ - ويقولُ بعضُهُم: إنَّها سِتَّةٌ وَيَزيدُ (الهَنُ)، وَقد تقدَّمَ[2] - وَالأمثِلَةِ الخَمسَةِ، الَّتي يُسمِّيها المؤلِّفُ الأفعالَ الخَمسةَ. وَهذا كله تقدَّم بالتفصيلِ، وقد أُجمِلَ هُنا.

(١) ألفية ابن مالك ص١٢.

(٢) تقدم في ص٤١.

«فأمَّا التثنِيَةُ[1] فترفَعُ بِالأَلِفِ وَتُنصَبُ وَتُخفَضُ باليَاءِ».

المُثنَّى يُرفعُ بِالألِفِ، وَيُنصَبُ وَيُجَرُّ بِالياءِ، كقولِك: (جَاءَ الزَّيدانِ)، وَ: (رَأيتُ الزَّيدَينِ)، وَ: (مَرَرتُ بِالزَّيدَينِ)، فيُفتَحُ مَا قَبلَ اليَاءِ وَيُكسَرُ مَا بَعدَهَا. وفي لغةِ بعضِ العربِ يَلزَمُ المُثنَّى الألفَ، فِي كُلِّ أحواله[2]، وَعَلَيْهِ القِرَاءَةُ في قول الله - تعالى -: ﴿إِنْ هَٰذَانِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾ [طه: ٦٣]، فقد قُرِئ: «إِنَّ هَـذَانِ لَسَاحِرَانِ»[3] بتثقيل (إنَّ) فهي تعمل دائمًا بخلاف (إن) مخففة التي يقل عملها، قال ابن مالك:

وَخُـفِّـفَـتْ (إنَّ) فَـقَـلَّ الـعَـمَـلُ   وَتَـلْـزَمُ الـلَّامُ إِذَا مَـا تُـهْـمَـلُ[4]

وعلى هذه اللغة قول النبي ﷺ: «لَا وِترانِ فِي لَيلَةٍ»[5].

«وأمَّا جمعُ المُذكَّرِ السَّالمُ فَيُرفعُ بالوَاوِ، وَيُنصَبُ وَيُخفَضُ بِاليَاءِ»، تقولُ: (جَاءَ المُسلِمونَ) وَ(رَأيتُ المُسلِمِينَ)، وَ(مَرَرتُ بِالمُسلمِينَ)، فَرَفعُهَا بِالوَاوِ،

(١) عبَّر المؤلف رَحِمَهُ اللهُ بـ(التثنية) وهو مصدر صريح، وأراد (المثنى) اسم المفعول. وقال السمين في «الدر المصون»: «ووضع المصدر موضع اسم المفعول خلاف الأصل...، والمحفوظ من لسانهم إنما هو وضع المصدر الصريح موضع المفعول... فاعرفه». ينظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون لأحمد بن يوسف المعروف بالسمِّين الحلبي. ١٠/ ٢٦٦.

(٢) قال السيوطي في همع الهوامع ١/ ١٤٥: «لغة معروفة عزيت لكنانة وبني الحارث بن كعب وبني العنبر وبني الهجيم وبطون من ربيعة وبكر بن وائل وزبيد وخثعم وهمدان وفزارة وعذرة». وينظر: الجمل في النحو للخليل ص١٥٧، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ١/ ١٨٨، والإنصاف للأنباري ١/ ٣١، وإعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث للعكبري ص١٢٧، وتوضيح المقاصد للمرادي ١/ ٣٣٠.

(٣) قرأ ابن كثير وحفص بتخفيف النون، وقرأ الباقون بتشديدها. النشر لابن الجزري ٢/ ٢٤.

(٤) ألفية ابن مالك ص٢٢.

(٥) أخرجه الترمذي في الجامع الصحيح، كتاب أبواب الصلاة، باب لا وتران في ليلة، من حديث طلحة بن علي ٢/ ٣٣٣ (٤٧٠) وقال: «هذا حسن غريب»، والنسائي في الكبرى، باب قول النبي ﷺ: «لا وتران في ليلة»، ١/ ٤٣٦ (١٣٨٨)، والإمام أحمد في المسند ٢٦/ ٢٢٢ (١٦٢٩٦).

وَنَصبُها وَجَرُّهَا بِاليَاءِ كَالتَّثنِيَةِ؛ لكنَّ الفَرقَ بَينَهُما أنَّ النُّونَ فِي التَّثنِيَةِ مكسورةٌ، وَالنُّونَ فِي الجمعِ مَفتُوحَةٌ.

وَنُونَ مَجمُوعٍ وَمَا بِهِ التَحَق ... فَافتَحْ وَقلّ مَنْ بِكَسرِهِ نَطَق

وَنُونُ مَا ثُنِّي وَالمُلحَقِ بِه ... بعكسِ ذَاكَ استَعمَلُوهُ فَانتَبِه[1]

«وَأمَّا الأسماءُ الخَمسَةُ فتُرفَعُ بالواوِ»، مثلَ: (جَاء أبوكَ، وَأخوكَ، وَحَموكَ، وَفوكَ طَيِّبُ الرَّائحةِ، وَمحمدٌ ذُو مالٍ). «وَتُنصَبُ بِالألِفِ»، مثلَ: (رَأيتُ أباكَ، وَأخاكَ، وَحَماكَ، وفاكَ، وذا مالٍ). «وَتخفضُ بِاليَاءِ»، مثلَ: (مَرَرتُ بِأخِيكَ وَأبِيكَ، وأخيك، وحميك، وفي فيك، وبذي مالٍ...). وقد تقدم أنَّ بعض العرب يُلزِمُهَا الألفَ، قالَ الراجزُ[2]:

إنَّ أبـاهَـا وَأبَـا أبَـاهَـا ... قَدْ بَلَغَا في المَجْدِ غَايَتَاهَا

وَمِنهُم مَنْ يُعرِبُها بِالنَّقصِ[3]:

بِأبِهِ اقتَدَى عَدِيٌّ فِي الكَرَم ... وَمَنْ يُشَابِهْ أبَهُ فَمَا ظَلَمَ

«وَأمَّا الأفعالُ الخَمسَةُ» وَالتعبير الأدق: الأمثلةُ الخَمسَةُ، «فَتُرفَعُ» والعلامةُ ثبوتُ «النُّونِ، وَتُنصَبُ وَتُجزَمُ بِحَذفِهَا»، كقولِك: (التِّلمِيذانِ يَذهَبانِ إلَى المَدرَسَةِ)، وَ: (التِّلمِيذانِ لنْ يَذهَبا إلَى المَدرَسَةِ)، وَ: (التِّلميذانِ لمْ يَذهَبا إلَى المَدرَسَةِ)، فَتُرفَعُ بِثُبُوتِ النُّونِ وَتُنصَبُ وَتُجزَمُ بِحَذفِهَا.

❁ ❁ ❁

(١) ألفية ابن مالك ص١١.

(٢) الرجز لأبي النجم العجلي، ديوانه ص٢٢٧. ونسب لرؤبة بن العجاج، ديوانه ص١٦٨. ودون نسبة في الجمل للخليل ص٢٣٨، والإنصاف لابن الأنباري ١/ ١٨، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ١/ ١٨٤، واللمحة لابن الصائغ ١/ ١٩٩، وأوضح المسالك لابن هشام ١/ ٧٠، وهمع الهوامع للسيوطي ١/ ١٤٠.

(٣) تقدم في ص٤١.

«بابُ الأفعالِ»

لمَّا أنهَى المُؤلِّفُ رَحِمَهُ اللهُ الكلامَ عَنِ الكلامِ وَأقسامِهِ، وَالإعرابِ وَأقسامِهِ، شَرَعَ فِي بَيانِ المُعرَباتِ، وَبيّن أنَّ الإعرابَ يَتَناوَلُ الأسماءَ وَالأفعالَ مِن أقسامِ الكَلِمِ، وَأن الأفعالَ تُعرَبُ لِشَبَهِهَا بِالأسماءِ، وَلِذَا سمي الفعل مُضارِعًا؛ أي: مُشَابِهًا.

كانَ الأَوْلَى بالمؤلف أنْ يُقدِّمَ الكلامَ عَلَى الأسماءِ لأنَّها الأصلُ، وَيُؤخِّرَ مَا أُعرِبَ مِن أجلِ مُشابَهَتِهِ الاسمَ، لكنَّهُ قدَّمَ الأفعالَ؛ لأنَّ الكَلامَ فِيهَا قَلِيلٌ مقارنة بالكَلامِ فِي الأسماءِ، فَأرادَ أنْ يَفرَغَ مِن هَذَا الكلامِ القليلِ؛ لِيَتفرَّغَ لِتَفصِيلِ مَا يَتعَلَّقُ بِالأسماءِ.

أمَّا بِالنِّسبَةِ لِلقِسْمِ الثَّالِثِ وَهُوَ الحَرفُ فَلَا مَدخَلَ لهُ فِي هَذَا البَابِ الَّذِي هُوَ الإعرابُ.

«بابُ الأفعالِ» الأفعالُ جمعُ فعلٍ وهو مُرادِفٌ للعمَلِ، إلَّا أنَّ الفِعلَ أخصُّ مِنَ العَمَلِ، والعَمَلُ أعمُّ مِنَ الفِعلِ حيثُ يَتنَاوَلُ عملَ الجَوارِحِ وَالقُلوبِ وَالتُّرُوكِ كما قالَ الشاعرُ[1]:

لـئِـنْ قَـعَـدنـا وَالـنَّـبِـيُّ يَـعـمَـلُ ... فَـذَاكَ مِـنَّـا الـعَـمَـلُ الـمُـضَـلَّـلُ

سُمِّيَ تَركُ العَمَلِ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ عَمَلاً. ومع ذلك لم يَقُلِ المؤلف: (بابُ

(١) البيت أنشده بعض الأنصار، وهو في سيرة ابن هشام ٢/ ١١٤، والبدء والتاريخ لابن طاهر ٤/٨٦، والروض الأنف للسهيلي ٤/ ١٦٠، ونهاية الأرب للنويري ١٦/ ٣٤٤، وطبقات الشافعية للسبكي ١/ ١٠٢، والبداية والنهاية لابن كثير ٤/ ٥٣٥.

الأعمَالِ)، ذلكَ لأنَّ النحاةَ تَوَاطَؤوا عَلَى هَذِهِ الكَلِمَةِ (أفعال).

وَتقسِيمُ الكَلَامِ إلَى اسمٍ وَفعلٍ وَحَرفٍ جَاءَ لِمَعنًى، وقد تقدَّم أنَّ هَذَا التَّقسِيمَ مَبنِيٌّ عَلى الاستِقرَاءِ التَّامِّ، ويرجعُ إلَى أنَّ الكَلِمَة إمَّا أنْ تُفِيدَ مَعنًى فِي نفسِهَا أَوْ لَا تُفيدُ، فَإنْ لَم تُفِدْ مَعنًى فِي نفسِها فَهِيَ الحرفُ، وَإنْ أَفَادتْ مَعنًى فِي نَفسِها وَاقتَرَنَ بزمنٍ فَهُوَ الفعلُ، وَإنْ لَم يَقتَرِنْ بزمنٍ فَهُوَ الاسمُ.

و«**الأفعالُ ثلاثةٌ: مَاضٍ وَمُضارعٌ وَأمرٌ**».

الفعلِ المَاضِي: الأصل فِيه أن يكونَ لِلحَدَثِ الَّذِي مَضَى وَانتَهَى، كقولِكَ: (ضَرَبَ زَيدٌ عمرًا). وَقدْ يَأتِي الفعلُ بِصِيغةِ المَاضِي وَيُرَادُ بِهِ المُستَقبَلُ لِتَحَقُّقِ الوقوعِ، فَكأَنَّهُ وَاقِعٌ، كمَا فِي قولِهِ - تَعالَى -: ﴿أَتَىٰٓ أَمۡرُ ٱللَّهِ فَلَا تَسۡتَعۡجِلُوهُۚ﴾ [النحل: ١].

وَالمُضارِعُ: هُوَ مَا دلَّ عَلَى حدثٍ فِي الحَالِ أو الاستقبالِ، تقولُ: (يَضرِبُ زَيدٌ عَمرًا)، إذا كانَ يَضرِبُهُ فِي الحَالِ أو يَضرِبُهُ مُستَقبَلاً.

وَأمَّا فعلُ الأمرِ: فهو مَا يُطلَبُ به حدوثُ شيءٍ في المستقبلِ، كقولِكَ: (اضرِبْ زَيدًا)، فإذَا قُلتَ لِأحدٍ: (اضرِبْ زَيدًا)، فلَا يُمكِنُ أنْ يَكونَ قَد ضَرَبَهُ وَانتَهَى، وَلَو قُدِّر أنَّه ضَرَبَهُ وَانتَهَى، وَقُلتَ لَهُ: (اضرِبْ زَيدًا)، فهَذا إنشَاءُ أمرٍ جَدِيدٍ.

وَحصرُ الأفعالِ في الثَّلاثَةِ مَرَدُّهُ إلَى الاستِقرَاءِ؛ لأنَّ الزَّمَنَ إمَّا أنْ يكونَ قَد مَضَى، وَإمَّا أنْ يكونَ لِلحالِ أو لِلاستِقبَالِ. فهِيَ الأفعالُ الثَّلاثةُ لَا رَابِعَ لَهَا:

مَا مَضَى فَاتَ وَالمُؤَمَّلُ غَيبٌ ... وَلَكَ السَّاعَةُ الَّتي أنتَ فِيهَا[(١)]

(١) البيت لعثمان بن إبراهيم العمري، كما في الكشكول لبهاء الدين العاملي ٢/ ٢٨٤، وهو في الكليات للكفوي ١/ ٣٦٩، ونفح الطيب للمقري ١/ ١١٩، وجواهر البلاغة لأحمد بن إبراهيم الهاشمي ص١٧٧.

وَقَدَّمَ المَاضِيَ نَظرًا لِزَمانِهِ، فَزَمَانُهُ مُتَقَدِّمٌ عَلَى أَخَوَيهِ، وَثَنَّى بِالمُضارِعِ؛ لأنَّه يَحتَمِلُ الأمرَينِ الحَالَ وَالاستِقبَالَ، فهو مقدم على الأمر الذي هو مُتَمَحِّضٌ للاستقبال وَهُوَ آخرُ الأزمِنَةِ. والتَّقَدُّمُ فِي الوَقتِ يَستَلزِمُ التَّقدُّمَ فِي الذِّكرِ وَنَظِيرُ ذَلِكَ لَو قِيلَ: رَجُلٌ وَخُنثَى وَامرَأةٌ، فَهُوَ تَنظِيرٌ بِمَحسُوسٍ، رَجُلٌ مُتمَحِّضٌ لِلذُّكُورَةِ، امرَأةٌ مُتَمَحِّضَةٌ لِلأُنُوثَةِ، هَذَا مُتقدِّمٌ حَقُّهُ التَّقدِيمُ، وَهَذِهِ حَقُّها التَّأخِيرُ، ووَقَعَ الخُنثَى فِي الوَسَطِ بِاعتِبارِ مُشابَهَتِهِ لِلرَّجُلِ مِن وَجهٍ، وَبِاعتِبارِ مُشابَهَتِهِ لِلمَرأةِ مِن وَجهٍ.

«فالماضي مفتوحُ الآخِرِ أبدًا»:

الفعلُ الماضي مفتوحُ الآخِرِ أبدًا، هو مبنيٌّ على الفتحِ، وكذلكَ الأمرُ يكونُ مبنيًّا، أمَّا المضارعُ فهو معربٌ؛ لأنَّه يضارِعُ الاسمَ فيُعْرَبُ مثلَه.

مثالُ الماضي: (ضرَبَ)، وهو فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ على الفتحِ.

ولكنَّ الفعل الماضي إذا اقترن بآخرِه واوُ جمعٍ، نحو: (ضربُوا)، أو ضميرُ رفعٍ مُتحرِّكٍ (تاءُ فاعلٍ - نا الفاعلين - نونُ النسوةِ)، نحوُ: (ضربْتُ، ضربْنا، ضربْنَ) لا يُبنى على الفتحِ، فكيف يستقيمُ كلامُ المؤلف **«مفتوحُ الآخِرِ أبدًا»**؟

الجوابُ: أنَّ الفتحَ في هذه الحالاتِ مُقدَّرٌ، وحُرِّكَ آخرُها إمَّا لاشتغالِ المَحلِّ بحركَةِ المُناسبَةِ التي هي الضَّمَّةُ في (ضربُوا)، أو للتَّخلُّصِ من توالي أربعةِ مُتحرِّكاتٍ فيما هو كالكلمةِ الواحدةِ كما في (ضربْتُ، ضربْنا، ضربْنَ).

قد يَرِدُ إشكالٌ في الفعل الماضي الذي اتصل بآخره ألف تثنية كـ(ضربا) حيث تلزمُ فيه الباءُ الفتحةَ، فهذه الفتحةُ أهي الأصليَّةُ أم جاءت لمناسبةِ الألفِ؟

الجوابُ: أنَّ هذا الخلافَ لا أثرَ عمليٌّ له، بمعنى أنَّه لا يترتبُ على تقريرِ أحدِ الشَّيئين أثرٌ عمليٌّ ظاهرٌ.

قولُه: «والأمرُ مجزومٌ أبدًا».

حينَ بدَأَ المؤلِّفُ في ترتيبِ ذكرِ الأفعالِ وأمثلتِها قدَّم الماضيَ ثم المضارعَ وختَم بالأمرِ، ولكنَّه عندَ ذكرِ ما يستحقُّه كلُّ فعلٍ قدَّم الماضيَ ثم أردَفه الأمرَ، ثم ثلَّث بالمضارعِ، فقدَّم الأمرَ هاهنا على المضارعِ لمشابهتِه للماضي في لزوم الحركة الواحدة، ولأن الكلامَ فيه يسيرٌ، أمَّا المضارعُ فالكلامُ فيه يطولُ، وتفريعاتُه كثيرةٌ؛ فلذلكَ أُخِّر.

اختلفَ النُّحاةُ في فعلِ الأمرِ؛ أهو معربٌ أم مبنيٌّ[1]؟

فالذي اختارَه المؤلِّفُ وغيرُه أنَّه معربٌ؛ فلذلكَ قال: «مجزومٌ أبدًا»؛ أي: أن حكمه الجزم، وأن الأصل في الجزم السكون، وما يطرأُ عليه من حركاتٍ في آخرِه فهي إمَّا حركاتُ مناسَبةٍ أو من أجل التخلُّصِ منِ التقاءِ السَّاكنينِ. مثلَ: (اضربا، اضربوا، اضربِ المهملَ). فهذه الأفعالُ اتَّصل بها ألفُ الاثنين في الأوَّلِ، وواوُ الجماعةِ في الثَّاني، والتقى في الثَّالثِ ساكنان؛ فتحرَّك الأوَّلُ بالفتحِ العارضِ لمناسبةِ الألف، وتحرَّك الثَّاني بالضمِّ العارضِ لمناسبة الواو، وتحرَّك الثَّالثُ بالكسرِ العارضِ للتخلُّصِ منِ التقاءِ السَّاكنين؛ لأنَّ الكسرَ هو الأصلُ في التخلُّصِ منِ التقاءِ السَّاكنين.

ويرى أكثرُ النُّحاةِ أنَّ فعلَ الأمرِ مبنيٌّ ملازمٌ للبناءِ، وبناؤه عندَهم على ما يُجزمُ به مضارعُه[2]؛ بمعنى: أنَّ الفعلَ (يضرب) يجزم بالسُّكونِ، فيكون فعل الأمر منه مبنيًّا على السُّكونِ أيضًا، وإذا أسندتَ إلى الفعلِ ألفَ الاثنينِ، فقلتَ

---

(١) فعل الأمر مبني عند البصريين معرب عند الكوفيين والأخفش. ينظر: الإنصاف للأنباري ٢/ ٤٢٧ - ٤٤٥، واللباب للعكبري ٢/ ١٧، ومسائل خلافية للعكبري ص١١٩، وشرح ابن عقيل ١/ ٣٨.

(٢) هذا مذهب البصريين. ينظر: مغني اللبيب لابن هشام ص٨٧٤، وأوضح المسالك لابن هشام ١/ ٦١، والحدود للأبذي ص٤٥٤، والتصريح للأزهري ١/ ٥٠، وشرح الأشموني على ابن عقيل ١/ ٤٥.

في مضارعه المجزوم: (لم يضربا)، كانت علامة جزمه حذف النُّونِ، وكذلكَ الأمرُ منه يكون مبنيًّا على حذف النون فتقول: (اضربا). وإذا كان الفعل معتل الآخر فيحذف حرف العلة عند الجزم فتقول مثلاً: زيدٌ لم ينجُ مِنَ الحادثِ فكذلك يبنى الأمر منه على حذف حرف العلة فتقول: انجُ مِنَ العدوِّ.

«والمضارعُ ما كانَ في أوَّلِه إحدَى الزَّوائدِ الأربعِ».

المضارعُ وهو القِسمُ الثَّالثُ مِن أقسامِ الفعلِ، وهو ما تقدَّمَه أحدُ حروفِ المضارعةِ الأربعةِ، الَّتي يجمعُها قولُهم: **(أنيت)**. أو قولهم: **(نأتي)** ولا يُقصدُ مِن هذه الكلمةِ معنًى بعينِه، إنَّما المرادُ ضبطُ هذه الحروفِ؛ أي: جعلُ الحروفِ الأربعةِ في كلمةٍ واحدةٍ مِن أجلِ ضبطِها.

فالهمزةُ للمتحدِّثِ المفردِ، كقولِك: (أضرِبُ، أشرَبُ، أنامُ). فهذه الأفعالُ مضارعةٌ مقترِنةٌ بهمزةِ المتكلِّمِ. والنُّونُ لمن يتحدَّثُ عَن نفسِه وعمَّن معه، نحوُ قولك: (نضرِبُ، نأكُلُ، نشرَبُ). وقد يكون للمتحدث المفرد على سبيل التَّعظيمِ لنفسِه، وتارةً يُراد بالنُّون التَّأكيدُ. يقولُ الإمامُ البخاريُّ رَحِمَهُ اللهُ في (صحيحِه) في تفسيرِ قول الله - تعالى -: ﴿إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ﴾ [القدر: ١]: «خَرَجَ مَخْرَجَ الجَمِيعِ، وَالمُنْزِلُ هُوَ الله، والعَربُ تؤكِّدُ فعلَ الواحدِ فتجعلُه بلفظِ الجميعِ؛ ليكونَ أثبتَ وأوكدَ»[1]. فإذا تكلَّم شخصٌ مهدِّدًا أولادَه أو مهدِّدًا طلابَه بنونِ الجمعِ دلَّ ذلك على أحد الأمرين: إمَّا أنَّه يريدُ تعظيمَ نفسِه، أو يريدُ تأكيدَ هذا الفعلِ الَّذي أطلقَه، والقرائنُ هي الَّتي تحدِّدُ المرادَ.

والحرفُ الثَّالثُ وهو الياءُ، ويُخْبَرُ به عَنِ الغائبِ، نحوُ قولِكَ: (زيدٌ يضرِبُ عمرًا).

والحرفُ الرابعُ، وهو التَّاءُ، ويُخبَرُ به عَنِ الغائبةِ، نحوُ قولِك: (هندٌ تضرِبُ دَعْدًا)، أو عن الخاطب، نحو قولِك: (إنك تضرب زيدًا).

---

(١) صحيح البخاري، كتاب تفسير القرآن، باب: ﴿إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ﴾ (٦/ ١٧٥) قبل (١٤٥٩).

والأصلُ في الفعلِ المضارعِ أنَّه معربٌ؛ إلَّا إذا اقترَن به نونُ النِّسوةِ أو نونُ التَّوكيدِ؛ سواءٌ نونُ التَّوكيدِ الثَّقيلةُ أو الخفيفةُ، فإنه يُبنَى حينئذ، قال ابنُ مالكٍ رَحِمَهُ اللهُ(1):

وأعـربـوا مـضـارِعًـا إن عَـرِيـا	....
مـن نـونِ تـوكـيـدٍ مـبـاشـرٍ ومِـن	نـونِ إنـاثٍ كَـيَـرُعْـنَ مَـن فُـتِـنْ

فإذا اقترَنَ به نونُ النِّسوة بُني على السُّكونِ، نحوَ قولِك: (النساءُ تَخْدُمْنَ أزواجَهن). فالفعلُ (تَخدُمْنَ) مبنيٌّ على السُّكونِ؛ لاتِّصالِه بنونِ النِّسوةِ. وإذا باشَرَتْه نونُ التَّوكيدِ بُني على الفتحِ، نحوُ قولِه ﷺ: «لَيَنْتَهِيَنَّ أقوامٌ»(2). فالفعلُ (لَيَنْتَهِيَنَّ) مبنيٌّ على الفتحِ؛ لاتِّصالِه بنونِ التَّوكيدِ. ولا بد أن تباشر نون التوكيد الفعل وألا يفصل بينهما بفاصلٍ، نحوُ قولِه - تعالى -: ﴿أَوْ لَتَعُودُنَّ فِي مِلَّتِنَا﴾ [الأعراف: ٨٨، سورة إبراهيم: ١٣]. فالفعلُ (لتعودُنَّ)، اتَّصل به نونُ التَّوكيدِ، وفُصِل بينهما بواوِ الجماعةِ؛ حيثُ إنَّ الفعلَ أصلُه (لتعودونَ)، فصار بعد التأكيد (لتعودونن)، فاجتَمَع نونانِ؛ نونُ الرَّفعِ ونونُ التَّوكيدِ، فحُذِفت نونُ الرَّفعِ استثقالاً لاجتماعِ الأمثالِ، فالتقَى ساكنانِ؛ الواوُ والنُّونُ المدغَمةُ، فحُذِفَت الواوُ للتخلُّصِ مِنَ التقاءِ السَّاكنين، فصار (لتعودُنَّ)، فالفعلُ في هذه الحالِ معربٌ؛ لأنَّه فُصِل بينَهما بواوِ الجماعةِ.

«وهو مرفوعٌ أبدًا، حتَّى يدخلَ عليه ناصبٌ أو جازمٌ».

الأصلُ في الفعلِ المضارعِ الرَّفعُ، طالما لم يدخُلْ عليه ناصبٌ أو جازمٌ، فعاملُ الرَّفعِ هو تجرُّدُ الفعلِ عَن كلِّ ناصبٍ أو جازمٍ. فعامِلُ التَّجرُّدِ

---

(1) ألفية ابن مالك ص١٠.

(2) جزء من حديث أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الصلاة، باب النهي عن رفع البصر إلى السماء في الدعاء، ١/ ٣٢١ (٤٢٨/ ١١٧) من حديث جابر، وفي (٤٢٨/ ١١٨) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه. ولفظه: «لينتهين أقوام عن رفعهم أبصارهم عند الدعاء في الصلاة إلى السماء، أو لتخطفن أبصارهم».

مِنَ العواملِ المعنويَّةِ الَّتي ذكَرها الجُرجانيُّ[١] في كتابِه «العواملِ»[٢]. فإذا قلتَ: (يشرَبُ الطفلُ اللَّبنَ). فالفعلُ (يشرَبُ) مرفوعٌ بالتَّجرُّدِ؛ أي: لتجرُّدِه عَن كلِّ ناصبٍ وجازمٍ.

«فالنَّواصبُ عشَرةٌ، وهي: أن ولن...».

لمَّا تقدَّم الكلامُ على الأفعالِ وما ينتابُها من بناءٍ وإعرابٍ، وأنَّ الماضيَ مبنيٌّ، والأمرَ مثلُه، ولم يبقَ مِنَ الأفعالِ مما يُعربُ إلَّا المضارعُ - شَرَع المؤلِّفُ في ذكرِ نواصبِ المضارعِ وجوازمِه.

والفاءُ في قولِه: «فالنواصبُ» فاء الفصيحة، وهي الواقعةُ في جوابِ شرط مقدَّرٍ؛ فقد قال المؤلِّفُ قبلُ: «فالاسمُ يُعرفُ بالخفضِ....» فيكونُ تقديرُ الكلامِ: إذا عرَفتَ هذا فالنواصبُ. . . .

«وهي: أن، ولن، وإذن، وكي، ولامُ كي، ولامُ الجحودِ، وحتَّى، والجوابُ بالفاءِ، والواوِ، وأو».

النَّواصبُ عشَرةٌ، وهي: (أن)، ومثالُها: (أُحِبُّ أن تفهمَ)، و: (أَوَدُّ أن تجتهدَ)، و: (يعجبُني أن تنجحَ)، فالأفعالُ المضارعةُ في هذه الأمثلةِ منصوبةٌ بـ(أن).

ولـ(أن) شروطٌ حتَّى تعملَ، منها: ألَّا تُسبَقَ بعِلْمٍ، نحوَ قولِه - تعالى -: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ﴾ [المزمل: ٢٠]، فقد سُبقت هنا بعِلْمٍ يقينيٍّ، فلم تعمل فليسَت هي (أن) النَّاصبةَ للفعلِ المضارعِ؛ إنَّما هي (أن) المخفَّفةُ مِنَ الثَّقيلةِ، العاملةُ

---

(١) هو: عبد القاهر بن عبد الرحمٰن، أبو بكر الجرجاني، شيخ العربية، له تصانيف جليلة منها: «إعجاز القرآن»، و«دلائل الإعجاز»، و«العوامل المائة». توفي سنة (٤٧١هـ) وقيل: ٤٧٤هـ. ينظر: إنباه الرواة للقفطي ١٨٨/٢، وسير أعلام النبلاء للذهبي ٤٣٢/١٨، وطبقات الشافعية للسبكي ١٤٩/٥.

(٢) ينظر: العوامل المائة للجرجاني بشرح الشيخ خالد الأزهري ص٣١٢.

عملَ (إنَّ) المكسورةِ المشدَّدةِ، واسمُها هنا ضميرُ الشَّأنِ محذوفٌ، وخبرُها (سيكونُ) وأصلُ الكلامِ: أنَّه سيكونُ.

أمَّا إذا سُبقت بظنٍّ جاز فيها الوجهان: النَّصبُ والرَّفعُ. كأن تقولَ: (ظننتُ أنْ سينجحَ زيدٌ) بالنَّصبِ. وأن تقولَ: (ظننتُ أنْ سينجحُ زيدٌ) بالرفع. فالنَّصبُ على أنَّها حرفٌ مصدريٌّ، والرَّفعُ على أنَّها المخفَّفةُ مِنَ الثَّقيلةِ، العاملةُ عملَ (إنَّ)، والنصب أحسن(١).

وقد تُهملُ (أن) فلا تَنصِبُ، نحوُ قولِ الشَّاعرِ(٢):

أن تقرآنِ عَلَى أسماءَ وَيْحَكُما ... منّي السَّلامَ وأن لا تُشعِرا أحدا

فـ(أن) هنا مهملةٌ لم تَعملْ.

ثاني هذه النواصبِ «لن»، نحوُ قولِك: (لن تلعبَ). فـ(تلعبَ) فعلٌ مضارع منصوبٌ بـ(لن)، وعلامةُ نصبِه الفتحةُ الظَّاهرةُ، وهذا الحرفُ يتميَّزُ عَن غيرِه منَ الحروفِ النَّاصبةِ بأنَّه يعملُ مطلقًا؛ سواءٌ سُبِق بعلمٍ أو ظنٍّ أو غيرِهما، نحوُ قولِه - تعالى -: ﴿عَلِمَ أَن لَّن تُحْصُوهُ﴾ [المزمل: ٢٠].

وهذا الحرفُ يعملُ بنفسِه مِن دونِ واسطةٍ كما سيأتي.

ولا تفيدُ (لن) النفي المؤبدَ إلا إذا دلت القرينة على ذلك، كما في قولِهِ - تَعالى -: ﴿لَن يَخْلُقُوا۟ ذُبَابًا﴾ [الحج: ٧٣]، فليس هنا احتِمالٌ لِخَلْقِ الذُّبابِ فِي المُستَقبَلِ. ومِنهم مَن يَرَى أنَّها تَقتَضِي النَّفيَ المُؤَبَّدَ، ولو لم تَقتَرِنْ بِها

(١) ينظر: الأصول في النحو لابن السراج ٢/ ٢٠٩، والمفصل للزمخشري ص٣٩٧، وشرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام ص٦٤، واللمحة لابن الصائغ ٢/ ٨٢٠، ٨٢١، وتوضيح المقاصد للمرادي ٣/ ١٢٣٥، وهمع الهوامع للسيوطي ٢/ ٣٦١.

(٢) البيت دون نسبة في المنصف لابن جني ١/ ٢٧٨، والإنصاف لابن الأنباري ١/ ٣١٩، ٢/ ٤٥٩، ٤٦٠، وضرائر الشعر لابن عصفور ١/ ١٦٣، وشرح الكافية لابن مالك ٣/ ١٥٢٧، واللسان لابن منظور ١٣/ ٢٨ (أ ن ن).

لفظَةُ التَّأبِيدِ (أبدًا) أو غيرها من القرائن. وهذا قول الزَّمَخشَرِيِّ[1] وأمثالِهِ، وذلك مِن أجلِ قَولِهِ - جل وعلا: ﴿لَن تَرَىٰنِي﴾ [الأعراف: ١٤٣] ومذهبه في إثبات رؤية المُؤمِنِينَ لِرَبِّهم يَومَ القِيامَةِ حيث يريد أن ينفيها بحمل (لن) على التأبيد في هذه الآية[2].

قال ابنُ مالكٍ رَحِمَهُ اللَّهُ[3]:

ومَـن رَأى الـنَّـفْـيَ بـلَـن مُـؤبَّـدا   فـقَـولَـهُ ارْدُدْ وخِـلَافُـهُ فـاعْـضُـدا

فإذا كانَتْ لا تَقتَضِي التَّأبِيدَ مَعَ لَفظِ التَّأبِيدِ في مثل قول الله - تعالى -: ﴿وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا﴾ [البقرة: ٩٥] فَبِدُونِهِ مِن بابٍ أَوْلَى.

الثَّالثُ: «إذن» اختلفَ النَّحاةُ في كتابةِ (إذن)، والرَّاجِحُ فيها أن تُكتبَ بالنُّونِ؛ لأنَّها مثلُ (عن) و(أن)، كما قال أبو العبَّاسِ المبرِّدُ[4]، حتى أُثِرت عنه المقولة: «وَدِدتُ أن تُكوى يدُ مَن يَكتبُ (إذن) بالألفِ»[5].

وتعملُ (إذن) بثلاثةِ شروطٍ:

---

(١) هو: محمود بن عمر بن محمد، أبو القاسم جار الله الزمخشري، كان رأسا في البلاغة والعربية والمعاني والبيان، وكان معتزليًا قويًا في مذهبه مجاهرًا به داعيًا إليه، ومن مصنفاته: «الكشاف عن حقائق التنزيل»، و«أساس البلاغة»، و«المفصل»، توفي سنة (٥٣٨هـ). ينظر: معجم الأدباء لياقوت ١٩/ ١٢٦، وطبقات المفسرين للداودي ٢/ ٣١٤.

(٢) ينظر: الكشاف ٢/ ١١٣.

(٣) شرح الكافية الشافية لابن مالك ٣/ ١٥١٥.

(٤) هو: محمد بن يزيد بن عبد الأكبر بن عمير، أبو العباس المبرد، النحوي الأخباري، كان إمامًا فصيحًا مفوهًا، أملى كتبًا كثيرة منها «المدخل إلى علم سيبويه»، و«المقتضب»، و«الكامل». توفي سنة ٢٨٦ هـ. ينظر: طبقات النحويين واللغويين ص١٠١، ومعجم الأدباء لياقوت الحموي ١٩/ ١١١، وسير أعلام النبلاء للذهبي ٧/ ٤٢٩.

(٥) ينظر: الجنى الداني للمرادي ص٣٦٦، وصبح الأعشى للقلقشندي ٣/ ١٧١.

الشرط الأول: أن تكونَ مُصدَّرةً؛ أي: واقعةً في صدرِ الجُملةِ، نحوَ قولِك لِمَن قالَ لك: «سوف أزورُك»: (إذن أُكرِمَك).

الشرط الثَّاني: ألا يُفصلَ بينَها وبينَ الفعلِ بفاصلٍ، إلَّا الفصلَ بالقسمِ أو بـ(لا) النَّافيةِ. فإذا فُصِلَ بينَها وبينَ معمولِها بفاصلٍ لم تَعملْ فيه، نحوَ قولِك: إذن يا زيدُ أكرمُك. أمَّا إذا فُصِلَ بينهما بالقسمِ أو بـ(لا) النَّافيةِ عمِلت، نحوَ قولِ الشَّاعرِ[1]:

إِذَنْ وَاللَّهِ نَرْمِيَهُمْ بِحَرْبٍ   تُشِيبُ الطِّفْلَ مِنْ قَبْلِ الْمَشِيبِ

ونحوَ قولِك: إذن لا أفعلَ. فإنها في هذينِ الموضعين تعمَلُ النَّصبَ، ولم يؤثِّرِ الفصلُ بالقسَمِ وبـ(لا) النَّافيةِ في عملِها.

الشرط الثَّالثُ: أن يكونَ الفعلُ بعدها مستقبِلاً، كما في الأمثلة المتقدمة؛ لأنَّ نواصبَ الفعلِ تقتضي الاستقبالَ، فإذا أُرِيدَ الحالُ تناقَضا، فلو حدَّثَكَ أحدٌ بحديثٍ فقلتَ له: «إذن تصدُقُ». لَزِمَ الرَّفعُ.

الرَّابع: «كي».

مِن نواصبِ المضارعِ (كي)، نحوُ قولِه تعالى: ﴿كَيلَا يَكُونَ دُولَةً﴾ [الحشر: ٧]. فالفعلُ (يكون) منصوبٌ بـ(كي)، وعلامةُ نصبِه الفتحةُ الظاهرةُ.

الخامسُ: «لامُ كي».

وهي لامُ التَّعليلِ الَّتي تدُلُّ على أنَّ مَا قبلَها عِلَّةٌ لِمَا بعدَها، ومَا بعدَها معلولٌ لِمَا قبلَها، فحينَئذٍ يُنصَبُ الفِعلُ المُضارِعُ بعدَها، كما في قولِه تعالَى: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل:٤٤]. فـ(تُبَيِّنَ): فعلٌ مُضارِعٌ مَنصوبٌ، بلامِ كي وهي لامُ التعليلِ.

---

(١) البيت في قطر الندى لابن هشام ص٦، وشرح قطر الندى ص٥٦، ومغني اللبيب ١/ ٩١٠. وهمع الهوامع للسيوطي ٢/ ٣٧٤.

السادسُ: «لامُ الجحودِ».

وهي الواقعةُ في خبرِ (كانَ) المنفيّة، نحوَ قولِه تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ﴾ [الأنفال: ٣٣]، وقولِه تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى ٱلْغَيْبِ﴾ [آل عمران: ١٧٩]، وغيرِ ذلكَ مِنَ الأمثلةِ. وشرطها أن تكونَ واقعةً في خبرِ (كانَ)، أو ما يُسمَّى بالكونِ المنفيِّ.

السَّابعُ: «حتَّى».

وشرطُ عملِها أن يكونَ فعلُها مستقبَلاً، فإذا قلتَ: (أسيرُ حتَّى أدخلَ البلدَ)، وكانَ هذا القول قبلَ دُخُولِك البلدَ - فيكون إعراب (أدخل): فعل مضارع منصوبٌ بـ(حتَّى) أو بـ(أن) مُضمَرةٍ بعد (حتَّى) على خِلافٍ. أمَّا إذا كانَ فعلُها ماضيًا من حيثُ المعنى، كما إذا قلتَ: (سرتُ حتَّى أدخلُ البلدَ). وقد كان هذا القول في وقتِ دُخُولِك البلدَ - فحينئذٍ لا تنصِبُ.

الثامنُ: «فاءُ السَّبَبِيَّةِ»، والتاسعُ: «واوُ المعيَّةِ»، والعاشرُ: «أو»:

النَّصبُ في هذه الأنواعِ الثَّلاثةِ بـ(أن) مُضمَرةٍ بعدَها إذا وقعت في جوابِ أحدِ تسعةِ أشياءَ: الأمرِ، والنَّهيِ، والدُّعاءِ، والعَرضِ، والتَّحضيضِ، والاستفهامِ، والتَّمنِّي، والرَّجاءِ، والنَّفيِ. وقد جمَع هذه التِّسعةَ قولُ الشَّاعرِ(١):

مُرْ وادْعُ وانهَ وسلْ واعْرِضْ لحضِّهم   تَمَنَّ وارْجُ كذلكَ النَّفيُ قد كمُلا

مثالُ النَّهي قولُ الشَّاعرِ(٢):

(١) ينظر: حاشية الآجرومية للنجدي ص٤٩ فقد أورده بلا نسبة.

(٢) صدر بيت لأبي الأسود، ديوانه ص٤٠٤. وعجزه:

.... عارٌ عليك إذا فعلت عظيم

وكذا في تفسير القرطبي ١/ ٣٦٧، والحماسة المغربية للجراوي ٢/ ١٢٣٢، والبحر المحيط لأبي حيان ١/ ١٨٢، ونسب في الكتاب لسيبويه ٣/ ٤٢، والرد على النحاة =

لا تـنـهَ عَـن خُـلُـقٍ وتـأتـيَ مـثـلَـه ....

فهذه الواوُ تُسمى واوَ المعيَّةِ؛ أي: أن النَّهيَ عَنِ الإتيانِ بالفعلين معًا، فالفعلُ منصوبٌ بـ(أن) مُضمَرةً بعدَها. وقد اعتمَدَت على النَّهيِ ليتسنَّى لها النَّصبُ.

ولا بدَّ أن تكونَ الواوُ للمعيَّة والفاءُ للسببيَّةِ، فإذا كانتا للاستئنافِ أو العطفِ لم ينصِبا.

وينتصِبُ الفعلُ بـ(أن) مُضمَرةً بعد الواوِ أيضًا إذا عُطفت على اسمٍ محضٍ، نحوُ قولِ الشَّاعرة(1):

لَـلُـبـسُ عـبـاءةٍ وتَـقَـرَّ عـيـنـي ....

فالفعلُ (تَقَرَّ) منصوبٌ بـ(أن) مُضمَرةً بعد واوِ المعيَّةِ لعطفِها على اسمٍ خالصٍ.

ومِن أمثلةِ النَّصبِ بعد الفاءِ قولُ الله تعالى: ﴿وَلَا تَطْغَوْاْ فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِيۖ وَمَن يَحْلِلْ عَلَيْهِ غَضَبِى﴾ [طه: 81]. فالفعلُ (يَحِلَّ) منصوبٌ بـ(أن) مُضمَرةً بعد الفاءِ، وقد اعتمدت الفاءُ على النَّهيِ مِن قولِه: ﴿وَلَا تَطْغَوْاْ﴾.

= لابن مضاء ص21 للأخطل. ونسب في شرح أبيات سيبويه للسيرافي 2/178 لحسان بن ثابت. وغلبت نسبته للمتوكل الليثي كما في الجمل للخليل ص96، والمؤتلف والمختلف في أسماء الشعراء للآمدي ص273، والعقد الفريد لابن عبد ربه 2/229، وجمهرة الأمثال للعسكري 2/38، والحماسة البصرية لأبي الحسن البصري 2/15.

(1) صدر بيت لميسون بنت بحدل الكلابية كما في المحتسب لابن جني 1/326، والمحكم لابن سيده 8/535، والمحرر الوجيز لابن عطية 3/195، وعجزه:
.... أحـبُّ إلـيَّ مـن لُـبـس الـشُّـفـوفِ
وهو دون نسبة في الكتاب لسيبويه 3/45، والأصول لابن السراج 2/150، وشرح الكافية الشافية لابن مالك 3/1557، واللمحة شرح الملحة لابن الصائغ 2/837، والبحر المحيط 3/314، 4/287، 7/431.

مثال النَّصبُ بعد الاستفهامِ الحديثُ: **«إنَّ الله - تعالى - يَنزِلُ كلَّ ليلةٍ إلى السَّماء الدُّنيا فيقولُ: هل مِن سائلٍ فأعطيَه، هل مِن مستغفرٍ فأغفرَ له...»**[(١)].

فالفعلان (فأعطيَه) و(فأغفِرَ) منصوبان بـ(أن) المُضمَرةِ بعدَ الفاءِ، معتمدةً على الاستفهامِ مِن قولِه: (هل).

«أو»:

ويَنتصِبُ الفعلُ بـ(أو) إذا صحَّ في موضعِها (إلى) أو (إلَّا)؛ فالأوَّلُ نحوُ قولِك: لألزمَنَّكَ أو تعطيَني حقِّي. والثَّاني نحوُ قولِك: لأقاتِلَنَّ الأعداءَ أو يَستسلِموا.

«والجوازمُ ثمانيةَ عشرَ، وهي: لم ولما».

تدخلُ «لم» على الفعلِ المضارعِ، وتكونُ حينئذٍ حرفَ نفيٍ وجزمٍ وقلبٍ، مثلَ: (زيدٌ لم يذهبْ). ولا يمكنُ أن تقولَ: زيدٌ لم يذهبْ غدًا، بل قصدُك أنَّه لم يذهبْ قبلَ هذا الكلامِ. فعندما تدخلُ (لم) تقلبُ معنَى الفعلِ من مضارعٍ إلى ماضٍ، وتجزمُه وتنفيه. فتُحدِثُ في الفعلِ المضارعِ النفيَ والجزمَ والقلبَ. وإعرابُ (لم يذهبْ): يذهب: فعلٌ مضارعٌ مجزومٌ بـ(لم) وعلامةُ جزمِه السُّكونُ.

وإذا كانَتْ تَقلِبُ معنَى الفعلِ المُضارعِ إلى الماضِي فحينئذ لا يَجُوزُ أنْ تدخُلَ على الماضِي. وَقَدِ ادَّعى أحدُ الطُّلَّابِ أنَّ (لم) تَدخُلُ عَلَى المَاضِي، فلما سُئلَ مِثالاً لذلكَ أَلَّفَ بَيتًا فَقَالَ مرتجِلاً:

وجوزوا دُخُولَ لم على المُضِي ... كلم سَعَى ولم دعا ولم رَضِي

(١) أخرجه النسائي في الكبرى، كتاب عمل اليوم والليلة، باب الوقت الذي يستحب فيه الاستغفار، ٦/ ١٢٥ (١٠٣٢١)، من حديث جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ؟ بهذا اللفظ والحديث متفق عليه من حديث أبي هريرة ﷺ.

وَهَذَا كَذِبٌ علَى العربِ.

ومثالُ «لمَّا»: (لمَّا يَقُمْ زيدٌ)، وقولُه تعالى: ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ١٤٢]. يَعلَم: فعلٌ مُضارِعٌ مجزومٌ بـ(لمَّا) وعلامةُ جَزمِهِ السُّكونُ، وحُرِّك هنا لالتقاءِ السَّاكنينِ.

والثالثُ والرَّابعُ: «ألمْ وألمَّا»، وهما (لم) و(لما) زِيدَ علَيْهما الهَمزُ، كقولِه تعالى: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ۝١﴾ [الشَّرح: ١]، فـ(نَشرَحْ): مجزومٌ بـ(ألم) وعَلامةُ جَزمِهِ السُّكونُ، (ألمَّا) مِثلُ (لمَّا) تُزادُ علَيْها هَمزَةٌ، (ألمَّا يَقُمْ زيدٌ؟)، (ألمّا يَأكُلْ عُمَرُ؟).

«ولامُ الأمرِ والدُّعاءِ»: لامُ الأمرِ كقولِه تعالى: ﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِۦ﴾ [الطلاق: ٧]. (يُنفِقْ): فعل مُضارِعٌ مَجزومٌ بـ(لامِ الأمرِ) وعَلامَةُ جَزمِهِ السُّكونُ.

ولامُ الدُّعاءِ كقولِه - تعالى -: ﴿وَنَادَوْا۟ يَٰمَٰلِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾ [الزخرف: ٧٧].

«ولا فِي النَّهْيِ والدُّعاءِ»:

و(لا) النَّاهِيةُ مثل قولك: (لَا تَنْسَ ذِكرَ الله)[1]، فـ(تنس) فعل مضارع مجزوم بـ(لا) الناهية وعلامة جزمه حذف حرف العلة. ومثال (لا) في الدُّعاءُ قولُه تعالى: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ﴾ [البقرة: ٢٨٦].

الجَوَازِمُ السَّابقةُ: (لم ولمَّا وألم وألمَّا واللَّامُ ولَا) تجزِمُ فِعلاً واحدًا.

أمَّا البَقِيَّةُ - وهِيَ ضِعفُها - فتَجزِمُ فِعلَينِ، وهي:

«إنْ، وما»:

الأوَّلُ مِمَّا يجزمُ فِعلَينِ: (إنْ)، كقولِك: (إنْ تَجتَهِدْ تَنْجَحْ). و: (إنْ

(١) وهذه يكثر فيها الخطأ من الإخوة الذين عندهم شيءٌ من الحرص على تذكير المسلمين بالأذكار (لا تنسى قراءة آية الكرسي) هكذا يعلقونها في المساجد (لا تنسى)، ويثبتون الألف، وهذا خطأ، المضارع مجزومٌ بـ(لا) الناهية وعلامة الجزم حذف حرف العلة. أفاده الشارح.

تُخلِصْ تُفلِحْ)، فتَجزِمُ فِعلَينِ، الأوَّلُ اسمُهُ: فِعلُ الشَّرطِ، والثَّانِي: جَوَابُهُ وجَزاؤُهُ، وكِلَاهما مَجزومٌ بـ(إنْ).

أما (مَا) فمِثالُها: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا۟ مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ١٩٧]، فـ(مَا) اسمُ شَرطٍ جَازِمٍ، و(تَفعَلوا): فِعلُ الشَّرطِ مَجزومٌ وعَلَامةُ جَزمِهِ حَذفُ النُّونِ. و(يَعلَمْهُ): فعل مضارع مجزوم؛ لأنه جَوَابُ الشَّرطِ، وعَلامَةُ جَزمِهِ السُّكونُ.

وأمَّا (مَا) في قَولِهِم: (ما تَزرَعُ تَحصُدُ) برفع الفعلين، فهي مَوصُولَةٌ، يعنِي: (الذي تَزرَعُهُ تَحصُدُه).

«ومَنْ»:

ومِثالُ (مَن) قولُ الشاعرِ[1]:

مَنْ يَفعَلِ الخَيْرَ لا يَعدَمْ جَوَازِيَهُ ....

وقَولُهُ - تَعَالَى -: ﴿مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ﴾ [النساء: ١٢٣]، وقَولُهُ - تَعَالَى -: ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ ۝٧﴾ [الزلزلة: ٧]، وقولُه ﷺ: «مَنْ يُرِدِ الله بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ في الدين»[2].

---

(١) صدر بيت للحطيئة، ديوانه ص٢٨٤، وعجزه:

.... لا يذهب العرف بين الله والناس

وهو في المحكم لابن سيده ٧/ ٤٩٩، والمحرر الوجيز لابن عطية ٥/ ٤١٦، وتفسير القرطبي ٥/ ٣٨٣، واللسان لابن منظور ١٤/ ١٤٣ (ج ز ي)، والبحر المحيط لأبي حيان ٣/ ٣٤٩.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، في كتاب العلم، باب من يرد الله به خيرًا ١/ ٢٥ (٧١)، وكتاب فرض الخمس، باب ﴿فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُۥ﴾، ٤/ ١٠٣ (٣١١٦)، وباب لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق، ٩/ ١٢٥ (٧٣١٢)، ومسلم في صحيحه، في كتاب الزكاة، باب النهي عن المسألة ٢/ ٧١٨ (١٠٣٧/ ٩٨، ١٠٠)، وباب لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق، ٣/ ١٥٢٤ (١٠٣٧/ ١٧٥) كلاهما من حديث معاوية. وأخرجه الترمذي في الجامع الصحيح، في كتاب العلم ٥/ ٢٨ (٢٦٤٥) من حديث ابن عباس، وقال: «حديث حسن صحيح»، وأخرجه النسائي في الكبرى، =

«ومَهما، وإذْ مَا»:

مثال «مَهْمَا» قولُ الله - تعالى -: ﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ لِّتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ﴾ [الأعراف: ١٣٢]. (مَهْمَا تَأْتِنَا) فِعلُ الشَّرطِ: (تأتِنَا) فعل مضارع مجزوم لأنه فعل الشرط، وعلامة جزمه حذف حرف العلة، وجَوَابُهُ (فما نَحْنُ) فِي مَحَلِّ جَزمِ جَوَابُ الشَّرطِ، وقولُ الشاعرِ:

ومَهْمَا تَكُنْ عِندَ امرِئٍ مِن خَلِيقَةٍ وإنْ خَالَها تَخْفَى علَى النَّاسِ تُعْلَمِ

مثال (إذْ ما): (إذْ ما تَأكُلْ آكُلْ)، و: (إذْ ما تَجلِسْ أجْلِسْ)، و: (إذْ ما تَقرَأْ تَستَفِدْ).

«وأيُّ ومتَى وأيَّانَ»:

«أيُّ» ممَّا يجزمُ فعلين، ومثالُها قولُ الله - تعالى -: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الإسراء: ١١٠] حيثُ جزمت لفظ فعل الشرط (تدعوا)، وجَزَمْتَ المَحَلَّ في جواب الشرط: ﴿فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾. وهذا نَظِيرُ المِثالِ السَّابِقِ: ﴿فَمَا نَحْنُ﴾.

«ومتَى» مِثالُها قولُ الشاعرِ[1]:

أنا ابنُ جَلَا وَطَلَّاعُ الثَّنَايَا مَتى أَضَعِ الْعِمَامَةَ تَعرِفُونِي

(أَضَعِ): فعلُ الشَّرطِ مجزومٌ وعلامةُ جزمِه السُّكونُ، وحرِّك لالتقاء الساكنين، وتَعرِفُونِي: جَوَابُ الشرطِ مجزومٌ وعلامةُ جزمِه حذفُ النونِ.

ومثال «أيَّانَ» - وهي بمَعنَى أيْنَ -، قولُك: (أيَّانَ تَسكُنْ أسْكُنْ).

= كتاب العلم، باب فضل العلم ٣/ ٤٢٥ (٥٨٣٩)، وابن ماجه في سننه، في كتاب الإيمان، باب فضل العلماء ١/ ٨٠ (٢٢٠) كلاهما من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(١) البيت لسحيم كما في الكتاب ٣/ ٢٠٧، وهو في الاشتقاق لابن دريد ١/ ٢٢٤، وعلل النحو للوراق ص٣٦٧، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٣/ ١٤٦٧، وتوضيح المقاصد للمرادي ٣/ ١٢١٢، ومغني اللبيب لابن هشام ٤٤٠، وشرح الأشموني ٣/ ١٥٩.

«وأَيْنَ»:

مثالُه قولُ الله - تعالى -: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُواْ يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ﴾ [النساء: ٧٨]، وقولُه: ﴿أَيْنَ مَا تَكُونُواْ يَأْتِ بِكُمُ ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ١٤٨]، وكقولِك: (أيْنَما تَجْلِسْ أجلِسْ).

«وأنَّى»:

(أنّى) حَرفُ استِبعَادٍ، ومثالها قولُك: (أنَّى تَعمَلْ أعمَلْ)، وقولُ الشاعرِ:

فأصبَحْتَ أنَّى تَأتِها تلتبسْ بِها كلَا مركبيها تحتَ رجليكَ شاجرُ

فِعلُ الشَّرطِ (تَأتِها)، وجَوَابُهُ (تلتبسْ)[1].

«وحَيثُما»:

وهي ممَّا يجزمُ فعلين كقولِك: (حَيثُما تَجْلِسْ أجلِسْ)، و: (حَيثُما تَستَقِمْ يُقَدِّرْ لكَ الله الخَيرَ).

«وكَيفَمَا»:

ومِثالُها: (كيفَمَا تجلسْ أجلسْ).

وسَبَبُ عملِها أنها مثلُ: حَيثُما الَّتي تفيدُ المكانِيَّةَ، مثلَ: (حيثُمَا تَجلِسْ أجلِسْ)؛ أي: المكانُ الَّذي تَجلِسُ فِيه أجلِسُ، و(كيفما) تفيد الكَيْفِيَّةَ، (كَيفَمَا تَجلِسْ أجلِسْ)؛ أي: الكيفية التي تجلس عليها أجلس عليها.

«وإذًا فِي الشِّعرِ خاصَّةً»:

ومثالُها[2]:

استَغنِ مَا أغنَاكَ رَبُّكَ بالغِنَى وإذًا تُصِبْكَ خَصَاصَةٌ فَتَحَمَّلِ

وتجزم (إذًا) في الشِّعرِ خاصَّةً، وَلا يُقاسُ عَلَيْه.

---

(١) ينظر: الكتاب ٣/ ٥٨، والمقتضب ٢/ ٤٧، وشرح قطر الندى لابن هشام ص٩٠.

(٢) ينظر: شرح الكافية الشافية لابن مالك ٣/ ١٥٨٤، ١٥٩٣، واللمحة شرح الملحة لابن الصائغ ٢/ ٨٨٠، ومغني اللبيب لابن هشام ص١٢٨.

«بابُ مرفوعاتِ الأسماءِ»

«وهي: الفاعلُ، والمفعولُ الَّذي لم يُسمَّ فاعلُه، والمبتدأُ، وخبرُه، واسمُ كانَ وأخواتِها، وخبرُ إنَّ وأخواتِها، والتابعُ للمرفوعِ؛ وهو أربعةُ أشياءَ: النَّعتُ والعطفُ والتَّوكيدُ والبدلُ».

لمَّا أنهَى الكلامَ على الأفعالِ المبنيةِ والمعربةِ لقلةِ الكلامِ فيها تكلم على الأسماءِ، وأخَّرَ الكلامَ عليها ليتفرغَ لها حيث الأسماءُ لها مباحثُ تحتاجُ إلى مزيدٍ منَ العنايةِ والتفصيلِ.

وبدَأَ مِنَ الأسماءِ بالمرفوعاتِ؛ لأنَّها هي العُمَدُ. أمَّا غير المرفوعات فهي فضلاتٌ، وليست بعُمَدٍ.

والمرفوعاتُ مِنَ الأسماءِ سبعةٌ: الفاعلُ، ونائبُه وهو: المفعولُ الَّذي لم يُسمَّ فاعلُه فنابَ عنه، والمبتدأُ، وخبرُه، واسمُ كانَ وأخواتِها، وخبرُ إنَّ وأخواتِها، والتابعُ للمرفوعِ. والتوابعُ للمرفوعِ أربعةٌ على سبيلِ الإجمالِ: نعتٌ، وتوكيدٌ، وعطفٌ، وبدلٌ، أو خمسة على سبيل التفصيل حيث العطفُ ينقسمُ إلى قسمين: عطفِ بيانٍ، وعطفِ نَسَقٍ.

فبدَأَ المؤلِّفُ بالفاعلِ؛ لأنَّ عاملَه لفظيٌّ، وهو مع عاملِه كالكلمةِ الواحدةِ. والفاعلُ: هو مَن وقع منه الفعلُ الَّذي هو الحَدَثُ، فهو فاعلُ الفعلِ الَّذي أُسند إليه، فإذا قلتَ: (جاء زيدٌ) فـ(جاء): فعلٌ ماضٍ، و(زيدٌ): فاعلٌ مرفوعٌ وعَلامةُ رَفعِه الضَّمَّةُ الظَّاهِرَةَ، وهو الَّذي أحدَثَ فِعلَ المجيءِ فاستحقَّ الرَّفعَ للفاعليَّةِ. ويدخل في الفاعل الاصطلاحي أيضًا من قام به الفعل وإن لم يقع منه، نحو: (انكسر الزجاج)، و(انطفأ المصباح).

وقد يوجدُ مرفوعٌ لكنَّ رفعَه لا على القاعدةِ، بل رفعُه على خلافِ الأصلِ؛ كقولِهم: (خرَق الثوبُ المسمارَ)، فالمسمارُ هو الَّذي وقَع منه الفعلُ؛ لأنَّه هو الَّذي خرَق الثوبَ، فالمسمارُ خارقٌ والثوبُ مخروقٌ. ومثلُ هذا لا يُقبَلُ إلَّا إذا أُمِنَ اللَّبسُ. فلا يمكنُ أن يقبلَ عقلٌ أن الثوبَ هو الَّذي يخرِقُ المسمارَ. وذلكَ سماعيٌّ ليس بقياسيٍّ، فلا يجوزُ أن نقيسَ عليه، فلا يقال: (قطَع البطيخُ السِّكينَ)، وإن كان المعنى صحيحًا، غير أنه لم يسمع من العرب.

«والمفعولُ الَّذي لم يُسمَّ فاعلُه»:

قد عبَّر المؤلِّفُ هنا عَن نائبِ الفاعلِ بـ(المفعولِ الَّذي لم يُسمَّ فاعلُه)، وهو ما حُذف فيه الفاعلُ، فنابَ المفعولُ أو غيره عنه؛ أي: قام مَقامَه، مثالُ ذلكَ: (ضُرِب زيدٌ)، و(يُضرَبُ عمرٌو). ضُرِب: فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ للمجهولِ، وزيدٌ: نائبُ فاعلٍ مرفوعٌ وعَلامةُ رَفعِه الضَّمَّةُ الظَّاهِرَةُ.

«المبتدأُ وخبرُه»:

منَ المرفوعاتِ أيضًا المبتدأُ وخبرُه مثالُ ذلكَ: (زيدٌ قائمٌ)، فـ(زيدٌ): مبتدأٌ مرفوع وعلامة رفعه الضمة، و(قائمٌ): خبرٌ، مرفوعٌ وعَلامةُ رَفعِه الضَّمَّةُ الظَّاهِرةُ.

قال ابنُ مالكٍ رَحِمَهُ اللَّهُ[1]:

مبتدأٌ زيدٌ وعاذرٌ خبرْ ... إن قلتَ: زيدٌ عاذرٌ مَن اعتذَرْ

وأمّا قولُه - تعالى -: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتۡ ۝١﴾ [الانشقاق: ١] فارتفاعُ (السماءِ) ليس على الابتداءِ والإخبارِ بما بعدَه، بل هو على تقديرِ فعلٍ محذوفٍ؛ أي: إذا انشقَّت السماءُ انشَقَّت.

(١) ألفية ابن مالك ص١٧.

وذهب بعض الكوفيين إلى أنه لا داعيَ لمثلِ هذه التَّقديراتِ، ولا مانعَ أن يليَ (إذا) اسمٌ. ومِن ثَمَّ تكونُ (السماءُ) مبتدأً والجملةُ بعدَها خبرًا[1].

«واسمُ كانَ وأخواتِها»:

ومنَ المرفوعاتِ اسمُ كان. والأصلُ في الجملةِ قبلَ دُخُولِ (كانَ) عليها أنها جملة اسمية مكونة من المبتدأِ والخبرِ كقولك: (زيدٌ قائمٌ)، فإذا دخلَت (كانَ) عليها، كأن تقولَ: (كانَ زيدٌ قائمًا)، أو كما في قولِ الله - تعالى -: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ سَمِيعًۢا بَصِيرًا﴾ [النساء: ١٣٤]، غيَّرت إعرابَ الخبرِ فصارَ خبرًا لها منصوبًا، وصارَ المبتدأُ اسمًا لها ولم تتغيَّر حركةُ إعرابِه، فـ(زيدٌ): اسمُ كانَ مرفوعٌ وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره، و(قائمًا): خبرُها منصوبٌ.

«وخبرُ إنَّ وأخواتِها»:

(إنَّ وأخواتُها) تدخلُ على جملةٍ أصلُها المبتدأُ والخبرُ، فتنصِبُ المبتدأَ ويصيرُ اسمًا لها، وترفَعُ الخبرَ ويصيرُ خبرًا لها، كقولِك:(إنَّ زيدًا قائمٌ) فـ(زيدًا): اسمُ (إنَّ) منصوبٌ، و(قائمٌ): خبرُ (إنَّ) مرفوعٌ وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره، والعاملُ فيهما - الاسمِ والخبرِ - (إنَّ).

والأقرب أن عاملَ المبتدأِ معنويٌّ، وعاملُ الخبرِ لفظيٌّ وهو المبتدأُ، أمَّا بعدَ دُخُولِ (كانَ وأخواتِها) و(إنَّ وأخواتِها) فيكونُ العاملُ فيهما لفظيًّا وهو (كانَ وأخواتُها) و(إنَّ وأخواتُها).

«والتابعُ للمرفوعِ؛ وهو أربعةُ أشياءَ: النَّعتُ والعطفُ والتَّوكيدُ والبدلُ».

ذكَر المؤلِّفُ أن التوابع أربعةٌ وذلك على سبيلِ الإجمالِ، أما على سبيل التفصيل فالتوابعُ خمسةٌ: العطفُ بقسميه؛ عطفُ البيانِ وعطفُ النَّسقِ، والنَّعتُ، والتَّوكيدُ، والبدلُ.

---

(١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٤/٩٧، وأوضح المسالك لابن هشام ٣/١٠٦، ١٠٧، والإنصاف للأنباري ٢/٥٠٧، والتصريح شرح التوضيح للأزهري ١/٧٠١.

والنَّعتُ يُقدَّمُ على جميعِ التوابعِ إذا اجتمعت، ويُسمى: (الصِّفةَ).

والنَّعتُ كقولِك: (جاء زيدٌ الكريمُ)، فـ(الكريمُ) نعتٌ مرفوعٌ وعلامةُ رفعِه الضَّمَّةُ الظاهِرةُ؛ لأنَّه تابعٌ لمرفوعٍ وهو (زيد).

والتَّوكيدُ إذا كانَ تابعًا لمرفوعٍ كقولِك: (فنِي الزَّادُ كلُّه)، و: (جاء زيدٌ نفسُه) أو: (عينُه)، مرفوع مثله، فـ(كلّ) و(نفس) و(عين) تابعٌ للمرفوعِ مرفوعٌ مثلُه.

ومن المرفوعاتِ البدلُ والعطفُ (عطفُ النَّسقِ، وعطفُ البيانِ)، إذا تبِعَا مرفوعًا، فتقول في البدل: (جاء أميرُ المؤمنين عمرُ)، وتقول في عطف البيان:

أقسمَ باللَّهِ أبو حفصٍ عمرْ[(١)]

وتقول في عطف النسق: (جاء زيدٌ وعمرٌو). ويصلحُ - في أكثرِ الصُّورِ - أن تُعرِبَ الكلمةَ عطفَ بيانٍ أو بدلاً.

❁ ❁ ❁

(١) الرجز نسبه ابن يعيش في شرح المفصل ٣/ ٧١ لرؤبة بن العجاج وليس في ديوانه وقال البغدادي في خزانة الأدب ٥/ ١٥٧: وهذا لا أصلٍ له فإن رؤبة مات في سنة خمس وأربعين ومائة ولم يعده أحد من التابعين فضلاً عن المخضرمين. ونسبه الزمخشري في ربيع الأبرار ١/ ٢٣٧ لعمر بن كيسية النهدي، ولعل الاسم فيه تحريف من الزمخشري لأنه ورد في الإصابة للحافظ ابن حجر ٨/ ١٣٨، وخزانة الأدب للبغدادي ٥/ ١٥٤ أن اسمه عبد الله - وقيل: عمرو - بن كَيْسَبَة، والشاهد في الموضعين. ونسبه ابن الأنباري في الزاهر ١/ ١٤٢، والأزهري في التصريح ١/ ١٣٣، وخزانة الأدب للبغدادي ٥/ ١٥٤ لأعرابي ولم يذكر اسمه. وجاء دون نسبة في أوضح المسالك لابن هشام ١/ ١٣٥، والمفصل للزمخشري ص١٥٩، واللمحة لابن الصائغ ٢/ ٧٣٧، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٣/ ١١٩٠، ١١٩١، وشرح ابن عقيل ٣/ ٢١٩، وشرح الأشموني ١/ ١١١. وأبو حفص عمر هو أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

«بابُ الفاعلِ»

«الفاعلُ: هو الاسمُ المرفوعُ المذكورُ قبلَه فعلُه، وهو على قسمين».

قولُه: «المرفوع»، الأصلُ عِندَ المَنَاطِقَةِ أَنَّهُ لَا يُذكَرُ الحُكمُ فِي الحَدِّ:

وَعِـنـدَهُـم مِـنْ جُـمـلَـةِ الـمَـردُودِ   أنْ تُدخِلَ الأحكامَ فِي الحُدُودِ[1]

قولُه: «المرفوعُ المذكورُ قبلَه فعلُه»؛ أي: مذكورٌ حقيقةً أو حكمًا، كما في قول الله - تعالى -: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتۡ ۝١﴾ [الانشقاق: ١]، وقوله - تعالى -: ﴿وَإِنۡ أَحَدٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ٱسۡتَجَارَكَ﴾ [التوبة:٦]، فالفعل مقدر هنا وتقديره في الأولى: (إِذَا انشَقَّتْ السَّمَاءُ انشَقَّتْ)، وفي الثانية: (وإن اسْتَجَارَكَ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ).

ولو قالَ المؤلف: «المذكورُ قبله عامِلُه»، لشمِلَ الفعلَ وغيرَ الفعلِ كاسم الفاعلِ، والصِّفة المشبهة.

فمثال العامل إذا كان اسم فاعل قول ابنِ مالكٍ[2]:

الـفـاعـلُ الَّـذي كـمَـرْفُـوعَـيْ أتَـى   زيـدٌ مُـنـيـرًا وجـهُـه نِـعْـمَ الـفـتَـى

فـالمرفوع الأول (زيدٌ) وهو فاعلُ (أتى)، والمرفوع الثاني (وجهُه) وهو فاعلٌ لاسم الفاعل (منيرًا).

ومثاله كذلك قول ابنِ مالكٍ[3]:

(١) منظومة السلم المرونق في علم المنطق للأخضري المطبوع من ضمن مجموع من مهمات المتون ص١٨٨.

(٢) ألفية ابن مالك ص٢٤.

(٣) ألفية ابن مالك ص١٧.

وأوّلٌ مبتدأٌ والثاني فاعلٌ أغنى في أسارٍ ذانِ

فـ(أولٌ) أي: الأول، وهو (سارٍ) مبتدأٌ، (والثاني) وهو (ذان) فاعلٌ سدَّ مسدَّ الخبرِ، وذلك معنى قوله: (أغنى)؛ يعني: عَنِ الخبرِ.

ومثال العامل إذا كان الصفة المشبهة قولك: (جاء زيدٌ حسنًا وجهُهُ)، فـ(وجهُهُ) فاعلٌ للصفة المشبهة (حسنًا).

«وهو على قسمين: ظاهرٌ ومُضمَرٌ». ويجوز في (ظاهر ومُضمَر) وجهان: الرفع على تقديرِ أنهما خبرٌ لمبتدإٍ محذوفٍ، والجر: (ظاهرٍ ومُضمَرٍ) على تقدير أنهما بدل من (قسمين).

«فالظاهر نحو قولِك: قام زيدٌ، ويقوم زيدٌ، وقام الزَّيدانِ، ويقومُ الزَّيدانِ، وقامَ الزَّيدونَ، ويقوم الزَّيدون، وقام الرجالُ، ويقومُ الرجالُ، وقامَت هِندُ، وتقومُ هندُ، وقامَتِ الهِندانِ، وتقوم الهندانِ، وقامت الهِنداتُ، وتقومُ الهنداتُ، وقامَت الهُنُودُ، وتقوم الهُنُودُ، وقامَ أخوكَ، ويقوم أخوك، وقامَ غُلامي، ويقومُ غُلامي، وما أشبَهَ ذلك».

مثَّل بالماضي والمضارعِ والاسمُ الَّذي أُسند إليه فاعلٌ، ولم يمثل بالأمر؛ لأن فاعلَه ضميرٌ مستترٌ وجوبًا، ولا يمكنُ أن يكونَ فاعِلُه ظاهرًا. ومما ذكر المؤلف من أنواع الفاعلِ الظاهِرِ:

المفرد المذكر في قوله: (قامَ زيدٌ)، و: (يقومُ زيدٌ).

المفردُ المؤنثُ في قوله: (قامت هندُ)، و: (تقومُ هندُ).

المثنى المذكر في قوله: (قامَ الزيدان)، و: (يقومُ الزيدان).

المثنى المؤنث في قوله: (قامت الهندانِ)، و: (تقومُ الهندانِ).

جمع المذكر السالم في قوله: (قامَ الزيدون)، و: (يقومُ الزيدون).

جمع المؤنث السالم في قوله: (قامت الهنداتُ)، و: (تقومُ الهنداتُ).

جمع التكسير المذكر في قوله: (قام الرجالُ)، و: (يقومُ الرجالُ).

جمع التكسير المؤنث في قوله: (قامت الهنود) و: (تقوم الهنود).

المضاف في قوله: (قام أخوك)، و: (يقوم أخوك)، (قامَ غلامي)، و: (يقومُ غلامي).

فائدةٌ:

إذا كانَ الفاعلُ مؤنَّثًا حقيقيًّا ولم يُفصلْ بينَه وبينَ فعلِه وجَب تأنيثُ الفعلِ، تقولُ: (قامت هند، وتقومُ هند). وإذا كانَ الفاعلُ مؤنَّثًا مجازيًّا جازَ تذكيرُه وتأنيثُه مثلَ: (طلَعتِ الشَّمسُ)، و: (طلَع الشمسُ)، وكذلكَ إذا كانَ الفاعلُ مؤنَّثًا حقيقيًّا مفصولاً بينَه وبينَ فعلِه نحو: (كتبتِ الدرسَ هندُ)، و: (كتبَ الدرسَ هندُ). فإن كانَ الفاصلُ (إلا)، نحوُ قولك: (ما قامَ إلَّا هندٌ)، فبعضُهم أطلقَ وجوبَ التَّذكِيرِ؛ لأنَّ فاعلَ الفعلِ المنفيِّ حقيقةً ليس بـ(هندٍ)، بل تقديرُه: (ما قامَ أحدٌ إلَّا هندٌ).

وهناك أمورٌ قد تخرجُ عَن هذه القواعدِ، فقد حكى سيبويهِ[1]: «قال فلانةُ»[2].

«والمُضمَر اثنا عشر، نحو قولك: ضَربْتُ، وضربْنَا، وضَرَبْتَ، وضَرَبْتِ، وضربْتُمَا، وضربْتُم، وضرَبْتُنَّ، وضَرَبَ، وضَرَبَتْ، وضَرَبَا، وضَرَبُوا، وضَرَبْنَ».

وهذا هو الأصلُ أن يبدأَ بالمتكلمِ؛ لأنَّه أقوى الضمائرِ، ثم يَذكر بعدَ ذلكَ المُخاطَبَ؛ لأنَّه حاضرٌ في المجلسِ، ثُمَّ الغائبَ.

(ضَربْتُ) للمتكلم الواحد، و(ضربنا) لجمع المتكلمين، (ضرَبتَ) للمخاطَبِ الواحدِ، و(ضرَبتِ) للمخاطَبةِ الواحدةِ، و(ضرَبتُما) للمخاطَبَيْن

---

(١) الكتاب ٢/٣٨.

(٢) قال ابن هشام: وهو رديء لا ينقاس. أوضح المسالك ٢/٩٧.

والمخاطَبتَيْن، و(ضرَبتُم) لجمعِ المخاطَبِين، و(ضرَبتُنَّ) لجمعِ المخاطَباتِ. والتاءُ هنا في جميع الأمثلة هي الفاعلُ وبقيّةُ الأحرُفِ علاماتٌ[1].

فـ (ضرَبتُما): التَّاءُ هي الفاعلُ، والميمُ حرفُ عمادٍ، والعمادُ ما يُعتمدُ عليه للوصولِ إلى الألفِ، والألفُ حرفٌ دالٌّ على التَّثنِيةِ.

و(ضرَب) للغائب الواحد، و(ضرَبتْ) للغائبة الواحدة، و(ضرَبا) للغائبين، و(ضرَبَتا) للغائبتين ولم يذكرها المؤلف، و(ضرَبوا) لجمع الغائبين، و(ضرَبنَ) لجمع الغائبات.

والفاعل في هذه الأمثلة مختلف.

فالفاعل في المفرد الغائب المذكر: (ضرَب) ضميرٌ مستترٌ جوازًا، تقديرُه: هو.

والفاعل في المفرد الغائب المؤنث: (وضرَبت) ضميرٌ مستترٌ تقديرُه: هي.

والفاعل في المثنَّى الغائبِ المذكَّرِ: (ضرَبا)، وفي المثنى المؤنَّثِ: (ضرَبتا) ألف الاثنين، فيقال في إعرابهما: الألفُ ضميرٌ مبنيٌّ على السُّكونِ في محلِّ رفعِ فاعلٌ.

والفاعل في الجمعِ الغائبِ المذكَّرِ: (ضرَبوا)، واوُ الجماعةِ فيقال في إعرابه: ضميرٌ مبنيٌّ على السُّكونِ في محلِّ رفعِ فاعلٌ.

والفاعل في الجمعِ الغائبِ المؤنَّثِ: (ضرَبنَ)، نونُ النسوة فيقال في إعرابه: ضميرٌ مبنيٌّ على الفتحِ في محلّ رفعِ فاعلٌ.

فيستترُ الضميرُ في حالِ الإفرادِ، ويظهر في حالِ التَّثنِيةِ والجمعِ؛ لأنَّه لو اسْتَتَرَ فيهما ما استطعنا أن نفرِّقَ بينَ المفردِ والمثنَّى والجمعِ.

---

(١) المسألة فيها قولان آخران ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني ١/ ١٧١، وجامع الدروس العربية للغلاييني ١/ ١١٧.

هذه أمثلةٌ للفاعلِ المُضمَرِ المتَّصلِ. وهناك مِنَ الضمائرِ ما هو متَّصلٌ، ومنها ما هو منفصلٌ؛ فالمتصلُ ما لا يُبْتدأُ به، ولا يقعُ بعدَ (إلَّا) في حالِ الاختيارِ، وقد يقعُ بعدَها حالَ الاضطرارِ، كما في: (إلَّاكِ)[1]، بخلافِ المنفصلِ فإنه يُبتدأُ به، ويقعُ بعدَ (إلَّا) في حالِ الاختيارِ[2].

❁ ❁ ❁

(١) جزء من بيت تمامه:

وما نبالي إذا ما كنْت جارتنا ... أن لا يجاورنا إلّاك ديّار

ينظر: الخصائص لابن جني ١/٣٠٨، ٢/١٩٧، والمفصل للزمخشري ١/١٦٨، ومغني اللبيب لابن هشام ١/٥٧٧، وشرح الأشموني ١/٨٧، وهمع الهوامع للسيوطي ١/٢٢٤.

(٢) ينظر: توضيح المقاصد للمرادي ١/٣٥٩، وشرح ابن عقيل ١/٨٩، والتصريح للأزهري ١/٩٨.

«بابُ المفعولِ الَّذي لم يُسمَّ فاعلُه»

وهو نائبُ الفاعلِ، والمؤلف لمَّا انتهى من ذكرِ الفاعلِ ثنَّى بما ينوبُ عنه؛ لأنَّ الفعلَ لا بدَّ له من شيءٍ يُسنَدُ إليه، فإذا حُذِف الفاعلُ لمعنًى، فلا بدَّ من أن ينوبَ عنه غيرُه. وقد يكونُ المفعولَ به وقد يكونُ غيرَه.

وهذه التَّرجمةُ «بابُ المفعولِ الَّذي لم يُسمَّ فاعلُه» منتقدةٌ؛ لأنَّه قد يوجدُ مفعولٌ لم يسم فاعله لكنه لا ينوبُ عَنِ الفاعلِ، وهو المفعولُ الثاني إذا وُجِد المفعولُ الأولُ، كقولِك: (محمد يعطي زيدًا درهمًا)، فإذا بنيتَه للمجهولِ قلتَ: (يُعطَى زيدٌ درهمًا).

ومن جهة أخرى قد ينوبُ عَنِ الفاعلِ غيرُ المفعولِ، كالظَّرفِ، في قولِك: (صِيمَ يومُ الخميسِ)، والمصدرِ في قولك: (قُرِئ قراءةٌ صحيحةٌ)، واسمِ المصدرِ، في قولك: (أعطي عطاءٌ جزيلٌ) والجارِّ والمجرورِ، في قولِك: (جُلِس في المسجدِ).

قال ابنُ مالكٍ[1]:

وَقَـابِـلٌ مِـنْ ظَـرْفٍ اوْ مِـنْ مَـصْـدَرِ ... أَوْ حَـرْفِ جَـرٍّ بِـنَـيِـابَـةٍ حَـرِي
وَلَا يَـنُـوبُ بَـعْـضُ هـذِي إِنْ وُجِـدْ ... فِـي الـلَّـفْـظِ مَـفْـعُـولٌ بِـهِ وَقَـدْ يَـرِدْ

فيكونُ صوابُ الترجمةِ: «باب ما ينوبُ عَنِ الفاعلِ»، سواءٌ كانَ مفعولاً أو غيرَ مفعولٍ، إلا إن قَصَدَ المؤلفُ بالمفعول جميعَ المفعولات، كالمفعول

(١) ألفية ابن مالك ص٢٦.

المطلق، والمفعول فيه؛ حيث يسمى المصدرُ واسمُه مفعولاً مطلقًا في الأصل، والظرفُ والجارُ والمجرورُ مفعولاً فيه.

والترجمة بـ(**المفعولُ الَّذي لم يُسمَّ فاعلُه**) تعبيرٌ لكثيرٍ مِنَ المتقدِّمينَ، إذ الأصلُ أن ينوبَ المفعولُ عنِ الفاعلِ، فتابعَهم في ذلكَ المؤلِّفُ.

قال ابنُ مالكٍ رَحِمَهُ اللهُ[1]:

يَنوبُ مفعولٌ به عَن فاعلِ   فيما له كـ (نِيلَ) خيرُ نائلِ

«وهو الاسمُ المرفوعُ الَّذي لم يُذكرْ معه فاعلُه».

«هو الاسمُ»: يخرُجُ بذلكَ الفعلُ والحرفُ، لكن إذا سُمِّي شخصٌ بما أصلُه فعلٌ، أو حرفٌ، أخذ حكمَ الاسم.

«المرفوعُ» حقيقةً أو حكمًا، فالاسمُ المرفوعُ حقيقةً، كقَولِكَ: (ضُرِب زيدٌ). والاسم المرفوع حكمًا، كقَولِكَ: (ضُرِب الفتى). ويحتملُ أن يُرفعَ أيضًا حكمًا ما يكونُ مصدرًا مُنسبكًا[2]، كما في قول الله - تعالى -: ﴿قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ ٱسْتَمَعَ نَفَرٌ مِّنَ ٱلْجِنِّ﴾ [الجن: ١].

«الذي لم يُذكرْ معه فاعلُه»؛ أي: حُذِفَ فاعله.

ويُحذفُ الفاعلُ لأسبابٍ كثيرةٍ؛ منها:

العلمُ به، كما في قول الله - تعالى -: ﴿وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا﴾ [النساء: ٢٨] فالفاعلُ هو الله وحذف هنا للعلم به.

والجهلُ به، مثلُ قولك: (سُرِق المتاعُ)؛ لجهلِكَ بالسَّارقِ.

والخوفُ عليه، مثلُ قولك: (شُتِم الأميرُ)؛ لخوفِكَ على الشَّاتمِ.

(١) ألفية ابن مالك ص٢٦.

(٢) المصدر المنسبك: هو المصدر المؤول من أن والفعل. ينظر: شرح التصريح للأزهري ١/١٨٩.

والخوفُ منه مثلُ قولك: (ظُلم زيدٌ) خشيةَ أن يتعدَّى الظالمُ عليكَ.

والتأدب، كما في قولِه تعالى: ﴿وَأَنَّا لَا نَدْرِىٓ أَشَرٌّ أُرِيدَ بِمَن فِى ٱلْأَرْضِ أَمْ أَرَادَ بِهِمْ رَبُّهُمْ رَشَدًا ﴿١٠﴾﴾ [الجن: ١٠] فحُذِفَ الفاعلُ عندَ ذكرِ إرادةِ الشَّرِّ تأدُّبًا؛ لأنَّ الشَّرَّ ليس إليه، ولم يُحذَفِ الفاعلُ عندَ ذكرِ إرادةِ الخيرِ مع أنَّ الفاعلَ واحدٌ وهو الله - تعالى -.

وهناك أسبابٌ أُخرَى لحذفِ الفاعلِ يذكرهُا أهلُ اللُّغةِ.

«فإن كانَ الفعلُ ماضيًا ضُمَّ أولُه، وكُسِر ما قبلَ آخرِه، وإن كانَ مضارعًا ضُمَّ أولُه، وفُتِح ما قبلَ آخرِه».

هذه طريقة بناءِ الفعلِ للمجهولِ فإن كانَ الفعلُ ماضيًا، تضُمُّ أوّلَه وتكسِرُ ما قبلَ آخرِه فتقولُ: (ضُرِب). وإن كان الفعل مضارعًا تضم أوله وتفتح ما قبل آخره فتقول: (يُضْرَبُ)، يقولُ ابنُ مالكٍ رَحِمَهُ اللَّهُ[1]:

فأوَّلَ الفعلِ اضمُمَنْ والمُتصِلْ ... بالآخِرِ اكسرْ في مُضِيٍّ كوُصِلْ
واجعلْه من مضارعٍ مُنفتِحا ... كيَنْتحِي المقولِ فيه يُنتَحَى

أمَّا فعل الأمرُ فلا يُبنى للمجهولِ؛ لأنَّ فاعلَه مخاطب فلا يمكن أن يكون مجهولاً.

ويخرُجُ عَن قاعدةِ البناءِ للمجهولِ بعضُ الأفعالِ، كالمعتلِّ الوسطِ مثلَ: (قِيلَ، وبِيعَ) فهما مكسورَا الحرفِ الأولِ وكلاهما مبنيٌّ للمجهولِ. وأصلُ (قِيلَ) (قُوِلَ) نُقِلت كسرةُ الواوِ إلى القاف لثقلِ الكسرةِ على الواوِ، ثم أبدلت الواو ياءً لمناسبة حركة القاف فحدَث فيها النقلُ والإبدال.

وقال الكفراويُّ: «الأصلُ (بُيِعَ) الطعامُ بضمِّ الباء الموحدةِ، وكسرِ الياءِ المثنَّاةِ تحت، فنُقلت حركةُ الياءِ إلى ما قبلَها، بعدَ سلبِ حركتِها، فصارَ بِيعَ بكسرِ

(١) ألفية ابن مالك ص٢٦.

الباءِ الموحدةِ، وسكونِ الياءِ التحتيةِ»[1] يقولُ: (بُيِعَ الطَّعامُ)، فنُقلت حركةُ الياءِ إلى ما قبلها، حركةُ الياءِ الكسرةُ نُقلت إلى الحرفِ الَّذي قبلَه وهو الباءُ بعد سلْبِ حركتِها وهي الضَّمَّةُ، فصارَ بِيع بكسرِ الباءِ الموحدةِ، وسُكونِ الياءِ التَّحتيَّةِ.

ومثلُ هذا في المضارعِ يقالُ: «يُباعُ الطعامُ، إذ أصلُه (يُبْيَعُ) بضمٍّ أولِه، وفتحِ ما قبلَ آخرِه، فنُقلت حركةُ ما قبلَ الآخرِ إلى السَّاكنِ قبلَه، فصار الحرفُ الثاني مفتوحًا، وما قبل الآخرِ ساكنًا، تحرَّكتِ الياءُ بحسبِ الأصلِ؛ [لأنها مفتوحةٌ في الأصلِ]، وانفتح ما قبلَها بحسبِ الآنَ، قلبت ألفًا فصار يباع»[2] وهذا بيان إجراءِ القواعدِ على ما يظهرُ حقيقةً، وما يظهرُ حكمًا.

وقد جاء في الشعرِ: «بوع»:

.... ليتَ شبابًا بُوعَ فاشتريتُ[3]

وذلك مثلُ ما قُلِبت الواوُ ياءً في (قيل)، قُلِبت الياءُ واوًا في (بوع).

والمُضعَّفُ مثلُ: يُضارُّ، في قولِه - تعالى -: ﴿لَا تُضَآرَّ وَٰلِدَةُۢ بِوَلَدِهَا﴾ [البقرة:٢٣٣] على أحد الاحتمالين، وذلك أن حرف (الراء) مضعّف في الكلمة، وحتى يتبين المقصود في الآية لا بد من فك الإدغام، فإن كان أصل الكلمة (لا تضارِرْ) بكسر الراء الأولى، فهو مبني للمعلوم، ويكون إعراب كلٍّ من ﴿وَٰلِدَةُۢ﴾ و﴿مَوۡلُودٞ لَّهُۥ﴾ فاعلاً؛ لأن المعنى حينئذٍ: لا تضارِرْ والدةٌ بولدها أباهُ، ولا يضارِرْ مولودٌ له بولده أمَّهُ.

---

(١) شرح الآجرومية للكفراوي ص٦٣.

(٢) ينظر: المنصف لابن جني ص٢٤٣، وشرح الشافية للإسترأباذي ٢/ ٧٩٥.

(٣) الرجز منسوب لرؤبة بن العجاج، وهو في ملحقات ديوانه ص١٧١، وشرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي ٦/ ٢١٩، وهو دون نسبة في أسرار العربية للأنباري ١/ ٨٧، وشرح المفصل لابن يعيش ٧/ ٧٠، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٢/ ٦٠٥، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٣١، وشرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ص١٦٩، ومغني اللبيب لابن هشام ٥/ ٨٠، وهمع الهوامع للسيوطي ٢/ ٢٥٦.

وإن كان أصل الكلمة (لا تضارَرْ) بفتح الراء الأولى، فهو مبني للمجهول، وهو الشاهد هنا، ويكون إعراب كلٍّ من ﴿وَٰلِدَةٌۢ﴾ و﴿مَوۡلُودٞ لَّهُۥ﴾ نائبَ فاعل؛ لأن المعنى حينئذٍ: لا تضارَرْ والدةٌ بولدها، ولا يضارَرْ مولودٌ له بولده[1].

«وهو على قسمين: ظاهرٌ ومُضمَرٌ، فالظاهرُ نحوُ قولِك: ضُرِب زيدٌ ويُضرَبُ زيدٌ».

أَسنَدَ فعلي الماضي والمضارع المبنيين للمجهولِ إلى نائبِ الفاعلِ المفردِ الظاهر.

«وأُكرِم عمرٌو ويُكرَمُ عمرٌو». جاء بمثالين، أحدُهما ثلاثيٌّ، والآخرُ رباعيٌّ.

«والمُضمَرُ اثنا عشر؛ نحوُ قولِك: ضُرِبتُ وضُرِبنا».

حيثُ أُسنِد الفعلُ إلى نائبِ الفاعلِ الَّذي هو ضميرُ المتكلمِ المفردِ وإلى ضميرِ المتكلمين.

«وضُرِبتَ وضُرِبتِ وضُرِبتُما وضُرِبتُم، وضُرِبتُنَّ» للمخاطَبِ.

«وضُرِب وضُرِبتْ وضُرِبا وضُرِبوا وضُرِبنَ» للغائبِ.

فهذه ضمائرُ المفردِ المذكَّرِ، والمفردِ المُؤنَّثِ، والمثنَّى المذكرِ، والمثنى المؤنثِ، والجمعِ المذكرِ، والجمعِ المُؤنَّثِ، أُسند إليها الفعلُ المبنيُّ للمجهولِ، فنابَت فيها عَنِ الفاعلِ.

❁ ❁ ❁

(١) ينظر: الأصول في النحو لابن السراج ٢/٣٦٢، وشرح شافية ابن الحاجب للرضي ٣/٢٤٦.

«بابُ المبتدإِ والخبرِ»

«المبتدأُ: هو الاسمُ المرفوعُ العارِي عَنِ العواملِ اللَّفظيَّةِ».

«الاسمُ المرفوعُ» وقد تقدم أن المرفوعَ حُكمٌ، وأن إدخالَ الحكمِ في الحدِّ لا يجوزُ.

(الاسمُ) يُخرِجُ الفعلَ والحرفَ، فلا يقعُ الفعلُ ولا الحرفُ مبتدأً، إلَّا إذا سُمِّي بهما، فلو سُمِّي إنسانٌ بـ(يضرِب)، صحَّ الابتداءُ به. ومثلُه: (يزيدُ)، لما سُمِّي به، جازَ الابتداءُ به. وكذا الحرفُ لو سُمِّي به جازَ الابتداءُ به، فإذا قلتَ في الإعرابِ: (مِن حرفُ جرٍّ)، فـ(مِن) هنا تُعرَبُ مبتدأً؛ لأنَّه ليس المقصودُ هنا حرفيتَها، وإنما المقصودُ بها التسميةُ بهذا الحرفِ، فتقولُ: (من) مبتدأ، و(حرفُ) خبرُه، وهو مضافٌ، و(جرٍّ) مضافٌ إليه.

فالاسمُ هو الكلمةُ التي تدُلُّ على معنًى بنفسِها من غيرِ اقترانٍ بزمَنٍ معيَّنٍ، كما هو معروفٌ في تعريفِه، ويشملُ ما سُمي به، ولو كانَ أصلُه فعلاً أو حرفًا.

والمبتدأُ رافعُه معنويٌّ؛ لأنَّه عَرِي عَنِ العواملِ اللَّفظيةِ، وهذا على قولِ سيبويهِ وجمهورِ البصريين[1]. فرَفعُ المبتدإِ بالابتداءِ، والابتداءُ عامل معنويٌّ وليس بلفظيٍّ.

«والخبرُ: هو الاسمُ المرفوعُ المسندُ إليه».

---

(١) ينظر: نتائج الفكر للسهيلي ص٦٢، ٢٦٨، واللمحة لابن الصائغ ١/ ٢٩٦، وشرح ابن عقيل ١/ ٢٠١، وشرح الأشموني ١/ ١٨٣، وهمع الهوامع للسيوطي ١/ ٣٦٠.

يعني: المسندَ إلى المبتدأِ، «نحوُ قولِك: زيدٌ قائمٌ، والزيدان قائمان».

والمبتدأُ يحتاجُ إلى خبرٍ، أو ما يَسُدُّ مَسَدَّ الخبرِ وهو الفاعلُ، كما قالَ ابنُ مالكٍ في ألفيَّتِه(١):

وَأَوَّلٌ مُبْتَدَأٌ وَالثَّانِي فَاعِلٌ اغْنَى فِي أَسَارٍ ذَانِ

(أغنَى): يعني: عَنِ الخبرِ. وضرَب مثالاً على ذلكَ فقال: (أَسَارٍ ذانِ)، الأولُ: مبتدأٌ وهو (سارٍ)، والثاني: فاعلٌ أغنَى عنِ الخبرِ وهو (ذان).

«زيدٌ قائمٌ»، (زيدٌ): مبتدأٌ مرفوعٌ بالابتداءِ، وعَلامةُ رَفعِه الضَّمَّةُ الظَّاهِرَةُ، (قائمٌ): خبرُه.

«الاسمُ المرفوعُ» يشملُ الحقيقةَ والحُكمَ. وإذا قلتَ: (بحسبِك درهمٌ) فالباءُ: زائدةٌ، و(حَسْبِ): مبتدأٌ مرفوعٌ بالابتداء وعلامة رفعه الضمَّةُ المقدَّرةُ منَع من ظهورِها اشتغالُ المحلِّ بحركةِ حرفِ الجرِّ الزائدِ. قال ابنُ مالكٍ رَحِمَهُ اللهُ(٢):

مُبْتَدَأٌ زَيْدٌ وَعَاذِرٌ خَبَرْ إِنْ قُلْتَ زَيْدٌ عَاذِرٌ مَنِ اعْتَذَرْ

فـ (زيدٌ): مبتدأٌ، و(عاذرٌ): خبرٌ، و(مَن): اسمٌ موصولٌ معمولٌ لاسم الفاعلِ في محلِّ نصبِ مفعولٌ به، و(اعتذر): صلةُ الموصولِ، فإذا قلتَ: (زيدٌ عاذِرُ مَنِ اعتَذَرَ) على الإضافةِ دونَ تنوينٍ، فـ(عاذرُ): خبرٌ، وهو مضافٌ، و(مَن): اسمٌ موصولٌ أُضيفَ إليه اسمُ الفاعلِ، و(اعتذر) صلة الموصول، فيستوي أن نقولَ: (عاذرٌ مَن اعتذر) و(عاذرُ مَن اعتذر) من حيثُ المعنى، فيجوز إعمال اسم الفاعل وإضافته. وقد قرئ على الوجهين قولُه - تعالى -: ﴿إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرُ مَن يَخْشَىٰهَا ﴿٤٥﴾﴾ [النازعات: ٤٥]، وقوله - تعالى -: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ

(١) ألفية ابن مالك ص١٧.

(٢) ألفية ابن مالك ص١٧.

بَٰلِغُ أَمۡرِهِۦۚ﴾ [الطلاق: ٣][(١)].

فإذا كانَ اسمُ الفاعل يرادُ به الماضي فإنه لا يعمل، وتجب فيه الإضافةُ على الصحيح، وإذا كانَ للحالِ أو الاستقبالِ، جاز فيه الوجهان: الإعمال، والإضافة[(٢)].

«والمبتدأُ قسمانِ: ظاهرٌ ومُضمَرٌ، فالظاهرُ ما تقدَّم ذكرُه» وهو قوله: (زيدٌ قائمٌ).

«والمُضمَرُ اثنا عشرَ وهي: أنا، ونحن» للمتكلمِ. «وأنتَ، وأنتِ، وأنتما، وأنتُم، وأنتنَّ» للمخاطَبِ. «وهو، وهي، وهما، وهم، وهن» للغائبِ. «نحوُ قولِك: أنا قائمٌ، ونحن قائمون، وما أشبَه ذلكَ».

وهذه الضمائر منفصلة، ولا تكونُ متصلةً؛ لأنَّ الضمير المتصل لا يجوزُ الابتداءُ به، فتقولُ: (أنا قائمٌ)، و: (نحنُ قائمون)، و: (أنتَ قائمٌ)، و: (أنتِ قائمةٌ)، و: (هو قائمٌ)، ونحو هذا.

«والخبرُ قسمان: مفردٌ وغيرُ مفردٍ».

الخبرُ المفردُ هنا ليس ما يُقابِلُ التَّثنيةَ والجمعَ، بل الخبرُ المفردُ هو ما ليس جملةً ولا شبهَ جملةٍ؛ أي: يكونُ كلمةً واحدةً حتَّى لو كانَ مثنًى أو مجموعًا.

«فالمفردُ نحوُ قولِك: زيدٌ قائمٌ»، وكذلك الزَّيدان قائمانِ، والزَّيدون قائمون.

---

(١) وقرأ أبو جعفر (منذرٌ) بالتنوين وقرأ الباقون بغير تنوين. ينظر: النشر لابن الجزري ٢/ ٢٩٠، ٢٩٧.

(٢) ينظر: المقتضب للمبرد ٤/ ١٤٨، والأصول في النحو لابن السراج ١/ ١٢٥، وعلل النحو لابن الوراق ١/ ٣٠١، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٢/ ١٠٤٦، وأوضح المسالك لابن هشام ٣/ ١٨١، ١٨٢، وشرح الأشموني ٢/ ٢١٥، ٢١٦.

فـ(قائم)، و(قائمان)، و(قائمون) في الأمثلة الثلاثة خبر مفرد؛ لأنَّه ليس بجملةٍ ولا شبهِ جملةٍ.

«وغيرُ المفردِ أربعةُ أشياءَ: الجارُّ والمجرورُ، والظرفُ، والفعلُ مع فاعلِه، والمبتدأُ مع خبرِه». يقابل الخبرَ المفردَ غيرُ المفردِ وهو على التفصيل أربعة أشياء ذكرها المؤلف هنا، وعلى الإجمال شيئان: شبه الجملة، والجملة.

فالجارُّ والمجرورُ، والظرفُ شبه جملة، «نحو: زيدٌ في الدارِ، و: زيدٌ عندَك».

والفعلُ مع فاعلِه، والمبتدأُ مع خبرِه جملة، وقد مثَّل لهما المؤلف بقوله: «زيدٌ قامَ أبوه، وزيدٌ جاريتُهُ ذاهبَةٌ».

قد اختُلِف في شبه الجملة: الظرفِ والجارِّ والمجرورِ أهما الخبرُ نفسُه أم متعلقان بخبرٍ محذوفٍ؟ فالذى قال بالرأيِ الأوَّلِ أعرَب الظرفَ والجارَّ والمجرورَ خبرًا. والذي قال بالرَّأي الثانى جعَلهما متعلِّقَين بمحذوفٍ وقدَّره بـ(كائنٌ) أو (مستقرٌّ) فصار تقديرُ الكلامِ: (زيدٌ كائنٌ عندَك)، أو: (زيدٌ مستقرٌّ عندَك)، و: (زيدٌ كائنٌ في الدارِ)، أو: (مستقرٌّ في الدارِ). وبعضهم يجعل المقدر فعلاً كـ(زيد استقر في الدار).

والخبرُ الجملةُ يكون إما جملة فعلية وإما جملة اسمية. فمِنَ الأولِ قولُك: (زيدٌ قام أبوه). فـ(قام): فعلٌ ماضٍ، و(أبوه): فاعلٌ، والجملةُ (قام أبوه) في محل رفع خبرٌ لـ(زيدٍ). ومِنَ الثانى: (زيدٌ جاريتُه ذاهبةٌ). فـ(زيدٌ): مبتدأٌ، و(جاريتُه): مبتدأٌ ثانٍ مضافٌ ومضافٌ إليه، و(ذاهبةٌ): خبرُ المبتدأ الثاني، والجملةُ مِنَ المبتدأِ الثاني وخبرِه خبرٌ للمبتدأِ الأوَّلِ.

❁ ❁ ❁

«بابُ العواملِ الداخلةِ على المبتدأِ والخبرِ»

لما أنهى المؤلِّفُ الكلامَ على المبتدأِ والخبرِ، وبيان حكمهما وأن العاملَ في المبتدأِ عاملٌ معنويٌّ، والعاملَ في الخبرِ عاملٌ لفظيٌّ - ذكَر العواملَ الدَّاخلةَ عليهما، والمقصودُ بالعواملِ الداخلةِ على المبتدأِ والخبرِ العواملُ اللَّفظيةُ الَّتي تدخلُ عليهما، وتُسمى النواسخَ؛ لأنها تنسخُ حكمَ المبتدأِ والخبرِ السابق.

والنَّسخُ في اللغةِ بمعنى التغييرِ والإزالةِ(١).

«وهي ثلاثةُ أشياءَ: كانَ وأخواتُها، وإنَّ وأخواتُها، وظَنَنتُ وأخواتُها».

وقد اختِيرت (كانَ) دونَ غيرِها مِنَ الأخواتِ حتَّى تتصدرَ الأفعالَ الناسخةَ؛ لأنَّها يأتي منها جميعُ التصريفاتِ، (كانَ)، (يكونُ)، (كنْ)، (كونٌ)، وكذلكَ لأنها أكثرُ استعمالاً من باقي الأخواتِ، كما أنها تختص بأحكام ليست لأخواتها، كجواز زيادتها، وجواز حذفها، وجواز حذف لامها.

وكذلكَ الأمرُ في (إنَّ) مع أخواتِها، و(ظنَّ) مع أخواتِها، حيث إنَّهما أكثرُ اسْتِعْمَالًا مِن باقي النواسخِ في هذَيْن البابَيْنِ.

«ظنَنتُ وأخواتُها»، لم يقلْ المؤلف: (ظنَّ وأخواتُها)، وفي المقابل لم يَقُلْ: (كنتُ وأخواتها)، بل قالَ: (كانَ وأخواتُها)، وتقييد (ظنَّ) بالإسنادِ إلى تاءِ المتكلمِ لا داعيَ له.

---

(١) ينظر: تاج العروس للزبيدي ٧/ ٣٥٥ (ن س خ).

وقد أجملها المؤلف أولاً في قوله: «وهي ثلاثةُ أشياءَ: كانَ وأخواتُها، وإنَّ وأخواتُها، وظننتُ وأخواتُها»، ثُمَّ بعدَ ذلكَ أخذ في التفصيلِ، فهذا مِن بابِ اللَّفِّ والنَّشْرِ المُرتَّبِ.

«فأما كانَ وأخواتها فإنَّها ترفعُ الاسمَ وتنصبُ الخبرَ».

نحوُ: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ سَمِيعًۢا بَصِيرًا﴾ [النساء: ١٣٤]، وكذلكَ: ﴿إِنَّهُۥ كَانَ عَلِيمًا قَدِيرًا﴾ [فاطر: ٤٤].

ويكونُ أثرُ كان في المبتدأ والخبرِ؛ لأنَّ الصَّحيحَ أنَّ المبتدأ قد تغيَّر، فصارَ اسمَ كانَ، ولم يعد مبتدأً، وتبعًا لهذا التغيُّرِ، تغيَّر المحلُّ الإعرابيُّ، وكذلكَ تغيَّر العاملُ حيثُ كانَ معنويًّا قبلَ دُخُولِ (كانَ) وهو الابتداءُ، ثم صارَ لفظيًّا وهو دُخُولُ (كانَ)، والتغيُّرُ بالعاملِ اللَّفظيِّ أقوى مِنَ التغيُّرِ بالعاملِ المعنويِّ. فإذا قلتَ: (زيدٌ قائمٌ)، فـ(زيد) مبتدأٌ مرفوعٌ بالابتداءِ، و(قائم) خبرٌ مرفوعٌ بالمبتدأِ. أمَّا بعد دخول (كانَ) على هذه الجملة تقولُ: (كانَ زيدٌ قائمًا)، فـ(كانَ): فعلٌ ماضٍ ناقصٌ رفَع المبتدأَ ونصَب الخبرَ، و(زيدٌ): اسمُ كانَ مرفوعٌ، وقائمًا: خبرُها منصوبٌ.

وكذلكَ سائرُ أخواتِ (كانَ)، تقول: (صارَ زيدٌ قائمًا)، و:(ليس زيدٌ قائمًا)، و: (ما زال زيدٌ قائمًا)، و: (ما برح زيدٌ قائمًا)، و: (ما فتئ زيدٌ قائمًا)، و: (أصبح زيدٌ قائمًا)، و: (أضحى زيدٌ قائمًا)، و: (أمسى زيدٌ قائمًا)، و: (بات زيدٌ قائمًا)، و: (ظل زيدٌ قائمًا)، تدخلُ جميعُ هذه النواسخِ على الجملةِ فتؤثر فيها مثلَ تأثير (كانَ).

«هي: كانَ وأمسى وأصبح وأضحى وظل وبات وصارَ وليس، وما زال، وما انفك، وما فتئ، وما برح، وما دام». فهي ثلاثة عشرَ.

الأصل في (كان) أنها تفيدُ الزمنَ الماضيَ كقَولِكَ: (كانَ محمدٌ صغيرًا). أمَّا في حق الله ﷻ، فإنَّها تفيدُ الاستمرارَ، كما في قولِه - تعالى -: ﴿وَكَانَ عَرْشُهُۥ عَلَى ٱلْمَآءِ﴾ [هود: ٧] وما شابَهَه.

وهل تفيدُ الاستمرارَ؟ بحيثُ إذا قيلَ: (كانَ رسولُ الله ﷺ يفعلُ كذا)، فهل يلزمُ من ذلك الاستمرارُ والدوامُ؟

هذه المسألةُ خلافيةٌ، فقد جاءت (كانَ) مضافةً إلى النبيِّ ﷺ في عملٍ عمِله مرةً واحدةً، وهذا يدل على أنها لا تفيد الاستمرارَ، وقد أفادَته في بعضِ الأحوالِ، فالقرائنُ هي الَّتي تدلُّ على إرادةِ الدوام وعدمِ إرادتِه.

أمَّا فيما عدَا (كان) من أخواتها؛ فَمِنْها ما يُفيدُ الاستمرارَ، ومنها ما لا يُفيدُ الاستمرارَ.

وقدَّم (أمسى) على (أصبح)؛ لأنَّ الليلَ سابقٌ ومتقدِّمٌ، قال - تعالى -: ﴿فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ ﴿١٧﴾﴾ [الروم: ١٧]، والمراد هنا أوقاتُ الصَّلاةِ[١].

مثالُ (أمسى): (أمسى الجوُّ حارًّا)، فـ(أمسى): فعلٌ ماضٍ ناسخٌ، (الجوُّ): اسمُ أمسى مرفوعٌ وعلامةُ رفعِه الضَّمَّةُ، (حارًّا): خبرُها منصوبٌ.

ومثالُ (أصبح): (أصبح الرجلُ نشيطًا)، (أصبح): فعلٌ ماضٍ ناسخٌ، (الرجلُ): اسمُ أصبح مرفوعٌ وعلامةُ رفعِه الضَّمَّةُ، (نشيطًا): خبرُ أصبح منصوبٌ.

مثالُ (أضحى): (أضحَى الفقيهُ ورِعًا)، (أضحى): فعلٌ ماضٍ ناسخٌ، (الفقيهُ): اسمُ أضحى مرفوعٌ وعلامةُ رفعِه الضَّمَّةُ، (ورعًا): خبرُ أضحى منصوبٌ.

ومثالُ (ظلَّ): ﴿ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا﴾ [النحل: ٥٨].

ومثالُ (بات): (بات الرجلُ نائمًا).

ومثالُ (صارَ): (صارَ القمحُ خبزًا).

---

(١) ينظر: تفسير القرطبي ١٤/ ١٤، والبحر المحيط لأبي حيان الأندلسي ٧/ ١٦٦.

ومثالُ (ليسَ): ﴿لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّواْ﴾ [البقرة: ١٧٧]، (البرَّ): خبرُ ليس مقدمٌ، (أن تولوا) أن وما دخلت عليه في تأويلِ مصدرٍ في محل الرفع اسمُ ليس مُؤَخَّرٌ.

ومثالُ (ما زال): (لا يزالُ الجوُّ رطبًا) وهي تفيدُ الاستمرار. ولا بدَّ مِن تقدُّمِ النَّفيِ عليه.

وهناك فعل آخر يشبهه وليس من أخوات (كان) وهو (زال يزول زوالاً)، ومعناه: الانتقال، وهو فعل تام لازم، وكذلك: (زال يزيل زيلاً)، ومعناه: ماز يميز، وهو فعل تام متعدٍّ. وأما الفعل المقصود في هذا الباب فهو (زال يَزَال).

وكذلك: (ما انفك، وما فتئ، وما برح، وما دام)، فهذه كلُّها لا بدَّ مِن تقدُّمِ النَّفيِ عليها، إلا (دام) فلا يشترط تقدم النفي عليها، بل يشترط تقدم (ما) المصدرية عليها، وينزلُ النفيُ المعنويُّ منزلةَ النَّفيِ اللَّفظيِّ، ومثلُها قولُ الله -تعالَى-: ﴿تَٱللَّهِ تَفْتَؤُاْ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾ [يوسف:٨٥]. قال المفسرون: إنَّه نفيٌ، والأصلُ (ما تفتأ)، فينزلُ منزلةَ النفيِ اللَّفظيِّ.

(ما برح، وما فتئ، وما انفك) كلُّها متقاربةٌ في المعنى.

هذه ثلاثةَ عشرَ فعلاً هي أخواتُ (كانَ)، فهي تغيرُ الحكمَ، وتغييرُها يظهرُ في الخبرِ، فيتحولُ مِنَ الرَّفعِ إلى النصبِ، أمَّا تغييرُها في المبتدأِ فهو لمجردِ إسنادِ المبتدأِ إليها؛ ليكونَ اسمًا لها، وهو تغييرٌ معنويٌّ.

«وما تصرَّف منها».

ويعملُ عملَ كان وأخواتِها ما تصرف منها، مثلَ: كانَ ويكونُ وكُنْ وكَون.

«نحوُ: كانَ، ويكونُ، وكنْ، وأصبحَ، ويصبحُ، وأصبِحْ، تقولُ: كانَ زيدٌ قائمًا، وليس عمرٌو شاخصًا، وما أشبَهَ ذلكَ».

وما أشبَه ذلكَ مِنَ الأمثلةِ الَّتي ذُكِرَت، وإعرابُها كما مرَّ؛ فالمرفوعُ اسمُ (كانَ) أو إحدَى أخواتِها، والمنصوبُ خبرُ الفعلِ الناسخِ.

«وأما إنَّ وأخواتُها».

بدأ المؤلفُ بـ(إنَّ) مكسورةَ الهمزة؛ لأنَّها الأصلُ عندَ أكثرِ أهلِ اللُّغةِ، وتُفتَحُ الهمزةُ في مواضعَ، وبعضهم على العكسِ يرَى أنَّ الأصلَ في هذا البابِ (أنَّ) مفتوحةَ الهمزةِ، وإنَّما تُكسَرُ همزتُها في مواضعَ، وبعضهم الآخر يرَى أنَّهما أصلانِ.

(إنَّ): حرفُ توكيدٍ ونصبٍ.

«فإنَّها تنصِبُ الاسمَ وترفعُ الخبرَ» تنصبُ المبتدأَ ويكونُ اسمًا لها، وترفعُ الخبرَ ويكونُ خبرًا لها، مثلُ: (إنَّ زيدًا قائمٌ)، فـ(إنّ): حرفُ توكيدٍ ونصبٍ، (زيدًا): اسمُ (إنَّ) منصوبٌ، (قائمٌ): خبرُها مرفوعٌ.

وإذا خُففت (إنَّ) قلَّ عملُها، كما في قول الله - تعالى -: ﴿إِنْ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾ [طه: ٦٣].

قال ابنُ مالكٍ رَحِمَهُ اللَّهُ[(١)]:

وخُـفِّـفـتْ (إنَّ) فـقَـلَّ الـعـمـلُ ....

إذا عطفتَ على اسمِ (إنَّ)، قبلَ تمامِ الجملةِ، فإنَّكَ تنصِبُ المعطوفَ، كما في قولك: (إنَّ زيدًا وعمرًا قائمان)، لكن إذا عطفت بعد تمام الجملةُ جاز النصب والرفع. قال ابنُ مالكٍ رَحِمَهُ اللَّهُ:

وجـائـزٌ رفـعُـك مـعـطـوفًـا عـلـى منصوبِ (إنَّ) بعدَ أنْ تَسْتكمِلا[(٢)]

---

(١) ألفية ابن مالك ص٢٢.

(٢) ألفية ابن مالك ص٢٢.

فتقول: (إنَّ زيدًا قائمٌ وعمرًا) أو (وعمرٌو)، فـ (عمرًا) معطوفٌ على المنصوبِ، وهذا هو الأصلُ.

أما على الرفع فالواوُ عاطفة، و(عمرو) معطوفٌ على المحلِّ وهو الرفع، أو يقال: الواوُ استئنافيةٌ و(عمرٌو) مبتدأٌ، وخبرُه محذوفٌ تقديرُه: (قائمٌ أيضًا).

«وهي إنَّ وأنَّ» ومعناهما: التوكيد، وهو تقوية نسبة الخبر للمبتدأ.

وإذا أتَى في الكلامِ ما يقتضي فتحَ همزةِ (إنَّ) فإنَّك تفتحُها فتقول (أنَّ)، كما في قولِه - تعالى -: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة: ١٠٦]، وإذا لم يأتِ في الكلامِ ما يقتضي فتحَها فإنَّها تبقَى على أصلِها مكسورةً، فلا يصحُّ أن تبتدئَ وتقولَ: (أنَّ محمدًا)؛ لعدمِ وجودِ ما يقتضي فتحَ الهمزةِ.

«ولكنَّ وكأنَّ».

«لكنَّ» يُؤتَى بها للاستدراكِ، والاستدراكُ لا يُعطي معناه إلَّا إذا كانَ ارتباطُه بالسَّابقِ من حيثُ المعنَى، كقَولِكَ: (محمدٌ شجاعٌ، لكنَّ صديقَه جبانٌ).

«كأنَّ» للتشبيهِ كقَولِكَ: (كأنَّ زيدًا أسدٌ).

«وليت ولعلَّ» (ليت)، للتمنِّي، وتكون لتمنِّي المستحيلِ أو ما يقربُ منه كما في قَولِ الشاعرِ[1]:

ألا ليتَ الشَّبابَ يعودُ يومًا ....

وقول الفقيرِ المعدمِ: (ليت لي مالاً أحجُّ منه).

(١) صدر بيت لأبي العتاهية، ديوانه ص٤٦. وعجزه:
.... فأخبره بما فعل المشيبُ
وهو في البيان والتبيين للجاحظ ٣/٥٦.

«لعلّ» وهي للترجِّي كقولِه - تعالى -: ﴿لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ﴾ [غافر: ٣٦] اسمُ لعلّ ياءُ المتكلمِ، (أبلغ): فعل مضارع مرفوع والفاعل ضمير مستتر تقديره: أنا، و(الأسباب): مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة، وجملة: (أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ): في محل رفع خبر (لعل).

و(لعلّ) مِنَ الله واجبةٌ وليست للترجي، كما في قوله - تعالى -: ﴿لَعَلَّ ٱللَّهَ يُحۡدِثُ بَعۡدَ ذَٰلِكَ أَمۡرٗا﴾ [الطلاق: ١].

ومثلُها (عسى)، كقَولِه - تعالى -: ﴿عَسَى ٱللَّهُ أَن يَتُوبَ عَلَيۡهِمۡۚ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٞ رَّحِيمٌ﴾ [التوبة: ١٠٢].

«تقولُ: إن زيدًا قائمٌ، وليتَ عمرًا شاخصٌ وما أشبه ذلك، ومعنى إنَّ وأَنَّ التوكيد، ولَكِنَّ للاستِدراك، وكَأَنَّ للتشبيه، وليت للتمَنِّي، ولَعَلَّ للتَّرَجِّي والتَّوَقُّع». ذكر المؤلف هنا معاني هذه الحروف والأمثلة عليها وقد تقدم شرحها.

«وأما ظننتُ وأخواتُها فإنّها تنصِبُ المبتدأ والخبرَ على أنهما مفعولان لها».

مثل: (ظننتُ زيدًا قائمًا).

فـ(زيدًا): مفعولٌ أولُ منصوب، و(قائمًا): مفعولٌ ثانٍ منصوب. أمَّا قولُه - تعالى -: ﴿وَظَنَنتُمۡ ظَنَّ ٱلسَّوۡءِ﴾ [الفتح: ١٢]، فـ(ظنّ) هنا تامةٌ والضمير المتصل بها فاعلٌ، وقد يقدرُ المفعولُ الثاني: (ظننتُم ظنَّ السَّوْءِ واقعًا).

«وهي ظننتُ، وحسِبتُ».

كقَولِكَ: (ظننتُ زيدًا قائمًا)، و: (حسِبتُ عمرًا ناجحًا).

«وخلتُ، وزعمتُ، ورأيتُ، وعلمتُ».

كقَولِكَ: (خلتُ الهلالَ لائحًا). وقولِ الشَّاعرِ[1]:

زعَمتْني شيخًا ولستُ بشيخٍ ... إنما الشَّيخُ مَن يَدِبُّ دَبِيبا

وكذلكَ[2]:

رأيتُ اللَّه أكبرَ كلِّ شيءٍ ... .

«ووجدتُ، واتخذتُ، وجعلتُ، وسمعتُ». وعلى هذا فقِس.

(١) البيت دون نسبة في العين للخليل ١/ ٣٦٦، وشمس العلوم لنشوان اليمني ٥/ ٢٧٩٧، والبحر المحيط لأبي حيان ٣/ ٢٧٦، والدر المصون للحلبي ٤/ ١٤، واللباب لابن عادل ٦/ ٤٥٢، وشرح ابن عقيل ٢/ ٣٦، وشرح الأشموني ١/ ٣٥٤.

(٢) صدر بيت لخداش بن زهير كما في المقاصد النحوية للعيني ٢/ ٣٧١، وعجزه:

.... محاولة وأكثرهم جنودا

وهو دون نسبة في المقتضب للمبرد ٤/ ٩٧، وشرح قطر الندى لابن هشام ص١٧٠، وشرح ابن عقيل ٢/ ٢٩، وشرح الأشموني ١/ ٣٤٩.

التَّوابِعُ

وهي خمسةُ أشياءَ: النَّعتُ، والتَّوكيدُ، وعطفُ البيانِ، وعطفُ النَّسقِ، والبدلُ. قال ابنُ مالكٍ[1]:

يتبعُ في الإعرابِ الاسْماءَ الأُوَل　　نـعـتٌ وتـوكـيـدٌ وعـطـفٌ وبـدلْ

والعطفُ يشتملُ على عطفِ النَّسقِ وعطفِ البيانِ، وقد اقتصرَ المؤلف هنا على عطفِ النَّسقِ؛ لأنَّ عطفَ البيانِ داخلٌ في البدلِ، وحكمُه حكمُ البدلِ، فيجوزُ أن يُعربَ عطفُ البيانِ بدلاً والعكسُ في أغلب الأحيان.

(١) ألفية ابن مالك ص٤٤.

«بابُ النَّعتِ»

النَّعتُ: مصدرُ نَعَتَ ينعَتُ نعْتًا. وهو مصدرٌ يرادُ به اسمُ المفعولِ، وهو المنعوت، مثلَ (الحِملِ) يرادُ به (المحمولُ).

يطلقُ النَّعتُ ويرادُ به شيءٌ طارئٌ، ويطلقُ ويرادُ به شيءٌ ثابتٌ، فيطلقُ على هذا وذاك، فإذا قلتَ: (جاء زيدٌ العاقلُ)، تقول: (العاقلُ) صفةٌ؛ لأنَّه موصوفٌ بالعقلِ، وهو أيضًا منعوتٌ به؛ لكن العقلَ شيء ثابت. ولو قلتَ: (جاء زيدٌ البائعُ) فهذا طارئٌ، يصحّ أن تقولَ في (البائع): نعتٌ، ويصحّ أن تقولَ: صفةٌ. وبعضُهم يعبِّرُ بالصِّفةِ والنَّعتِ على حدٍّ سواءٍ من بابِ التَّرادُفِ، وإن كانَ هناك فروقٌ دقيقةٌ بينَ لفظِ النَّعتِ ولفظِ الوصفِ، منها:

- أن النعت لِما يتَغَيَّر من الصِّفَات وَالصّفة لِما يتَغَيَّر وَلما لَا يتَغَيَّر فالصفة أَعم من النَّعْت[1].

- أنَّ النعتَ خاصٌ بالأوصافِ المحمودةِ والمستحسنةِ ولا يكون في الأوصافِ القبيحةِ والمستهجنةِ[2].

«والنَّعتُ: تابعٌ للمنعوتِ في رفعِه، ونصبِه، وخفضِه، وتعريفِه، وتنكيرِه، تقولُ: (جاء زيدٌ العاقلُ)».

المطابقةُ بين النَّعتِ والمنعوتِ في عشَرةِ أشياءَ هي: التَّذكِيرُ والتَّأنِيثُ، والإفرادُ والتَّثنِيةُ والجمعُ، والرَّفعُ والنصبُ والجرّ، والتَّعرِيفُ والتَّنكِيرُ.

---

(١) ينظر: الفروق اللغوية للعسكري ص٣٠.

(٢) ينظر: تاج العروس ٥/١٢٣، مصطلحات النحو الكوفي ص٨١.

والنَّعتُ إمَّا أن يكونَ حقيقيًّا أو سببيًّا، والفرقُ بينهما أنَّ النَّعتَ الحقيقيَّ وصفٌ للمنعوتِ، والسَّببيَّ وصفٌ لمُلابسِ المنعوتِ، وليسَ وصفًا له. ومن حيثُ اللَّفظُ فالنَّعتُ الحقيقيُّ يرفعُ ضميرًا مستترًا، والنَّعتُ السَّببيُّ يرفعُ اسمًا ظاهرًا. فإذا قلتَ: (جاء زيدٌ الكريم) فـ(الكريم) يتضمن ضميرًا يعودُ على (زيد). فهو النَّعتُ الحقيقيُّ؛ لأنَّه بيانٌ لوصفِ المنعوتِ. وإذا قلت: (جاء زيدٌ الكريم أبوه) فـ(الكريم) نعتٌ، لكِنَّه ليس نعتًا حقيقيًّا لـ (زيدٍ) بل هو نعتٌ لأبيه، وإن كانَ تابعًا لـ(زيدٍ) في إعرابِه. فلوجودِ الملابسةِ بينَ زيدٍ وأبيه سمي بنعتٍ سببيٍّ. وكونُه نعتًا يعني أنَّه يتبعُ زيدًا في إعرابِه.

النَّعتُ بنوعيه يتبعُ المنعوتَ في إعرابِه. لكن إذا كانَ النَّعتُ حقيقيًّا طابَق منعوتَه في أربعةِ أشياءَ من العشرةِ؛ التَّذكِيرُ والتَّأنِيثُ، والإفرادُ والتَّثنِيةُ والجمعُ، والرَّفعُ والنصبُ والجرّ، والتَّعرِيفُ والتَّنكِيرُ، وإذا كانَ النَّعتُ سببيًّا طابَقه في اثنين من خمسةٍ وهي: الرَّفعُ والنصبُ والجرّ، والتَّعرِيفُ والتَّنكِيرُ.

«تقولُ: قام زيدٌ العاقلُ، ورأيتُ زيدًا العاقلَ، ومررتُ بزيدٍ العاقلِ»، ففي (قام زيدٌ العاقلُ). (زيدٌ): فاعلٌ مرفوعٌ، و(العاقلُ): نعت لزيدٍ مرفوع. وفي: (رأيت زيدًا العاقلَ)، (رأى): فعلٌ ماضٍ، و(التاءُ): تاءُ الفاعلِ، و(زيدًا): مفعولٌ به، (العاقلَ): نعتٌ لمفعولٍ به، منصوبٌ. وكذا في: (مررت بزيدٍ العاقلِ).

هذه الأمثلة لنعتٍ حقيقيٍّ فالنَّعتُ فيها طابَق المنعوتَ في أربعةِ أشياءَ: التَّذكِيرِ والتَّعرِيفِ والإعرابِ والإفرادِ.

والمطابقةُ في التَّعرِيفِ، تستدعي الكلامَ على التَّعرِيفِ، ومعنى المعرفةِ. ولذا تعرَّض المؤلِّف للمعرفةِ وأنواعِ المعارفِ.

«والمعرفةُ خمسةُ أشياءَ: المُضمَرُ».

بدأ بالمضمر لأنه أعرف المعارف عند جمهور أهل اللغة، ومنهم

سيبويه[1].

وقيل: إن أعرف المعارف: العَلَمُ، وهو قول الكوفيين. وقيل: اسم الإشارة، وينسب إلى ابن السراج.

وخلافهم هذا هو في أعرف المعارف بعد اسم الله تعالى، حيث إنهم مجمعون على أن أعرف المعارف هو اسم الله تعالى، حتى الذين يقولون: إن الضمير أعرف من العلم.

والقول بأن (الله) أعرف المعارف حقٌّ، وأول من قال به سيبويه، حتى ذُكر أنَّه رُئِي في المنامِ، وقيلَ له: ما فعَل اللهُ بكَ؟ فقالَ: غفَر لي. قيل: بماذا؟ قال: لأنِّي قلتُ: الله أعرفُ المعارفِ[2].

وأعرفُ الضمائرِ ضميرُ المتكلمِ، ثم ضميرُ المُخاطَبِ، ثم ضميرُ الغائبِ[3].

فلو أنَّ خطيبًا على المنبرِ قالَ: (أنا فعلتُ كذا)، فجميع الحاضرين يعرِفون أنَّ الخطيبَ هو الَّذي فعَل؛ لقولِه: (أنا). ولو قال: (أنتَ فعلت هذا) لم يعرفه جميع الحاضرين، بل قد يعرفُه عددٌ يسيرٌ. وإن قالَ: (هو فعلَ كذا) بضميرٍ غائبٍ، فإنه لا يعرفُه أحدٌ، لكن يبقى أنَّه معرفةٌ مِنَ المعارفِ.

«والمُضمَرُ نحوُ: أنا وأنت».

(أنا) ضميرُ المتكلمِ منفردًا، و(أنتَ) ضميرُ المخاطَبِ، وكذلك (نحن)،

---

(١) ينظر: المقتضب للمبرد ٤/ ٢٨١، الإنصاف لابن الأنباري ٢/ ٥٨١، واللباب للعكبري ١/ ٤٩٤، واللمحة لابن الصائغ ١/ ١٢٣، وتوضيح المقاصد للمرادي ١/ ٣٥٩، وهمع الهوامع للسيوطي ١/ ٢٢٠.

(٢) القول في همع الهوامع للسيوطي ١/ ٢٢١، حاشية الصبان على الأشموني ٣/ ١٠٦.

(٣) ينظر: المقتضب للمبرد ٤/ ٢٨٢، الإنصاف لابن الأنباري ٢/ ٥٨٢، وشرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام ص٩٦، وتوضيح المقاصد للمرادي ١/ ٣٥٨، وشرح الأشموني ١/ ٨٦، وهمع الهوامع للسيوطي ١/ ٢٢٠.

إمَّا أن يكونَ جمعًا، أو معظَّمًا لنفسِه، أو يكون مؤكدًا لكلامِه ولو كانَ واحدًا غيرَ معظِّمٍ لنفسِه. والعربُ تؤكِّدُ فعلَ الواحدِ بضميرِ الجمعِ، كما قالَ الإمامُ البخاريُّ رَحِمَهُ اللَّهُ[1].

«والعَلَمُ نحوُ: زيدٌ ومكةُ».

العَلَمُ هو الثاني مِنَ المعارفِ بعدَ الضميرِ، وينقسم إلى قسمين:

علم الشخص: ويشمل كل ما عيّن مسماه مطلقًا، سواء كان لإنسان مثل: (زيد)، أو حيوان مثل: (شَذْقَم)، أو مكان مثل: (مكة).

وعلم الجنس: وهو ما وقع على الجنس بأسره كـ(أسامة) لجنس الأسود، و(ثُعَالة) لجنس الثعالب. قال ابنُ مالكٍ[2]:

اسْمٌ يُعَيِّنُ الْمُسَمَّى مُطْلَقا عَلَمُهُ كَجَعْفَرٍ وَخِرْنِقَا

«والاسمُ المبهمُ نحوَ: هذا وهذه وهؤلاء».

الاسمُ المبهمُ، هو اسم الإشارةِ، كـ(هذا)، و(هذه)، و(هذان)، و(هاتان)، و(هؤلاء). وجاءت مرتبتُها ثالثةً بعدَ الضميرِ والعلمِ اللَّذين يُعيِّنان مسمّاهما؛ لأنَّها تعيِّن مسماها حينما تُردَف بالعلمِ فتقول: (هذا زيدٌ)، و(هذه هندُ)، و(هذان الزيدان)، وتكونُ مبهمةً إذا لم تردف بالمعرفة، مثلَ: (هذا فعَل)، (هذا قامَ)، (هذا قعَد)، و(هذه قعَدت)، و(هذان قعدا)، و(هاتان قعدتا)، و(هؤلاء قعدوا)، و(هؤلاء قعدن)، ومع كونها مبهمة فإنها أخصُّ مِنَ النَّكِرةِ؛ لأنَّ النَّكِرةَ اسمٌ شائعٌ في الجنسِ، بينما أسماءُ الإشارةِ تشيرُ إلى شيءٍ وتحدِّدُه، ففيها نوعٌ مِنَ التَّعريفِ.

«والاسمُ الَّذي فيه الألفُ واللامُ نحوُ: الرجلِ والغلامِ».

---

(١) تقدم في ص٥٩.

(٢) ألفية ابن مالك ص١٤.

فالنكرةُ مثلُ (رجلٍ) تتعرَّفُ بعدَ دخولِ (أل) التعريفِ عليها فتقول: (الرجلُ). قال ابنُ مالكٍ(١):

(أل) حرفُ تعريفٍ أو اللامُ فقطْ فنمطٌ عرَّفْتَ قلْ فيه النَّمَطْ

وهناك خلافٌ بينَ أهلِ اللغةِ أشارَ إليه ابنُ مالكٍ في أنَّ حرفَ التعريفِ أهو (أل) أم اللَّامُ فقط؟(٢).

«وما أُضيف إلى واحدٍ من هذه الأربعةِ» والمراد به المضافُ إلى أحدِ هذه الأشياءِ الَّتي تقدَّمت: الاسم المضمر، والاسم العلم، والاسم المبهم، والاسم المعرف بـ(أل). فإذا أردتَ أن تضيفَ إلى ضميرِ المتكلمِ تأتي بضميرِ نصبٍ أو جرٍّ؛ فتقولُ: غلامي، وغلامُنا؛ لأنَّ النصبَ والجرَّ متداخلان في كثيرٍ مِنَ الأبوابِ. ولا يضافُ إلى ضميرِ رفعٍ، أو منفصلٍ فتقُولَ: غلامُ هو، أو: غلامُ نحن، أو: غلامُ أنا؛ لأنَّه لا يصحُّ في اللغةِ العربيةِ.

والإضافة إلى العلمِ كقَولِكَ: (جاء غلامُ محمدٍ الفاضلُ)، فـ(غلامُ): فاعلٌ ومضافٌ، و(محمدٍ): مضافٌ إليه، و(الفاضلُ): نعتٌ للغلامِ(٣).

---

(١) ألفية ابن مالك ص١٦.

(٢) قال المرادي في الجنى الداني ص١٣٨: «لام التعريف، عند من جعل حرف التعريف أحاديًّا. وهم المتأخرون، ونسبوه إلى سيبويه. وذهب الخليل إلى أن حرف التعريف ثنائي، وهمزته همزة قطع، وصلت لكثرة الاستعمال. وهو مذهب ابن كيسان. وكان الخليل يسميه أل. ولا يقول: الألف واللام. واختار هذا القول ابن مالك». وينظر: التسهيل لابن مالك ص٢٠٣، والمفصل للزمخشري ص٤٤٩، وشرح ابن عقيل ١/١٧٧، وشرح الأشموني ١/ ١٦٥ والجنى الداني للمرادي ص١٩٣، وتوضيح المقاصد للمرادي ١/ ٤٦٠.

(٣) لأن النعت يتبع المنعوت في إعرابه، فإن أردت في هذا المثال نعت (غلام) فارفع (الفاضل)، وإن أردت نعت (محمد) فجر (الفاضل). ولهذا لما كان النعت للمضاف في قوله تعالى: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ ۝٢٧﴾ [الرحمٰن: ٢٧] رُفع، ولما كان للمضاف إليه جُرّ في قوله تعالى: ﴿تَبَارَكَ اسْمُ رَبِّكَ ذِي الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ ۝٧٨﴾ [الرحمٰن: ٧٨].

وكذلكَ المضافُ إلى أسماءِ الإشارةِ والاسمِ المعرَّفِ بـ(أل).

«والنَّكِرةُ: كلُّ اسمٍ شائعٍ في جنسِه لا يختصُّ به واحدٌ دونَ آخرَ».

النَّكِرةُ: اسمٌ شائعٌ في جنسِه، كقَولِكَ: رجلٌ، أو: امرأةٌ. فكلاهما نكرةٌ؛ لأنَّه اسمٌ شائعٌ في هذا الجنسِ. فمَن بلَغ مِنَ الذكورِ من بني آدمَ يقالُ له: رجلٌ، ولا يمكنُ أن تقول: (رجلٌ) وأنت تريدُ شخصًا بعينِه. فلفظ (رجل) وإن كانَ يُخْرِجُ النساءَ، إلا أنه يُدخلُ في هذا الوصفِ جميعَ مَن يُطلَقُ عليه هذا اللَّفظُ فيكونُ نكرةً، وكذا القولُ في (امرأة).

أمَّا (أسامةُ) فإنَّه وإن كان اسمًا شائعًا في جنسِه - جنسِ الأسودِ - كالنكرةِ، إلَّا أنَّه إذا أطلقَ أُريدَ به مُعيَّنٌ وهو جنسُ الأسدِ لا غيرَه من الأجناسِ.

«وتقريبُه كلُّ ما صلَح دُخُولُ الألِفِ واللامِ عليه نحوُ: الرجلُ والفرسُ».

كلُّ ما يصلحُ أن يدخلَ عليه (أل) فهو نكرةٌ، والمرادُ هنا (أل) التَّعرِيفيةُ لا غيرَها.

وقولُه: **«نحوُ: الرجلُ والفرسُ»** المرادُ قبلَ دُخُولِ (أل) عليهما، أمَّا بعدَ دُخُولِ (أل) فإنه لم يعدْ نكرةً، ولو قالَ: (رجلٌ وفرسٌ)، لكانَ أكثر مناسبةً، وكان المثالُ مطابقًا؛ لأنَّه يمثلُ لنكرةٍ، لا يمثلُ لمعرفةٍ.

❁ ❁ ❁

«بابُ العطفِ»

العطفُ هو الرُّجوعُ إلى الشَّيءِ بعدَ مُفارقَتِه والانصرافِ عنه[1]. تقولُ: هذا مُنعَطَفٌ، يعنِي فيه مثلُ ما يشبهُ الرجوعَ. ويقالُ: عطف الرجل إلى امرأته، إذا رَجَعَ إليها بعد أن صُرِف عنها.

«وحروفُ العطفِ عشرةٌ: وهي الواوُ والفاءُ وثمّ».

«الواو»: هي لمطلَقِ الجمعِ والتشريكِ، ولا تقتضِي ترتيبًا، فتعطفُ اسمًا على آخرَ، سواءٌ جاء معَه أو قبلَه أو بعدَه، فإذا قلتَ: (وُلِد زيدٌ وأبوه بمكةَ) فهذا ترتيبٌ على سبيلِ الترقِّي، وكذلكَ قولك: (زيدٌ وأبوه وجَدُّه كرامٌ).

وإذا أردتَ الترتيبَ على سبيلِ التدلّي تقولُ: (وُلد زيدٌ وابنُه بمكةَ) فتعطفُ المتأخِّرَ على المتقدِّمِ.

أما قولك: (وُلد زيدٌ وعمرٌو بمكةَ)، وقولك: (ذهب زيدٌ وعمرو)، فـ(الواوُ) هنا لا تفيدُ الترتيبَ، بل هي لمطلقِ الجمعِ والتشريكِ في الإسنادِ.

ومن المسائل الفقهية المتعلقة بهذه المسألة الترتيب بين أعضاء الوضوء المذكورة في قول الله - تعالى -: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمۡتُمۡ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغۡسِلُواْ وُجُوهَكُمۡ وَأَيۡدِيَكُمۡ إِلَى ٱلۡمَرَافِقِ وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ وَأَرۡجُلَكُمۡ إِلَى ٱلۡكَعۡبَيۡنِۚ﴾ [المائدة: ٦]؛ لأن العطف جاء فيها بالواو.

«الفاءُ» للترتيبِ مع التعقيبِ. فإذا كانَ الثاني يلي الأولَ مباشرةً دونَ

(١) ينظر: لسان العرب لابن منظور (٩/ ٢٤٩) (ع ط ف).

فصلٍ، جيء بالفاءِ، كما في قولِك: (دخَلَ زيدٌ فعمرٌو) فمعناه: أنَّ عمرًا لم يتأخَّرْ عن زيدٍ.

وإذا قلت: (تزوَّج زيدٌ فوُلِد له)، فمعناه: أنه لم يمكث إلَّا مدة الحمل فولد له: المدةَ المحددةَ تسعةَ أشهرٍ، على رأسِ تسعةِ أشهرٍ وُلِد له.

«ثم» للترتيبِ أيضًا؛ لكنها مع المهلةِ والتراخِي، فإذا قلت: (تزوّج زيدٌ ثم وُلِد له) فمعناه: أنه مكث فترة أكثر من مدة الحمل قبل أن يولد له.

أمَّا قولُ الشاعرِ[1]:

قـلْ لـلـذي سـاد ثـم سـاد أبـوه ... ثـم سـاد قـبـلَ ذلـكَ جـدُّه

فالمراد هنا مجرد ترتيب الجمل ولا يراد به ترتيب الوقائع إذ لا يُتَصوَّرُ أنَّ الابنَ سادَ الناسَ، ثم تلاه بعدَ ذلكَ أبوه، ثم تلاه بعد ذلكَ جدُّه.

«وَأَوْ، وأم، وإمَّا».

«أو» لها معانٍ، منها: التخييرُ، كقَولِكَ: (انكحْ هندًا أو أختَها)، وهذا تخييرٌ لا يجوزُ الجمعُ فيه بحالٍ.

ومن معانيها: الإباحة، كقَولِكَ: (جالِسِ الحسنَ أو ابنَ سيرينَ)، وهذه إباحة يجوز الجمع فيها بين الأمرين.

فالفرق بين التخيير والإباحة: امتناع الجمع بين المتعاطفين في التخيير، وجوازه في الإباحة[2].

---

(١) ينظر: نتائج الفكر للسهيلي ص١٩٦، وإعراب القرآن للباقولي ١/ ١٠٥، والجنى الداني للمرادي ص٤٢٨، ومغني اللبيب لابن هشام ص١٥٩، وشرح الأشموني ٢/ ٣٦٦.

(٢) ينظر: شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام ص٣٠٥، واللمحة لابن الصائغ ٢/ ٦٩٤، ٦٩٥، وشرح ابن عقيل ٣/ ٢٣٢، والجنى الداني للمرادي ص٢٢٨، وتوضيح المقاصد للمرادي ٢/ ١٠٠٨.

ومن معانيها الشكُّ، كقولِ الراوي: قال رسولُ الله ﷺ: «**وهل يَكُبُّ الناسَ فِي النَّارِ على وجوهِهم أو على مناخرِهم إِلَّا حَصَائِدُ أَلْسِنَتِهِمْ**»[(1)]. فشك الراوي بين اللفظين: (وجوههم) و(مناخرهم).

وتأتي للتقسيمِ، كقولك: (الكلمةُ اسمٌ أو فعلٌ أو حرفٌ).

وتأتي للإبهامِ، كما في قول الله - تعالى -: ﴿وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ [سبأ: ٢٤].

وتأتي للإضرابِ بمعنَى (بل)، كما في قَولِه - تعالَى -: ﴿قَالَ لَوْ أَنَّ لِي بِكُمْ قُوَّةً أَوْ ءَاوِيٓ إِلَىٰ رُكْنٍ شَدِيدٍ ﴿٨٠﴾﴾ [هود: ٨٠] - على قولِ من قالَ: إنَّها هنا للإضرابِ - أي: (بل آوِي إلى رُكْنٍ شديدٍ)، والذي يظهرُ هنا أنها للتقسيمِ، إمَّا كذا أو كذا.

وتأتي بمعنَى الواوِ، إذا لم يوجدْ لبسٌ، كما في قَولِه - تعالَى -: ﴿وَلَا عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ أَن تَأْكُلُواْ مِنۢ بُيُوتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ ءَابَآئِكُمْ﴾ [النور: ٦١].

قال ابنُ مالكٍ[(2)]:

خيِّرْ أبِحْ قسِّمْ بـ(أو) وأبهِمِ   واشْكُكْ وإضرابٌ بها أيضًا نُمِي

«أم» يُعطفُ بها بعدَ همزةِ التسويةِ، ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ٦]، ولا تأتي بعدَ همزةِ التسويةِ غيرُ (أم).

وقد تأتي (أم) بعدَ «هل» وإن كان الأصل أن تأتي بعدها (أو)، كما جاء

---

(١) أخرجه الترمذي في جامعه، كتاب الإيمان، باب ما جاء في حرمة الصلاة (٢٦١٦) (٥/ ١١، ١٢) وقال: «هذا حديث حسن صحيح»، وابن ماجه في سننه، كتاب الفتن، باب كف اللسان في الفتنة (٣٩٧٣) (٢/ ١٣١٤، ١٣١٥)، وأحمد في مسنده (٣٦/ ٣٤٤، ٣٤٥) (٢٠١٦) من حديث معاذ ﷺ.

(٢) ألفية ابن مالك ص٤٨.

في بعضِ رواياتِ حديثِ جابرٍ[1]: «هل تزوجتَ بكرًا أم ثيبًا؟».

«إمَّا» للتخييرِ كقَولِه تعالَى: ﴿فَإِمَّا مَنًّۢا بَعۡدُ وَإِمَّا فِدَآءً﴾ [محمد: ٤] هذا على القولِ بأن (إما) هي العاطفةُ والصَّوابُ أن العاطفةَ (الواو) الَّتي قبلَها.

«وبل، ولا، ولَكِنْ، وحتى في بعض المواضع».

«بل» للإضرابِ كقَولِكَ: (أكرِمْ زيدًا، بل عمرًا)، فأضرَبتَ عَن إكرامِ زيدٍ إلى إكرامِ عمرٍو.

«لا» تفيدُ النفيَ، كقَولِكَ: (جاء زيدٌ لا عمرٌو).

«لكن» للاستدراكِ، مثلُ: (ما جاء عمرٌو لكن زيدٌ)، و: (ما نجح زيدٌ لكن عمرٌو)، فيكون التقدير: (ما نجَح زيدٌ لكنْ نجَح عمرٌو).

«حتى» من حروف العطف لكن لا في جميعِ المواضعِ، ولدى النحاةِ مثالٌ، يجوزُ أن يُعربَ فيه ما بعدَ (حتى) على ثلاثةِ أوجهٍ، وهو: (أكلتُ السَّمكةَ حتَّى رأسها) فيجوز في (رأسها) ثلاثة أوجه: النصب: (حتى رأسَها)، فتكون (حتى) حينئذ عاطفة، والرفع على الابتداء: (حتَّى رأسُها)، والجر على أنها حرف جر: (حتَّى رأسِها)، ومن هذا قول الله - تعالى -: ﴿حَتَّىٰ مَطۡلَعِ ٱلۡفَجۡرِ﴾ [القدر: ٥].

قال ابنُ مالكٍ مشيرًا إلى أنها من حروف الجر[2]:

هاكَ حروفَ الجرِّ وهي من إلى حتَّى خلا حاشا عدا في عَن على

«فإن عطفتَ بها على مرفوعٍ رفَعْتَ، أو على منصوبٍ نَصَبْتَ، أو على مخفوضٍ خَفَضْتَ، أو على مجزومٍ جَزَمْتَ، تقولُ: (قام زيدٌ وعمرٌو)، و: (رأيتُ

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، باب استئذان الرجل الإمام، ٤/ ٦٢ (٢٩٦٧)، من حديث جابر بن عبد الله ﵄.

(٢) ألفية ابن مالك ص٣٤.

زيدًا وعمرًا)، و: (مررتُ بزيدٍ وعمرٍو)، و: (زيدٌ لم يقمْ ولم يقعدْ)».

قال ابنُ مالكٍ[1]:

يتبعُ في الإعرابِ الاسْماءَ الأُوَلْ   نـعـتٌ وتـوكـيـدٌ وعـطـفٌ وبـدلْ

فالمعطوفُ تابعٌ للمعطوفِ عليه في الإعرابِ، فإن كانَ المعطوفُ عليه مرفوعًا صارَ المعطوفُ مثلَه مرفوعًا تقول: (جاء زيدٌ وعمرٌو)، وإن كانَ منصوبًا صارَ مثلَه منصوبًا تقول: (رأيتُ زيدًا وعمرًا)، وإن كانَ مجرورًا صارَ مثلَه مجرورًا تقول: (مررتُ بزيدٍ وعمرٍو)، وإن كانَ مجزومًا صارَ مثلَه مجزومًا تقولُ: (زيدٌ لم يَقُمْ ولم يَقْعُدْ).

❁ ❁ ❁

(١) ألفية ابن مالك ص٤٤.

«بابُ التَّوكيدِ»

التَّوكيدُ بالواوِ، ويُقالُ بالهمزِ: التأكيدُ. وبالألفِ؛ أي: الهمزةِ المُسهَّلةِ: التاكيدُ. وهي لغاتٌ أفصحُها الواوُ، ثم الهمزُ ثم الألفُ، وهي مثل كلمة (التأريخُ) بالهمز وهذا هو الأصلُ، ويصح فيها التسهيل: التاريخُ، ويصح نطقها بالواو: التوريخُ.

«التَّوكيدُ تابعٌ للمؤكَّدِ في رفعِه ونصبِه وخفضِه وتعريفِه ويكونُ بألفاظٍ معلومةٍ». التَّوكيدُ تابعٌ للمؤكَّدِ في إعرابِه: رفعِه، ونصبِه، وخفضِه.

بألفاظٍ معلومةٍ محددةٍ، ليس فيها مجالٌ للاجتهادِ.

«وهي النَّفسُ والعَينُ».

فالنَّفسُ نحوُ قولك: (جاء محمدٌ نفسُه)، و: (رأيتُ محمدًا نفسَه)، و: (مررتُ بمحمدٍ نفسِه)، والعين نحو قولك: (جاء زيدٌ عينُه)، و: (رأيتُ زيدًا عينَه)، و: (مررتُ بزيدٍ عينِه). ولا بدَّ مِنَ اشتمالِ التأكيدِ على ضميرٍ يعودُ إلى المؤكَّدِ.

أمَّا قولُه ﷺ: **«إنَّ الله تجاوَزَ لأمَّتِي ما حَدَّثَتْ به أنفُسَها»**[1]. فهذا ليس من بابِ التأكيدِ؛ فـ(حدَّثَتْ): فعل ماضٍ، والفاعلُ ضميرٌ مستترٌ تقديرُه هي، و(أنفسَها): مفعولٌ به منصوب.

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، في كتاب الأيمان والنذور، باب إذا حنث في اليمين، ٨/ ١٣٥ (٦٦٦٤)، ومسلم في صحيحه، في كتاب الإيمان، باب تجاوز الله عن حديث النفس، ١/ ١١٦ (٢٠١/ ١٢٧)، من حديث أبي هريرة ﷺ.

«وكلٌّ وأجمعُ وتوابعُ أجمعَ وهي: أَكْتَعُ، وأَبْتَعُ، وأَبْصَعُ».

كلٌّ نحوُ قولك: (أكلتُ الرغيفَ كلَّه)، والتأكيدُ بـ(كلٌّ) يأتي لمتعدِّدِ الأجزاءِ، فلا يمكنُ أن يأتيَ لغيرِ متعددِ الأجزاءِ، فلا نقولُ: (رأيتُ زيدًا كلَّه)، وأجمعُ نحو قولك: (شربتُ الماءَ أجمعَه، أو أجمعَ).

وتقول في توابعِ أجمعَ: أكتعُ وأبصعُ وأبتعُ، كقولك: (جاء القومُ أجمعونَ أكتعونَ أبصعونَ أبتعونَ)، وعندَ البصريِّين لا يصحُّ أن يكونَ التوكيدُ للنكرَةِ؛ لأنَّ جميعَ ألفاظِ التَّوكيدِ معارفُ، والمعارفُ لا تؤكِّدُ النَّكِراتِ، ويجوزُ عندَ الكوفيِّين بشرطِ أن يكونَ المؤكَّدُ محدودًا والتوكيدُ من ألفاظِ الإحاطةِ، كقولِك: صمْتُ شهرًا كلَّه[(١)]، ومثالُه مِن شواهدِ العربيةِ قولُ الشاعرِ[(٢)]:

يا ليتني كنتُ صبيًّا مُرْضَعا تحملُني الذَّلفاءُ حولاً أكتَعا

معناه: حولاً كاملاً، فـ(حولاً): نكرةٌ؛ لكِنَّه محدودٌ معلومُ الطَّرفين الأصل في (أجمع) وتوابعه أن يتقدمها (كل) ويكون من باب تقوية التوكيد، كما في قول الله - تعالى -: ﴿فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴿٣٠﴾﴾ [ص: ٧٣]، وقد يؤكد بهن وإن لم يتقدم (كل)، كما في قول الله - تعالى -: ﴿فَبِعِزَّتِكَ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [ص: ٨٢]، وقوله - تعالى -: ﴿لَمَوْعِدُهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الحجر: ٤٣].

وكذلك توابع (أجمع) قد يؤكد بها دون أن يسبقها (أجمع) و(أجمعون)، كما في قول الشاعر[(٣)]:

(١) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٢٩٦، وأوضح المسالك لابن هشام ٣/ ٢٩٨، والتصريح للأزهري ٣/ ٥١٨.

(٢) الرجز بدون نسبة في العقد الفريد لابن عبد ربه ٤/ ٤٩، وضرائر الشعر لابن عصفور ص٢٩٤، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٣/ ١١٧٣، ١١٧٨، واللمحة في شرح الملحة لابن الصائغ ٢/ ٧٠٩، ٧١١، وشرح ابن عقيل ٣/ ٢١٠، ٢١١، وشرح الأشموني ٢/ ٣٤١، وهمع الهوامع للسيوطي ٣/ ١٦٧، ١٧٠.

(٣) تقدم في الحاشية السابقة.

يـا لـيـتـنـي كـنـتُ صـبـيًّـا مُـرضَـعـا   تـحـمـلُـنـي الـذَّلْـفـاءُ حـولاً أكـتـعـا

التوكيد بهذه الألفاظ المعلومة التي ذكرها المؤلف يسمى توكيدًا معنويًّا، ويقابله التوكيد اللفظي وهو تكرار اللفظ، وقد يكون اللفظ المكرر اسمًا كما في قولك: (زيدٌ زيدٌ قامَ)، أو حرفًا، كما في قولك: (لا لا) و: (نَعَمْ نَعَمْ)، أو جملة كما في قَولِ الشاعرِ(١):

فَـأَيْـنَ إِلَـى أَيْـنَ الـنَّـجَـاةُ بِـبَـغْـلَـتِـي   أَتَاكِ أَتَاكِ اللَّاحِقُونَ احْبِسِ احْبِسِ

ومنه قول المؤذن: (قد قامتِ الصلاةُ قد قامتِ الصلاةُ).

أما قولُ المؤذنِ: (اللهُ أكبَرُ اللهُ أكبَرُ) فليس مِن بابِ التَّوكيدِ لكنه إنشاءٌ لذكرٍ جديدٍ، وكذلكَ قولُ الرجلِ لزَوجَتِه: (أنت طالقٌ طالقٌ طالقٌ).

والتَّوكيدُ اللَّفظيُّ يأتي باللفظِ نفسِه، كما في الأمثلة السابقة وبالمرادفِ، فتقولُ: (قعد جلس زيدٌ).

ويجوز تكرارُ التَّوكِيدِ اللفظي، وتكراره يُفيدُ القوةَ في التأكيدِ فإذا قلتَ: (نافعٌ ثقةٌ ثقةٌ ثقةٌ) كان ذلك أقوى من قَولِكَ: (نافعٌ ثِقةٌ ثقةٌ) فقط. وقد وجد من كرر لفظة: (ثقة) مؤكدًا لها إلى أن أوْصلها إلى تسعِ مَراتٍ(٢).

ويكونُ التَّأكيدُ بالاتباعِ، كقَولِكَ: (فلانٌ ثِقةٌ نِقةٌ)، و: (فلانٌ ضَعيفٌ نَعيفٌ) فهذا إتْبَاعٌ، لكنَّه فِي الوَقتِ نَفسِهِ تأكيدٌ.

أما التأكيدُ باللفظِ المُغايِرِ كمَا إذا قلتَ: (زيدٌ عدلٌ ضابطٌ)، فليس بتأكيدٍ، بل هو تَعدُّدٌ للخبرِ، فالضَّبطُ غَيرُ العدالةِ.

---

(١) البيت دون نسبة في الخصائص لابن جني ٣/ ١٠٥، ١١١، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٢/ ٦٤٢، ٣/ ١١٨٥، وشرح قطر الندى لابن هشام ص٢٨٩ - ٢٩١، وشرح ابن عقيل ٣/ ٢١٤، وشرح الأشموني ١/ ٤٥١، وهمع الهوامع للسيوطي ٣/ ١٢٥، ١٧٣.

(٢) ينظر: فتح المغيث ٣/ ٢٧٩، قال السخاوي: «وأكثر ما وقفنا عليه من ذلك قول ابن عيينة: حدثنا عمرو بن دينار، وكان ثقة ثقة تسع مرات، وكأنه سكت لانقطاع نفسه».

«بابُ البَدَلِ»

البدلُ وهُوَ الأخيرُ مِنَ التَّوابعِ الَّتي تَتْبَعُ في إعرابِها ما قبلها.

«إذا أُبْدِلَ اسمٌ مِنَ اسمٍ أو فعلٌ مِن فعلٍ تَبِعَه في جميعِ إعرابِه».

فإذا قلتَ: (جاءَ زيدٌ أخُوكَ)، و: (رأيْتُ زيدًا أخاكَ)، و: (مررْتُ بزيدٍ أخيكَ)، فإن البدلَ من زيدٍ وهو: (أخ) تَبِعَه في إعرابِه رفعًا، ونصبًا، وجرًّا.

وكذلكَ إذا أُبْدِل فعلٌ مِن فعلٍ، كما في قول الله - تعالَى -: ﴿يَلْقَ أَثَامًا ۝ يُضَٰعَفۡ لَهُ ٱلۡعَذَابُ﴾ [الفرقان: ٦٨، ٦٩] فـ(يلق) المُبدَلُ منه مجزوم، و(يضاعف) البدلُ مجزومٌ مِثلُهُ؛ لأنَّ (يلق أثامًا) هُوَ بمعنى (يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ).

«وهُوَ أربعةُ أقسامٍ: بَدَلُ الشَّيْءِ مِن الشَّيْءِ، وَبَدَلُ الْبَعْضِ مِنَ الْكُلِّ، وَبَدَلُ الِاشْتِمَالِ، وَبَدَلُ الْغَلَطِ، نَحْوَ قَوْلِكَ: قَامَ زَيْدٌ أَخُوكَ، وَ: أَكَلْتُ اَلرَّغِيفَ ثُلُثَهُ، وَ: نَفَعَنِي زَيْدٌ عِلْمُهُ، وَ: رَأَيْتُ زَيْدًا اَلْفَرَسَ».

البدلُ أربعةُ أقسامٍ: بدلُ الكلِّ مِنَ الكلِّ[(١)]، وبدلُ البعضِ من الكلِّ، وبدلُ الاشتمالِ، وبدلُ الغلطِ. فالمِثالُ الأوَّلُ الَّذي ذكَرَه المؤلف: (قَامَ زَيْدٌ

(١) الكلّ من الكلّ، والبعض من الكلّ. الكلّ والبعض والغير أكثر أئمّة اللّغة على منع دخول (أل) على هذه الألفاظ، فلا نقول: (الكلّ، البعض، الغير)، وجمهور أهل التّحقيق من أهل العربيّة منع دخول (أل) على هذه الألفاظ، وأجازها بعضهم واستعملوها بكثرةٍ. وقد أجاز مجمع اللّغة العربيّة دخول (أل) في الغير، وإن كان الأصل فيها المنع؛ لأنّها لا تتعرّف ولا تستفيد التّعريف؛ لأنّها مغرقةٌ في العموم والإبهام.

أَخُوكَ) للقسم الأول: بدلِ كُلٍّ مِن كُلٍّ؛ لأنَّ (زيدًا) هُو نفسه (أخوكَ)، لا يَنقُصُ مِنه شَيءٌ. والمِثالُ الثَّاني: (أكلْتُ الرَّغِيفَ ثُلُثَه) للقسم الثاني: بدلِ بَعضٍ مِن كُلٍّ؛ لأنَّكَ لم تأكُلْ الرَّغيفَ كاملاً. والمِثالُ الثَّالثُ: (نَفَعَنِي زيدٌ عِلمُهُ) للقسم الثالث: بدلِ اشتِمالٍ؛ لأنَّ زيدًا يشتمل على علمه.

والفَرقُ بَينَ بدلِ البعضِ وبدلِ الاشتِمالِ، أنَّ البَعضَ جُزءٌ مِنَ المبدلِ منه، أمَّا الاشتِمالُ فهو الوَصْفُ الَّذي يَشتَمِلُ عليه المُبدلُ منه.

والمثال الرابع: رَأَيْتُ زَيْدًا الْفَرَسَ، للقسم الرابع: بدل الغَلَطِ؛ لأنك أَرَدْتَ أَنْ تَقُولَ رَأَيْتُ الْفَرَسَ فسَبَقَ لِسانُكَ إلى زيدٍ، فَغَلِطْتَ فَأَبْدَلْتَ زَيْدًا مِنْهُ، وليس معنَى بدلِ الغَلَطِ الإضرابَ فلا يَصلُحُ أن تُحِلَّ محلَّه العَطْفَ بـ(بل)، فتقولَ: (رأيْتُ زيدًا بَلِ الفرسَ).

والفرقُ بينهما أنَّ المُتكلِّمَ في بدلِ الغَلَطِ ليسَ في نيَّتِهِ أن يَذكُرَ الغَلَطَ، وإنما الغَلَطُ لسَبقِ لسانِه، أمَّا الإضرابُ ففِي نِيَّةِ المُتكلِّمِ أن يَذكُرَ المُضرَب عنه، ثُمَّ يَنتَقِلُ مِنه إلى غَيرِه.

وكُلُّ ما يَصلُحُ أن يكونَ بدَلاً يَصلُحُ أن يكونَ عطفَ بَيانٍ، إلَّا فِي المَسائِلِ الَّتي نَصَّ علَيْها أهل اللغة[1].

❁ ❁ ❁

(١) ينظر: اللباب للعكبري ١/٤٠٩، وشرح ابن عقيل ٣/٢٢١، وهمع الهوامع ٣/١٦١.

«بابُ مَنصُوباتِ الأسمَاءِ»

«المَنصُوباتُ خَمسَةَ عَشَرَ: وَهِيَ المَفعُولُ بِهِ، وَالمَصدَرُ، وَظرْفُ الزَّمانِ وَظَرْفُ المَكانِ، وَالحالُ، وَالتَّمييزُ، وَالمُستَثنَى، وَاسمُ لَا، وَالمُنادَى، وَالمَفعُولُ مِن أَجلِهِ، وَالمفعُولُ مَعَهُ، وَخَبرُ كانَ وَأَخَوَاتِها، وَاسمُ إِنَّ وَأَخَوَاتِها، وَالتَّابِعُ لِلمَنصُوبِ، وَهُوَ أربَعَةُ أشيَاءَ: النَّعتُ وَالعَطفُ وَالتَّوكِيدُ وَالبَدَلُ».

لَمَّا فَرَغَ المُؤَلِّفُ مِنَ المَرفُوعَاتِ، وَمَا يَتبَعُ هَذِهِ المَرفُوعَاتِ، شرع في الكلام على المنصوبات.

المَنصُوباتُ فِي الجُملَةِ فَضْلَاتٌ وَلَيسَتْ عُمَدًا، ومعنى ذلك: أن الجمل تتم بدونها، وقُدِّمَت المنصوباتُ على المجروراتِ في الذِّكرِ لمشابَهتِها للمرفوعاتِ، وذلك من وجهين:

الأوَّلُ: أنَّها تنوبُ عن المرفوعاتِ أحيانًا كنائبِ الفاعلِ، فأصلُه المفعولُ به وهو منصوبٌ.

الثاني: أنَّ العاملَ في المنصوباتِ أفعالٌ غالبًا كما في المرفوعاتِ، والعاملُ في المجروراتِ غيرُ الأفعالِ.

هناك فرقٌ بينَ (المنصوبِ) و(المفتوحِ)؛ فالمنصوبُ يُطلَقُ على المعربِ؛ لأنَّ النصبَ علامةُ الإعرابِ. وأمَّا المفتوحُ فيعبرُ به عن المبنيِّ؛ لأنَّ الفتحَ علامةُ البناءِ، فالاسمُ المفتوحُ قد يكونُ مرفوعًا، وقد يكونُ منصوبًا، وقد يكونُ مجرورًا.

«خَمسَةَ عَشَرَ» وقد ذَكَرَ المُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ أنَّ المَنصُوباتِ خَمسَةَ عَشَرَ، عَلَى

سَبِيلِ الإجمَالِ. وَفَائِدَةُ ذِكْرِ الرَّقْمِ أنْ يفصل المحْصور بَعدَ الإِجمَالِ، ولأنَّ ذِكْرَ الرَّقْمِ يُعِينُ مَن يُرِيدُ الحِفظَ، فلو علمْتَ أنَّ المعدودَ خمسةَ عشرَ فلا يضيعُ منها شيءٌ عندَ عدِّها، ولكن لو حفظْتَها بدونِ الرقمِ فقد يسقُطُ منها شيءٌ عندَ سردِها.

«وهي: المفعول به، والمَصدَر، وظَرْفُ الزمان، وظرفُ المكان، والحالُ، والتمييزُ، والمُستَثنَى، واسم لا، والمُنادَى، والمفعولُ من أجلِهِ، والمفعول مَعَهُ، وخَبَرُ كان وأخواتها، واسم إنَّ وأخواتها، والتابع للمنصوب، وهو أربعة أشياء: النعت، والعطف، والتوكيد، والبدل».

بعد أن ذكر المؤلف أن المنصوبات عددها خمسة عشر عدَّها وذكر أربعة عشر.

فحاول كثير من الشراح أن يعتذر للمؤلف ويسوِّغ له، فقالوا: إن بعض الأقسام تضم إلى بعض، وتعد التوابع أربعة لا واحدًا، ولكن هذا مخالف لما مشى عليه المؤلف في عد التوابع شيئًا واحدًا في باب المرفوعات.

والصحيح أن المؤلف ترك واحدًا، وقد أدْلَى الشُّرَّاحُ كلٌّ بِدَلوِهِ، فمِنهُم مَن قالَ: إنَّه ترَك المَنصُوبَ عَلَى نَزعِ الخَافِضِ. وَمِنهُم مَن قالَ: إنَّه تَرَكَ مَفعُولَ ظَنَّ وَأَخَوَاتِهَا. وهو الأقرَبُ؛ لأنَّ المَنصُوبَ عَلَى نَزعِ الخَافِضِ خِلَافُ الأصلِ.

«المَفعُولُ بِهِ»، الأوَّلُ مِن هَذِهِ المَنصُوباتِ: المَفعُولُ بِهِ. وبدَأ بالمَفعُولِ بِهِ لأنَّه أكثرُ المنصوباتِ تَدَاوُلاً، فالجملةُ الفعليةُ يكونُ تركيبُها في الأغلبِ من: فِعلٍ وَفاعلٍ وَمفعُولٍ به، فَالأَفعَالُ المُتَعدِّيَةُ كَثِيرَةٌ جِدًّا وهي تتطلَّبُ مفعولاً به أو أكثرَ، ومن ثَمَّ كانَ المَفعُولُ بِهِ أكثرُ المنصوباتِ تَدَاوُلاً.

وقَد يقولُ قائِلٌ: لِمَاذَا لَا يُقَدَّمُ المَصدَرُ الَّذِي هُوَ أصلُ المَادَّةِ وهو مَفعُولٌ مُطلَقٌ ولأنَّه غَيرُ مُقَيَّدٍ بِحَرفٍ، بخلاف غيره فإنه مُقَيَّدٌ، كمَفعُولٍ بِهِ أَو مَفعُولٍ فِيهِ، أو مَفعُولٍ مَعَهُ؟

فيقالُ: إن المصدرَ (المفعول المطلق) أصلُ المادةِ عند البصريين ثم يتفرعُ منه الفعلُ، والفاعلُ، والمفعولُ به، ولذا كان البدء به عندهم أولى. أما الكوفيون فإن أصلَ المادةِ عندهم الفعلُ، ولذا كان البدءُ في المنصوبات بأهم مقتضياته، وهو المفعولُ به، أولى.

فالمُؤَلِّفُ - ابنُ آجُرُّومَ - جَارٍ عَلَى طَرِيقَةِ الكُوفِيِّينَ، حَيثُ جعل الأَصْلَ الفِعْلَ، وَالفِعْلُ يَتطلَّبُ فَاعِلاً، وَيتطلَّبُ مَنْ وَقَعَ عَلَيهِ هذَا الفِعلُ الَّذِي هُوَ المَفعُولُ به؛ فَلذَلِكَ قَدَّمَ المَفعُولَ بِهِ، ولما ذُكِرَ من قبل أنَّه يَكثُرُ وُقُوعُهُ.

❁ ❁ ❁

«بابُ المَفعُولِ بِهِ»

«وَهُوَ الاسمُ المَنصُوبُ الَّذِي يَقَعُ بِهِ الفِعلُ».

وكانَ الأولى أن يقولَ: (الَّذِي يَقَعُ عَلَيهِ الفِعلُ)؛ لأنَّ الوقوع يكون من الأعلى، فيعدى بـ(على) التي هي للاستعلاء، فكان التعبير بـ (عَلَيهِ) أوْلَى مِن التعبير بـ (بِهِ)، وَلكن لا يجوز أن نُغَيِّرَ مَا كَتَبَ المُؤَلِّفُونَ إلَّا بِدَلِيلٍ، والذِي فِي الكِتابِ (بِهِ).

أدخَلَ المؤلف الحُكمَ فِي الحَدِّ وَقَد ذَكَرنَا مِرَارًا أنَّ هذَا مَردُودٌ؛ لأنَّ الحُكمَ فَرعٌ عَنِ التَّصَوُّرِ، والتصور لم يتم بعد.

«نحو: ضَرَبتُ زَيدًا، وَرَكِبتُ الفَرَسَ»، فـ(ضَرَبتُ): فِعلٌ وَفاعِلٌ، وَ(زَيدًا): مَفعُولٌ بِهِ مَنصُوبٌ وَعَلَامةُ نَصبِهِ الفَتحَةُ الظاهِرَةُ. والمثال الثاني مثله. وَقَد مَثَّلَ المؤلف بِهَذَينِ المِثَالَينِ للاسم الظاهر مما يَعقِلُ وَمما لَا يَعقِلُ.

«وهو قسمان: ظاهر، ومُضمَر، فالظاهر ما تقدم ذكرُه، والمضمر قسمان: مُتَّصِل، ومُنفَصِل». ضابط المتصل ألا يتقدم على عامله وألا يَقَع بَعدَ (إلَّا) فِي حَالِ الاختِيَارِ، بخلاف المنفصل فَيَتقدَّمُ عَلَى عَامِلِهِ وَيَقعُ بَعدَ (إلَّا).

والضميرُ المستترُ في حكمِ المتصلِ فلا يتقدَّمُ على عاملِه.

«فالمتصل اثنا عشر، وهي: ضربَنِي، وضَرَبَنا، وضَرَبَكَ، وضَرَبَكِ، وضَرَبَكُما، وضَرَبَكُم، وضَرَبَكُنَّ، وضَرَبَهُ، وضَرَبَهَا، وضَرَبَهُمَا، وضَرَبَهُم، وضَرَبَهُنَّ». المُتَّصِلُ اثنَا عَشَرَ؛ لأنَّ الضَّمَائِرَ ثَلَاثَةٌ، مُتَكَلِّمٌ وَمُخَاطَبٌ وَغَائِبٌ. وضَمِيرُ المُتكلِّمِ إمَّا أنْ يَكونَ مُنفَرِدًا بِنَفسِهِ، وإمَّا أن يكونَ مَعَهُ غَيرُهُ،

وَالمُخاطَبُ لَهُ خَمسُ حَالَاتٍ: المُفرَدُ، وَالمُفرَدَةُ، وَالمُثَنَّى، وَجَمعُ الذُّكُورِ، وَجَمعُ الإنَاثِ، والغائبُ له خمسُ حالات كذلك، فيكونُ المجموع اثني عَشَرَ ضَمِيرًا مُتَّصِلاً: اثنَانِ لِلمُتكلِّمِ، وَخَمسَةٌ لِلمُخَاطَبِ، وَخَمسَةٌ لِلغَائِبِ.

مثَّل لها المؤلف: فـ(ضَرَبنِي) لِلمُتَكلِّمِ وَحدَهُ، و(ضَرَبنَا) لِلمُتكلِّمِ وَمَعَهُ غَيرُهُ أو لِلمُعَظِّمِ نَفسَهُ أو مَنْ يُرِيدُ تَأكِيدَ الفِعلِ؛ لأنَّ العَربَ تُؤَكِّدُ فِعلَ الواحِدِ بِضَمِيرِ الجَمعِ.

و(ضَرَبكَ) لِلمُخَاطَبِ المُذَكَّرِ المُفرَدِ، و(ضَرَبكِ) لِلمُخَاطَبَةِ المُؤَنَّثَةِ المُفرَدَةِ، و(ضَرَبكُمَا) لِلمُخَاطَبِ المُثَنَّى مُطلقًا ذَكَرًا كانَ أو أُنثَى، و(ضَرَبكُم): لِجَمعِ المُخَاطَبِينَ، وَ(ضَرَبكُنَّ) لِجَمعِ المُخَاطَباتِ. وَقُلْ مِثلَ هذَا فِي ضَمَائِرِ الغَيبَةِ.

«والمنفصل اثنا عشر، وهي: إيَّاي، وإيَّانا، وإيَّاكَ، وإيَّاكِ، وإيَّاكما، وإيَّاكم، وإيَّاكُنَّ، وإيَّاه، وإيَّاها، وإيَّاهما، وإيَّاهم، وإيَّاهُنَّ» فالضمَائِرُ المُتَّصِلَةُ اثنَا عَشَرَ ضميرًا أيضاً، تقولُ: إيَّايَ ضرَب، وَإيَّانَا ضرَب، وَتقولُ: إيَّاكَ ضرَب، وَإيَّاكِ ضرَب، وَإيَّاكُمَا ضرَب، وَإيَّاكُم ضرَب، وَإيَّاكُنَّ ضرَب، وَتقولُ: إيَّاه ضرَب، وَإيَّاهَا ضرَب، وَإيَّاهُمَا ضرَب، وَإيَّاهُم ضرَب، وَإيَّاهُنَّ ضرَب، متقَدِّمًا عَلَى عَامِلِهِ، على خلافِ المُتَّصِلِ.

وتقديمُ المفعولِ على الفاعلِ نوعان: جائزٌ، نحوُ: (أكرَمَ محمدًا زيدٌ)، وفي التنزيلِ قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ جَآءَ ءَالَ فِرْعَوْنَ ٱلنُّذُرُ ﴿٤١﴾﴾ [القمر: ٤١]. وواجبٌ في مسألتين:

إذا اتصلَ بالفاعلِ ضميرُ المفعولِ، نحوُ: ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ بِكَلِمَٰتٍ﴾ [البقرة: ١٢٤].

أن يُحصَرَ الفاعلُ، نحوُ: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا۟﴾ [فاطر: ٢٨].

وقد يجِبُ عكسُ ذلك: (أي: تقديمُ الفاعلِ على المفعولِ)، وذلك في مسألتين:

أن يُحصَرَ المفعولُ، نحو: (إنَّما ضرَبَ زيدٌ عمرًا).

أن يُخشَى التباسُ الفاعلِ بالمفعولِ؛ لخفاءٍ في إعرابِهما، ولا قرينةَ تُحدِّدُ الفاعلَ من المفعولِ، نحوُ: (ضرَبَ موسَى عيسَى). فإن وُجِدَت قرينةٌ جازَ تقديمُ المفعولِ، نحوُ: (أرضَعَت الصُّغرى الكُبرى)، حيثُ لَا يُمكِنُ أنْ يقال: إنَّ الصُّغرَى هِيَ الفَاعِلُ، ونحو: (أكل الكُمَّثرى موسى) إذ لَا يُمكِنُ أنْ يكونَ مُوسَى هُوَ المَأكُولُ.

❁ ❁ ❁

«بابُ المصدرِ»

المراد به هنا: المفعول المطلق، وبَينَ المصدرِ والمفعولِ المُطلقِ عُمومٌ وخُصوصٌ وجهيٌّ، فالمصدر أعمُّ من المفعول المطلق من حيث إنَّه يأتي منصوبًا ومرفوعًا ومجرورًا، أما المفعول المطلق فلا يأتي إلا منصوبًا. وأخصُّ منه من حيث إنه قد يكون هو المفعول المطلق، وقد يكون المفعول المطلق ما ينوب عن المصدر مما يدُلُّ عليه كصفةٍ، أو عددٍ، أو ألفاظٍ مُضافةٍ إليه مثل: (كُلّ) و(بعضٍ)، وغيرها[1]. وقد رأى بعض النحويين أوْلوِيَّة البدء بالمصدر في المنصوبات خلافًا لبعضهم الآخر، ومرجع ذلك إلى الخلاف بين الكوفيِّين والبصريِّين في الأصلِ الاشتقاقيِّ، فعندَ الكوفيِّينَ الأصلُ هو الفعلُ، والمصدرُ مُشتَقٌّ مِنه فيكون المصدرُ مشتملاً على الأصل وزيادةٍ، وعند البَصريِّينَ المصدرُ هُو الأصلُ فيُقدَّم على فروعه التي اقترنتْ بزمن أو غيره، وهُوَ الَّذي يُرَجِّحُهُ ابنُ مالكٍ في قوله[2]:

بمثلِه أو فعلٍ أو وصفٍ نُصِبْ   وكونه أصلاً لهذين انتُخِبْ

فكَونُ المصدر أصلاً للفعلِ أو المُشتَقِّ يَجعَلُهُ الأوَّلَ فِي تَصاريفِ الكَلِمَةِ، فـ(الضرَبُ) هُوَ الأصلُ، يُشتَقُّ مِنه: ضرَب، ويَضرِب، وضارِبٌ، ومَضرُوبٌ. فقدَّم المصدرَ علَى فُرُوعِهِ لكونه خاليًا من الزيادات كالاقتران بالزمن، وصاحب الحدَثِ.

(١) ألفية ابن مالك ص٢٩.

(٢) ينظر: شرح قطر الندى وبل الصدى ص٢٢٥.

«المصدرُ هُوَ الاسمُ المنصوبُ الَّذي يَجِيءُ ثَالثًا في تَصرِيفِ الفِعلِ».

يُستدْرَك على كلام المؤلف أنه ليس كُلُّ مَصدَرٍ منصوبًا إذ يمكن أن تقول: (يُعجِبُنِي ضَرْبُكَ زَيدًا)، فهذا مَصدرٌ مرفوعٌ، و: (عَجِبْتُ مِن ضَرْبِكَ زَيدًا) وهذا مصدر مجرورٌ.

«الاسمُ المنصوبُ الَّذي يَجِيءُ ثَالثًا في تَصرِيفِ الفِعلِ» هو المصدرُ الصَّرِيحُ، ولِذا كانَ الأَوْلى أن يقول المؤلف: (المفعولُ المُطلقُ هو الاسمُ المنصوبُ. . .)؛ لِكَي يُطابقَ المعرَّف التعريف المذكور، حيث إن المصدرَ قد يأتِي منصوبًا وقد يأتِي غَيرَ مَنصوبٍ بخلاف المفعول المطلق فلا يأتي إلا منصوبًا.

«الذي يأتي ثالثًا لتصريفِ الفعل، نحوُ: ضرَب يَضرِب ضربًا».

المادَّةُ المتصَرِّفَةُ أوَّلُ تَصرِيفِها المَاضِي، ثُمَّ المضارِعُ، ثُمَّ المصدرُ، كما تقولُ: (ضرَب يضرِبُ ضرْبًا). فـ(ضرَب) هُوَ الماضي، و(يَضرِبُ) هُوَ المضارِعُ، و(ضرْبًا) هُوَ المصدرُ.

«وهُوَ علَى قِسمَينِ: لَفظِيٍّ وَمَعنَوِيٍّ فإنْ وافقَ لفظُهُ لفظَ فعلِهِ، فهو لفظيٌّ نحو: قتلْتُهُ قتْلاً».

والمصدرُ اللَّفظِيُّ كقَولِكَ: (قتلته قتلاً) فيتَّفِقُ المصدر هنا معَ فِعلِه المشتَقِّ منه فِي لفظِه ومعناه.

«وإنْ وافقَ معنَى فعلِهِ دونَ لفظِهِ، فهو معنويٌّ نحو: جلسْتُ قعودًا، وقمْتُ وقوفًا، وما أشبه ذلكَ».

والمصدر المعنَوِيُّ كقَولِكَ: (قَعَدَ جُلُوسًا)، أو: (جلَسَ قُعُودًا)، علَى القَولِ بأنَّ النَّاصِبَ للمصدرِ هو الفعلُ المذكورُ. أمَّا علَى القَولِ بأنَّ النَّاصبَ له فعلٌ مُقدَّرٌ مِن لفظِه، بحيث يكون التقدير في المثال السابق: (جلَسَ قَعَدَ قُعُودًا) فيكونُ المصدر لفظيًّا. وهذا القول هو قول مَن يَنفِي التَّرادُفَ فِي اللُّغةِ[1].

---

(١) ذكر أبو هلال العسكري في كتاب الفروق اللغوية فروقًا دقيقة بين كلمات لا يتصور الإنسان أن بينها فرقًا، وقد يطلقها المتحدث ويريد المرادف. أفاده الشارح.

«بابُ ظَرفِ الزَّمانِ وظَرفِ المكانِ»

الظَّرفُ لغةً: الوِعَاءُ[1]، فيقال في تَعرِيفِ الآنِيَةِ عِندَ أهلِ العِلمِ: الظُّرُوفُ والأوعِيَةُ. وهذا مِمَّا اتَّفَقَتْ فِيه الحَقائِقُ الثَّلَاثُ: اللغوية، والشرعية، والعرفية، فالإناءُ حَقِيقَتُه اللُّغوِيَّةُ الوِعَاءُ، وحقيقَتُه الشَّرعِيَّةُ الوِعَاءُ، وحقيقَتُه العُرفِيَّةُ الوِعاءُ.

وينقَسِمُ الظَّرفُ إلى قِسمَينِ: ظَرفِ زَمانٍ، وظَرفِ مكانٍ، ويُسَمَّى كُلٌّ مِنهُما المفعُولَ فِيهِ، و(في) هِيَ الدَّالَّةُ علَى الظَّرفِيَّةِ.

«ظَرْفُ اَلزَّمَانِ هُوَ اسْمُ اَلزَّمَانِ الْمَنْصُوبُ بِتَقْدِيرِ «فِي» نَحْوُ: اليَوْمَ».

ظرفُ الزَّمانِ الَّذي تضَمَّنَ معنَى (في) الدَّالَّةِ علَى الزَّمنِ، حُكمُهُ النَّصبُ باطِّرادٍ، كما في قولِهِ - تَعَالى -: ﴿ٱلۡيَوۡمَ أَكۡمَلۡتُ لَكُمۡ دِينَكُمۡ﴾ [المائدة: ٣]، وقَولِكَ: (قَدِمتُ اليومَ).

لكنْ إذا قُلتَ: (يومُ الجُمُعةِ يومٌ مُباركٌ) صارَ مُبتدَأً وَخَبَرًا، فلَيسَ بِظَرْفٍ؛ لأنَّه خَرَجَ مِن تَقدِيرِ (في).

أمَّا قَولُ النَّبِيِّ ﷺ: **«مَنْ حَجَّ للهِ فلَمْ يَرفُثْ ولم يَفْسُقْ رَجَعَ كيَومَ وَلَدَتْه أُمُّهُ»**[2]، فـ(يوم) مبني علَى الفَتحِ في مَحَلِّ جَرٍّ؛ لأنَّه أُضِيفَ إلى جمُلةٍ صدرُها مَبنِيٌّ.

---

(١) ينظر: تاج العروس للزبيدي ٢٤/ ١١١.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الحج، باب فضل الحج المبرور (١٥٢١) ١٣٣/٢، من حديث أبي هريرة ﷺ.

«اليومَ، وَاللَّيْلَةَ، وغُدوَةً وبُكْرَةً».

هذِهِ كُلُّها ظُرُوفُ زمانٍ منصوبةٌ علَى الظَّرفِيَّةِ؛ لأنَّها بتقديرِ (في)، سواءٌ كانَتْ مَحصُورةً أو غَيرَ مَحصورةٍ، فـ(اليومَ) مَحصورٌ فيما بين طُلُوعِ الفَجرِ إلى غُرُوبِ الشَّمسِ، و(اللَّيلَ) فيما بين غُرُوبِ الشَّمسِ إلى طُلُوعِ الفَجرِ، أما (حين)، و(فترة) فغير محصورين في وقت معلوم. وسَواءٌ أُضِيفَت أو لم تُضَفْ كما لو قُلتَ: صُمْتُ يومًا. أو: صُمْتُ يَومَ الجُمُعةِ، و: اعْتَكفْتُ ليلةً، أو: اعْتَكَفْتُ لَيلةَ الجُمُعةِ. ومن المضاف قولُ النَّبِيِّ ﷺ: «يَنزِلُ الرَّبُّ - جل وعلا عَشِيَّةَ عَرَفَةَ»(١) فـ(عشية) ظَرفٌ؛ لأنَّه بتقديرِ (في).

«وبكْرةً وسَحَرًا وغَدًا».

إذا أضيف السَّحَرُ لِيَومٍ بعَينِه أو أُطلِقَ فهُوَ ظَرفٌ منصوبٌ، تقولُ: (آتيكَ سَحَرَ يَومِ الجُمُعةِ)، أو: (آتيكَ سَحَرًا)، مِن غَيرِ تَحديدٍ، فكِلاهُما ظَرفٌ منصوبٌ، وإذا أردت به سحر يومك تحتم أن يكون ظرفًا غير منصرفٍ، فتقول: (آتيك سحرَ). وكذلك يكون غيرَ منصرف إذا أريد به سحر يوم بعينه، واستعمل ظرفًا مجردًا من (أل) والإضافة، نحو: (جئتُ يومَ الجمعة سَحَرَ).

«وعتمةً وصباحًا ومساءً وأبدًا وأمدًا وحينًا».

العَتَمَةُ وَقتُ العِشاءِ.

و(أبدًا)، لفظُ تأبيدٍ ليس له نهايةٌ، ومثالُه قولُ الله - تعالى -: ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدٗا﴾ [الأحزاب: ٦٥]. وقولُهُ تَعالى: ﴿وَلَن يَتَمَنَّوۡهُ أَبَدَۢا﴾ [البقرة: ٩٥]؛ أي مُدَّةَ حَياتِهم، أما بَعدَ مَوتِهم فيتمَنَّونَه إذا عايَنُوا العذابَ.

و(أمدًا)، ظرفُ زمانٍ له نِهايَةٌ، لكنَّها غَيرُ مُحَدَّدَةٍ. فإذا حَلَفَ ألَّا يَزُورَ زَيدًا أبَدًا، يَحْنَثُ إذا زَارَه، وإذا حَلَفَ ألَّا يَزُورَه أمَدًا يَنتَظِرُ مُدَّةً ثُمَّ يَزُورُه.

(١) ينظر: إبطال التأويلات لأبي يعلى ١/ ٢٦٤.

«وَظَرْفُ اَلْمَكَانِ هُوَ اسْمُ اَلْمَكَانِ اَلْمَنْصُوبُ بِتَقْدِيرِ (فِي)».

ظَرفُ المَكانِ وظَرفُ الزَّمانِ يُنصَبانِ بتَقدِيرِ (في).

«نَحوَ: أمامَ وخَلفَ وقُدَّامَ ووَرَاءَ وفَوقَ وتَحتَ».

قُدَّامَ ووَرَاءَ بِمعنَى: (أمامَ وخَلفَ)، ويَمِينَ وشَمالَ، وفَوقَ وتَحتَ. هذِهِ يُقالُ لَها: الجِهَاتُ السِّتُّ.

«وعِندَ ومَعَ وإزاءَ وحِذَاءَ وتِلقَاءَ وهُنَا وثَمَّ وما أَشْبَهَ ذَلِكَ».

هذِهِ كُلُّها ظُرُوفُ مكانٍ، كقَولِكَ: (ضَعِ الكِتابَ فَوقَ الرَّفِّ، تَحتَ السَّقفِ، يَمِينَ العَمودِ، يَسارَ الصَّفِّ)، أو: (شَمَالِ[1] الصَّفِّ)، وكلها تُنصَبُ بتَقدِيرِ (في)، لكنْ إذا حُذِفَ المُضافُ إليه مَعَ نِيَّتِهِ في الجِهَاتِ السِّتِّ، يكونُ حُكمُها البِناءُ علَى الضَّمِّ، بِخِلافِ ما إذا أُضِيفَتْ أو قُطِعَتْ عَنِ الإضافَةِ مِن غَيرِ نِيَّةٍ فتكون معربة.

فإذا كانَ ظَرفُ الزَّمانِ وظَرفُ المكانِ يُنصَبانِ بتَقدِيرِ (في) فلِمَاذا لا يقال إنَّهما مَنصُوبانِ بِنَزْعِ الخَافِضِ؟

ذلكَ لأن المنصوبَ علَى نَزعِ الخافِضِ لا بُدَّ أن يكونَ مَسبُوقًا بفعلٍ، ولا بُدَّ مِن فِعلٍ يتعَدَّى بالحَرفِ، ثُمَّ يُحذَفُ الحَرفُ فيَنْتَصِبُ. أما الظرف بنوعيه فالناصب فيهما هو اللفظ الدال على المعنى الواقع فيه، فمثلاً ناصب (يوم) في قولك: (صمت يومَ الخميس) هو (صمت)، ومثله: (أنا صائم يومَ الخميس) فناصبه (صائم) وهكذا.

أما (في) فلا علاقة لها بنصب الظرف، إنما هي لبيان معنى الظرف من حيث إنه يتضمن معنى (في) باطّراد.

(١) يقالُ: شِمال أو شَمال. شِمال بالكَسرِ يقابل اليمين، وشَمال بالفتح يقابل الجَنوبَ. ينظر: تاج العروس للزبيدي ٢٩/ ٢٨٣، ٢٨٥.

«بابُ الحَالِ»

«الحَالُ هُوَ الاسمُ المَنصُوبُ المُفَسِّرُ لِمَا انْبَهَمَ مِنَ الهَيْئاتِ نَحوَ: جاءَ زيدٌ راكبًا، وركبتُ الفرسَ مُسْرَجًا، ولقيتُ عبدَ الله راكبًا، وما أشبهَ ذلكَ».

الحالُ اسمٌ، وَيَخرُجُ بذَلكَ الفعلُ وَالحَرْفُ، كما في قول المؤلفِ: (جاءَ زَيدٌ راكبًا)، فـ(راكبًا): اسمُ فاعلٍ.

ويأتي الحالُ جملةً مثلَ: (سمِعْتُ رسولَ الله ﷺ يقولُ)، فجملةُ (يقولُ) حَالٌ. ولَا بُدَّ مِن تَأْوِيلِها باسمٍ مُفرَدٍ (قائلاً)، لئلَّا يَخْتَلَّ شرط من الشروط وهو كونه اسمًا.

والجُملةُ إذا وَقَعَتْ حالاً فإنَّها تَحتاجُ إلى رابِطٍ وهو إما الضميرُ العائدُ على صاحبِ الحالِ، أوِ اقترانِها بواوِ الحالِ إذا كانت الجملةُ اسميةً نحوُ: (جاء زيدٌ ويدُه على رأسِه)، أو فعليَّةً إذا تصدَّرَت بماضٍ - والأكثرُ فيها اقترانها بـ(قد) - نحوُ: (جاءَ زيدٌ وقد طلعتِ الشَّمسُ).

ويمتنع الإتيان بالواو إذا كَانَتْ جُملَةُ الحالِ مَبدُوءَةً بمُضارِعٍ مُثبَتٍ أو منفي[1]. يقولُ ابنُ مَالكٍ[2]:

وَذَاتُ بَــدْءٍ بِــمُــضَــارِعٍ ثَــبَــتْ حَوَتْ ضَمِيرًا وَمِنَ الوَاوِ خَلَتْ

أمَّا قَولُكَ: (رَأَيْتُ زَيدًا وَيَضْحَكُ)، فلا بُدَّ مِن تَقديرِ مُبتدأٍ، (وهُوَ يَضحَكُ)؛ لتكونَ الواوُ دَاخِلَةً علَى جُملَةٍ اسمِيَّةٍ، قالَ ابن مالك[3]:

---

(١) ينظر: أوضح المسالك ٢/ ٢٩٠ - ٢٩٢.

(٢) ألفية ابن مالك ص٣٣.

(٣) السابق ص٣٣.

وَذَاتُ وَاوٍ بَـعْـدَهَـا انْـوِ مُـبْـتَـدَا   لَـهُ الْـمُـضَـارِعَ اجْـعَـلَـنَّ مُـسْـنَـدَا

وقولُه: «الاسمُ المَنصُوبُ»، فيه إدخالُ الحُكْمِ في الحَدِّ وهو مُنتَقَدٌ، كما تقدَّمَ مِرارًا.

والحالُ منصوبٌ إذا كانَ الحالُ صَرِيحًا غيرَ مُؤوَّلٍ، أمَّا المُؤوَّلُ فَهُوَ في مَحَلِّ نَصبٍ.

«المُفَسِّرُ» المُبَيِّنُ أو المُوضِّحُ لهَيْئَةِ الفاعلِ أوِ المَفعُولِ.

«لمَا انْبَهَمَ» أي: صارَ مُبهمًا أو مُنْبَهِمًا. و(انْبَهَمَ) لَيسَتْ قِياسِيَّةً، فلو قالَ: اسْتُبْهِمَ، أو: أُبْهِمَ، لكانَ أصَحَّ.

فالحالُ اسمٌ مَنصُوبٌ يُبَيِّنُ حالَ صاحِبِه أو هيئته. فإذا قلتَ: (جاءَ زيدٌ راكبًا) فـ(راكبًا): حالٌ؛ لأنَّه يُبَيِّنُ الهَيْئةَ الَّتي جاءَ علَيها زيدٌ. فـ(جاءَ زيدٌ) جُملةٌ مُفيدةٌ؛ لكنَّ السَّامعَ قد يَتَطلَّعُ إلى هَيْئَتِه حالَ مَجيئِه، فتقولُ: (جاءَ زيدٌ راكبًا). وصاحِبُ الحال هنا الفاعلُ. و: (رأيتُ عَمرًا ضاحكًا)؛ فـ(رأَيْتُ): فعلٌ وفاعلٌ، و(عَمرًا): مفعولٌ به، و(ضاحكًا): حال مَنصُوبٌ يُبَيِّنُ هَيْئَةَ المفعولِ. و: (مَررْتُ بزيدٍ جالسًا)؛ فـ(مرَرْتُ): فعلٌ وفاعلٌ، وَ(بزيدٍ): جارٌّ وَمجرُورٌ مُتعَلِّقان بـ(مررْتُ)، و(جالسًا): حالٌ منصوب مِن (زيدٍ) المجرورِ، فيَأتِي مِنَ الفاعلِ والمفعولِ وَالمَجرورِ.

«ولَا يكونُ الحالُ إلَّا نَكِرةً» ولا يَجوزُ مَجِيءُ الحالِ مَعرِفةً، وإذا عُرِّفَ فلَا بُدَّ مِن تَأوِيلِهِ بنكِرَةٍ، مثلَ: (اجْتَهِدْ وَحْدَكَ) تأويله: اجْتَهِدْ مُنفَرِدًا. قالَ ابنُ مالكٍ[1]:

وَالْـحَـالُ إِنْ عُـرِّفَ لَـفْـظًـا فَـاعْـتَـقِـدْ   تَـنْـكِـيـرَهُ مَـعْـنًـى كَـوَحْـدَكَ اجْـتَـهِـدْ

(١) ألفية ابن مالك ص٣٢.

(كوَحْدَكَ اجْتَهِدْ) أي: مُنفَرِدًا. ومثل: (فأرْسَلَها العِرَاكَ)[1]؛ أي: مُعْتَرِكةً. وَكقَولِ الإمامِ للمصلين: (أتِمُّوا الصَفَّ الأوَّلَ فالأوَّلَ)؛ فـ(الأوَّلَ فالأوَّلَ): حالٌ؛ لكنْ لا بُدَّ مِن تَأوِيلِه بـ(مُرَتَّبِينَ).

أما صاحِبُ الحالِ فلا بُدَّ أنْ يكونَ مَعرِفةً، فـ(رجل) نَكِرَةٌ بحاجَةٍ إلى بَيانِ ذاتِه قَبلَ بَيانِ هَيْئَتِه؛ وَلذَلِكَ هُوَ بحاجةٍ إلى وَصْفٍ أكثرَ مِن حاجَتِه إلى حالٍ، ومن هنا العبارة المشهورة: «الجُمَلُ بَعدَ المَعارِفِ أحوالٌ، وَبَعدَ النَّكِراتِ صِفَاتٌ»[2].

ويجوزُ عِندَ البعض أن يَأتِيَ الحالُ مِنَ النَّكِرَةِ؛ لكنْ لا بُدَّ مِن تَخصِيصٍ؛ أي: تَقلِيلٍ مِن الشيُوعِ والعموم[3].

قالَ الشَّاعِرُ[4]:

لِمَيَّةَ مُوحِشًا طَلَلُ ... يَلُوحُ كأنَّه خِلَلُ

فـ(طَلَلٌ) صاحبُ الحالِ وَ(مُوحِشًا) الحالُ، و(لمية) جار ومجرور في محل الرفع الخبر، وَيَلزَمُ هُنا تَقَدُّمُ الخَبرِ؛ لأنَّه جارٌ وَمَجرورٌ وَالمُبتدَأُ نَكِرَةٌ.

فإذا جازَ الابتداءُ بالنكرة لهذا المُسَوِّغِ جازَ بَيانُ هَيْئَتِه بالحالِ.

---

(١) جزء من بيت لبيد:

فأرسلها العراك ولم يذدها ... ولم يشفق على نغص الدِّخالِ

ديوانه ص٨٧. وهو في الكتاب ١/ ٣٧٢، ٣٩٤، أسرار العربية للأنباري ص١٥٢.

(٢) ينظر: مغني اللبيب لابن هشام ص٥٦٠، والحدود للأبذي ص٤٧٩، وحاشية الصبان ١/ ١٥٤.

(٣) ينظر: نتائج الفكر للسهيلي ص١٣٨، وأوضح المسالك لابن هشام ٢/ ٢٦٠، واللمحة لابن الصائغ ١/ ٣٨٩، والتصريح للأزهري ١/ ٥٨٤.

(٤) البيت تتردد نسبته بين كثيّر وذي الرمة، وهو في ديوان كثيّر ص٥٣٦ (ضمن أشعار مختلطة بينه وبين ذي الرمة). وهو في العين للخليل ٣/ ٢٦٢، والكتاب لسيبويه ٢/١١٣، ومعاني القرآن للفراء ١/ ١٦٧، والحجة للفارسي ٦/ ٤٦٢، والخصائص لابن جني ٢/ ٤٩٢، واللسان لابن منظور ٦/ ٣٦٨، ١١/ ٢١١ (و ح س، خ ل ل).

ولكنَّ مجيءَ الحال مِنَ المُبتَدَأِ مَحَلُّ خِلافٍ فالبصريّون يمنعون مَجيءَ الحالِ مِنَ المُبتَدَأِ؛ لأنَّ العاملَ في المُبتَدَأِ مَعنَوِيٌّ ضَعِيفٌ - أي: أن عمَلَه في المُبتدَأِ فيه ضَعفٌ - فكَيفَ يَعمَلُ فيما هُوَ مِن لَواحقِ المُبتدَأِ؟! أما الكوفيُّون فإن كانوا قد أجازوا ذلك في مِثْلِ: (لِمَيَّةَ مُوحِشًا طَلَلٌ) وَالمبتدأ نَكِرَةٌ، فجَوازُهُ عندهم مِنَ المَعرِفَةِ مِن بابِ أَوْلَى، لاسيَّما إذا جاءَ مَعَه أفعلُ التَّفضِيلِ، تقولُ: (زيدٌ كاتِبًا أفْضَلُ منه خَطِيبًا).

يجوزُ أنْ يَأتِيَ الحالُ مِنَ المُضافِ إلَيْه، وَيُستَثْنَى مِن ذَلِكَ ثَلاثُ صُوَرٍ، قالَ ابنُ مَالِكٍ[(١)]:

وَلَا تُـجِزْ حَـالاً مِـنَ الْـمُـضَـافِ لَـهْ ... إِلَّا إِذَا اقْـتَـضَـى الْـمُـضَـافُ عَـمَـلَـهْ

أَوْ كَـانَ جُـزْءَ مَـا لَـهُ أُضِـيـفَـا ... أَوْ مِـثْـلَ جُـزْئِـهِ فَـلَا تَـحِـيـفَـا

فمثال الصورة الأولى: قَولُهُ تَعَالى: ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا﴾ [يونس: ٤]. فـ(جَميعًا): حالٌ مِنَ المُضافِ إلَيْه وهو (الكافُ) في (مرجِعُكم). وصحَّ المجِيءُ بالحالِ؛ لأنَّ المُضافَ يَقتَضِي العملَ في المُضافِ إلَيْه. فلو قِيلَ: (إلَيْه رُجُوعُكُم جَميعًا) كانت الكافُ مَعمُولةً للمَصدَرِ، وَمِثْلُهُ المَرجِعُ.

ومثال الصورةِ الثانية: قولك: (رَأَيْتُ ضَوءَ الشَّمسِ طَالِعةً)، فـ(ضَوء) مضاف وهو جُزْءٌ مِنَ المُضافِ إلَيْهِ (الشَّمسِ). وَقولك: (قَطَعْتُ يَدَ زيدٍ قائمًا)، فاليَدُ جُزءٌ مِن زيدٍ.

وَمثال الصورة الثالثة: قَولُهُ تَعَالَى: ﴿اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾ [النحل: ١٢٣] فالمِلَّةُ كَالجُزْءِ مِن إبراهِيمَ، وَهُوَ مُضافٌ إلَيه.

والأصْلُ في الحالِ أن يكونَ مُشتَقًّا، لكنْ إذا جاءَ جَامِدًا فإنَّه يُؤَوَّلُ بالمُشتَقِّ، تقولُ: (تَمَثَّلَ لِيَ المَلَكُ رَجُلاً)، يُؤوَّلُ بـ(مُشبِهًا رجُلاً).

---

(١) ألفية ابن مالك ص٣٣.

ومن أمثِلَةِ الحالِ وصاحِبِه ما ذكره المؤلف في قوله: (ركبتُ الفَرَسَ مُسْرَجًا) و: (لَقِيتُ عبدَ الله راكِبًا).

أما إذا وجد في الجملة أكثر من حال كما في قولك: (لَقِيتُ زيدًا مُصعِدًا مُنحَدِرًا) فإنَّ القاعِدةَ تقولُ: أوَّلُ الحالَينِ لثَانِي الاسمَينِ، وَثانِي الحالَينِ لأوَّلِ الاسمَينِ[1].

«وَلا يكونُ إلَّا بَعدَ تَمامِ الكلامِ».

وقد يُظَنُّ أنَّ الحالَ في المِثالِ المُتَقَدِّمِ: (لِمَيَّةَ مُوحِشًا طَلَلٌ) قد أتَي ولم يَتِمَّ الكلامُ؛ لكنَّ الأصْلَ في هذَا المِثالِ: (طَلَلٌ لِمَيَّةَ مُوحِشًا)، فالمُبتَدَأُ وإن تَأَخَّرَ لفْظًا فهُوَ مُتَقَدِّمٌ حُكْمًا.

«ولَا يكونُ صاحِبُها إلَّا مَعرِفةً».

قد تقدم الخِلافُ في مَجِيءِ الحالِ مِنَ النَّكِرَةِ، والأمثِلَةُ علَى ذَلِكَ.

۞ ۞ ۞

(١) ينظر: شرح ابن عقيل ٢/ ٢٧٥، وشرح الأشموني ٢/ ٢٧، وحاشية الصبان ٢/ ٢٧٤.

«بابُ التَّمييزِ»

يُعبِّرُ عنه المتقدِّمون كسيبويهِ[١]، والطبَرِيِّ[٢] وغيرِهما بالتفسيرِ والتبيينِ[٣].

«التَّمْيِيزُ هُوَ الِاسْمُ الْمَنْصُوبُ، الْمُفَسِّرُ لِمَا انْبَهَمَ مِنْ اَلذَّوَاتِ».

واسْتَدرَكَ بَعضُ الشراح علَى قَولِ المؤلف: (هُوَ الاسمُ المَنصُوبُ) بأنه لا مانع من أن يكونَ المَجرورُ بالإضافَةِ تَمييزًا؛ لأنه مِن حَيثُ المَعنَى تَمييزٌ، تقولُ: (اشتَرَيْتُ الدَّارَ بِألفِ دِينارٍ) فقد مَيَّزْتَ العَدَدَ مِن بَينِ سائِرِ العُملَاتِ. فنقول: نعم، هو تمييز من حيث المعنى؛ لأنه يزيل الإبهام، أما في الاصطلاح والصَّنعة النحوية فلا يسمى تمييزًا، بل مضافًا إليه. كذلكَ استُدرِك عليه إدخال الحكم في الحد.

والحالُ والتَّمييزُ مُتقارِبانِ، إلَّا أنَّ الأوَّلَ: لبَيانِ الهَيْئاتِ، والثَّانِيَ: لبَيانِ الذَّواتِ.

فالأسماء إنِ احتاجَتْ إلى بَيانِ هيئاتها جيء بالحال، فتقول: (جاءَ زيدٌ راكبًا)، وإن احتاجت إلى بيان ذواتها وما يُميِّزُها عَن غَيرِها جيء بالتمييز، فتقول: (اشْتَرَيتُ الكِتابَ بعِشرِينَ دِرهمًا)، فـ(اشتَرَيْتُ الكِتابَ): فعلٌ وفاعلٌ وَمفعولٌ، والجارُّ والمَجرورُ مُتعلِّقٌ بالفِعلِ (اشتَرَيتُ)، و(دِرهمًا): تمييزٌ منصوب وعلامة نصبه الفتحة؛ ولو لم نَذْكُرْ التَّمييزَ لاحْتَمِلَ أن يكونَ الكِتابُ بعِشرِينَ دِينارًا أو بعِشرِينَ ألفًا لكنَّ التَّمييزَ أزالَ الإبهامَ.

---

(١) ينظر: كتاب سيبويه ٢/ ١٨١.

(٢) تفسير الطبري ٥/ ٥٧١.

(٣) ينظر: المصطلح النحوي لعوض محمد القوزي ص١٦٥.

وكما في قولك: (تصَبَّبَ زيدٌ عرقًا)، فأصْلُه: (تَصبَّبَ عَرَقُ زيدٍ)، فحُذِف المضافُ (عَرَق) وهو الفاعل، فأقيم المضافُ إِلَيْه (زيد) مقامه فاحتيج إلى تمييز ما تصبب من زيد، فجيء بـ(عَرَقًا) تمييزًا له.

«ولَا يكونُ إلَّا نَكِرةً»، أمَّا قَولُ الشاعرِ[1]:

.... وَطِبتَ النَّفسَ يا قَيسُ عَن عَمرِو

فـ(النفس) هنا تمييز وجاء معرفة لضَرُورَةِ الشِّعرِ، فلَا بُدَّ مِن إجرائِهِ علَى القاعدة، فيؤول نكرة: (طبت نفسًا)؛ أي: نُؤَوِّلُهُ بنَكِرَةٍ، كما في: (وَحدَكَ اجْتَهِدْ)؛ أي: اجْتَهِدْ مُنفَرِدًا، نقولُ هنا: يُؤَوَّلُ بنكِرَةٍ. فنُؤَوِّلُ: (طِبتَ النَّفسَ): طِبتَ نفسًا. والعُدولُ مِنَ النَّكِرةِ إلى المَعرِفةِ قد يكونُ لضَرُورَةِ الشِّعرِ.

تمييز الأعداد من ثلاثة إلى عشرة يكون جمعًا مجرورًا بالإضافة، فتقول: (ثلاثة آلاف)، وتمييز ما فوق العشرة من الأعداد يكون مفردًا منصوبًا، فتقول: (ستة عشر ألفًا)، و: (ثلاثون ألفًا).

وعلةُ ذلكَ أنَّ العَرَبَ لهم مُلَاحظاتٌ دَقِيقَةٌ، قد يُدرِكُها المُتعَلِّمُ وربما لَا يُدرِكُها، وَمِثْلُ هَذَا في غَايَةِ الثِّقَلِ، فلو قلتَ: (ثلاثون آلافٍ)، وَ: (ثَلاثَةُ ألفٍ)، لكانَ ذَلِكَ ثَقِيلاً علَى اللِّسانِ.

❁ ❁ ❁

(١) جزء من بيت تمامه:

رأيتك لما أن عرفت وجوهنا صددت وطبت النفس يا قيس عن عمرو

وهو في شرح الكافية الشافية لابن مالك ١/ ٣٢٤، والجنى الداني للمرادي ص١٩٨، وتوضيح المقاصد للمرادي ١/٤٦٦، وشرح ابن عقيل ١/ ١٨٢، وشرح الأشموني ١/١٧٠، وهمع الهوامع للسيوطي ١/ ٣١٢، ٢/ ٣٤٤.

«بابُ الاستِثناءِ»

الاستِثناءُ إخراجُ بَعضِ مَا يَتَناوَلُهُ اللَّفظُ العامُّ بـ(إلَّا) أو إحدَى أخَواتِها.

«وحُرُوفُ الاستِثناءِ ثَمَانِيَةٌ».

قال المؤلِّفُ: «**حُرُوفُ**» بما فيها مِن أسماءٍ وأفعالٍ، إمَّا حَمْلاً للأسماءِ والأفعالِ علَى الحَرْفِ الأصْلِيِّ في البابِ (إلَّا)، أو مِن بابِ استِعمالِ الحَرْفِ في مَعنَاه العَامِّ؛ فهُو يَشمَلُ الكَلِمةَ عُمُومًا بأنواعِها الثَّلَاثَةِ، فالاسمُ حَرفٌ والفِعلُ حَرفٌ، وَالحَرفُ الاصطِلَاحِيُّ حَرفٌ.

وحُروفُ الاستِثناءِ علَى سَبيلِ البَسطِ عَشَرَةٌ، وعلَى سَبيلِ الإجمالِ ثَمانِيةٌ. ومع أن المُؤلِّفَ بَسَطَها إلا أنه تَرَكَ اثنتَينِ: (ليس، ولا يكون) واعتبر اللُّغاتِ الثلاثَ في (سوى) وهي: سِوَى كـ(رضىً)، وسُوَى كَـ(هُدًى)، وسَواء بالمدِّ كـ(سماء).

«وَهِيَ: إِلا، وَغَيْرُ، وَسِوَى، وَسُوَى، وَسَوَاءٌ، وَخَلا، وَعَدَا، وَحَاشَا».

(إلَّا) هِيَ الأَصْلُ في البابِ، وهِيَ أوضحُ وأكثرُ استِعمالاً مِن غَيرِها وهي حَرفٌ بالاتِّفاقِ. أما (غَيرُ وسِوَى) فأسماءٌ اتِّفَاقًا. وأما (ليس ولا يكون) ففِعلَانِ اتِّفاقًا. و(خَلا وعَدا وحاشا) مُتردِّدة بين الفعلية والحرفية، فإن جرَّت ما بعدها فتكون حروف الجر، وإن نصبت تكون أفعالاً جامدةً والمنصوب مفعولاً لها.

«المُستَثنَى بـ(إلَّا) يُنصَبُ إذا كانَ الكلامُ تامًّا مُوجَبًا، نحو: قام القومُ إلا زيدًا، و: خرج الناسُ إلا عَمرًا».

المُستَثنَى بـ(إلَّا) حُكمُهُ النَّصبُ، إذا كانَ الكلامُ تامًّا؛ أي: ذُكِرَ المُستَثنى منه، ومُوجبًا؛ أي: ولم يتقدَّمْ علَيْه نَفْيٌ أو شِبهُ نَفْيٍ. كما لو قُلتَ: (قامَ القومُ إلَّا زيدًا)، فـ(قامَ): فعلٌ ماضٍ، و(القومُ): فاعلٌ، و(إلَّا): أداةُ استِثناءٍ، و(زيدًا): منصوبٌ علَى الاستِثناءِ. فيجبُ النَّصبُ في هذا المثال؛ لأنَّه تَوافَرَ فيه الشَّرطانِ فهو استِثناءٌ تَامٌّ مُوجَبٌ. وَمِثلُه قولك: (خرَجَ النَّاسُ إلَّا عَمرًا)، فـ(خرَجَ): فعلٌ ماضٍ، و(النَّاسُ): فاعلٌ، و(إلَّا): أداةُ استِثناءٍ، و(عَمرًا): منصوبٌ علَى الاستِثناءِ.

فالاستثناء بـ(إلا) على أربعة أقسام: تَامٌّ مُوجبٌ، وتَامٌّ غَيرُ مُوجبٍ، وناقِصٌ مُوجبٌ، وناقِصٌ غَيرُ مُوجبٍ. والناقصُ الموجبُ غيرُ متصوّر، ولا نظير له في الكلام؛ لأنّ (إلَّا) لَا يُمكِنُ أن تَأتِيَ دُونَ أن يتقدَّمَها شَيْءٌ.

«وَإِنْ كَانَ الْكلامُ مَنْفِيًّا تَامًّا جَازَ فِيهِ الْبَدَلُ وَالنَّصْبُ عَلَى الاسْتِثْنَاءِ، نحو: ما قام القومُ إلا زيدًا، و: إلا زيدٌ».

إذا كانَ الكلامُ تامًّا غَيرَ مُوجَبٍ فلَكَ في إعرابِ ما بَعدَ (إلَّا) وَجهانِ: النَّصبُ علَى الاستِثناءِ، والإعرابُ علَى البدَلِيَّةِ، كقَولِكَ: (ما قامَ القومُ إلَّا زيدًا أو زيدٌ)، فـ(ما): نافِيةٌ، و(قام): فعل ماض، و(القومُ): فاعلٌ، و(إلَّا): أداةُ استِثناءٍ، و(زيدًا): مُستَثنًى منصُوبٌ. أو: (زيدٌ) بَدَلٌ مِنَ (القوم) مرفوعٌ. وَمِثلُهُ: (ما سلَّمْتُ علَى أحدٍ إلَّا مُحَمَّدًا أو إلَّا مُحَمَّدٍ). فـ(مُحَمَّد) يُنصَبُ علَى الاستِثناءِ، أو يُجَرُّ علَى البدلِ. وإن قُلتَ: (ما رَأيْتُ الطُّلَّابَ إلَّا مُحَمَّدًا). فـ(مُحَمَّدًا) منصُوبٌ فِي الحالَتَينِ، سواءٌ كانَ مُستَثنًى أو بدلاً مِنَ المُستَثنَى منه؛ لأنَّ المُستَثنَى منه منصُوبٌ.

«وإن كانَ الكلامُ ناقِصًا كانَ علَى حَسَبِ العواملِ نَحوُ: ما قامَ إلَّا زيدٌ، و: ما ضَرَبتُ إلَّا زيدًا، و: ما مرَرْتُ إلَّا بزيدٍ».

وإذا كانَ الكلامُ ناقِصًا، فلا بُدَّ أن يكونَ غَيرَ مُوجَبٍ، والأمثلةُ الَّتي

ذَكَرَها المؤلف: (ما قامَ إلَّا زيدٌ) و: (ما رأيْتُ إلَّا زيدًا)، و: (ما مررْتُ إلَّا بزيدٍ)، إعرابُ المُستَثنَى فيها يكونُ بِحَسَبِ العواملِ السَّابقَةِ علَيْه، فـ(زيد) في الجُملَةِ الأُولَى فاعلٌ مرفُوعٌ، وفي الجُملَةِ الثانيَةِ مفعولٌ به منصوبٌ، وفي الثالِثَةِ اسمٌ مجرورٌ.

والاستِثناءُ في الأمثلةِ المتقدمة استِثناءٌ مُتَّصِلٌ، وهُناكَ ما يُسمَّى بالاستِثناءِ المُنقَطِعِ. والفرق بينهما أن الاستِثناءَ المُتَّصِلَ يكونُ فيه المُستَثنَى جُزءًا مِنَ المُستَثنَى منه، وأما الاستِثناءُ المُنقَطِعُ فيكونُ فيه المُستَثنَى مِن غَيرِ جِنسِ المُستَثنَى منه، كما في قول الله تَعَالى: ﴿لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا وَلَا تَأْثِيمًا ﴿٢٥﴾ إِلَّا قِيلًا سَلَٰمًا سَلَٰمًا ﴿٢٦﴾﴾ [الواقعة: ٢٥، ٢٦] فهُنا الاستِثناءُ مُنقَطِعٌ؛ لأنَّ السَّلامَ ليس بلَغْوٍ وَلا تَأْثِيمٍ. وكما في قولك: (قامَ القومُ إلَّا حِمَارًا).

ومنه قَولُهُ - تَعَالى - على قول من يقول: إن إبليس ليس من الملائكة: ﴿فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴿٣٠﴾ إِلَّآ إِبْلِيسَ﴾ [ص: ٧٣، ٧٤].

أما قَولُهُ تَعَالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢]، فـ(إلّا) هنا اسم بمعنى: (غير) وليست حرفًا، وهي نعت لـ(آلهة) وظهر إعرابها على ما بعدها؛ لأنّ الاستِثناءَ مُرَتَّبٌ علَى الفَسادِ، وطالَمَا لا يُوجَدُ فَسادٌ أصْلاً فلا استِثناءَ؛ أي: لا يُوجَدُ فَسادٌ كي يُستَثنَى منه.

«والمُستَثنَى بغيرِ وسِوَى وسُوَى وسَواء مَجرورٌ لا غَيرَ».

لأنَّها مُضافٌ وما بَعدَها مُضافٌ إلَيْه، نَحوُ: (جاءَ القومُ غيرَ زيدٍ).

وتعرب (غير) بما يعرب به المستثنى بـ(إلا) في مثل هذه الجملة، أمَّا قَولُه تَعَالى: ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ﴿٦﴾ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ﴾ [الفاتحة: ٦، ٧] فـ(غيرِ) بدلٌ مِنَ الضَّمِيرِ المَجرورِ بـ(علَى)، أو بدلٌ من (الذين)، أو نعت له[١].

(١) ينظر: التصريح للأزهري ١/٥٥٦، وإعراب القرآن لمحيي الدين الدرويش ١/١٥.

«وَالْمُسْتَثْنَى بِخَلَا، وَعَدَا، وَحَاشَا، يَجُوزُ نَصْبُهُ وَجَرُّهُ، نحو: قام القومُ خلا زيدًا وزيدٍ، و: عدا عَمرًا وعمرٍو، و: حاشا بَكرًا وبَكرٍ».

«يجوزُ نصبُهُ وَجرُّهُ»؛ لأنَّها مُتردِّدَةٌ بَينَ الحُرُوفِ والأفعالِ، فإن جُرَّ ما بَعدَها، فهِيَ حُروفُ جَرٍّ، تقولُ: (جاءَ القومُ خلا زيدٍ)، فـ(خَلا): حَرفُ جَرٍّ، و(زيدٍ): اسمٌ مَجرُورٌ بـ(خلا)، وكذَلِكَ تقولُ في كلٍّ مِن: (عَدَا زيدٍ). و: (حَاشَا زيدٍ). وعدَّها ابنُ مَالِكٍ حروفًا إذا جرّت ما بعدها فقال[(١)]:

هَاكَ حُرُوفَ الْـجَرِّ وَهْـي مِـنْ إِلَـى   حتَّى خَلَا حَاشَا عَدَا في عَنْ عَلَى

وإن نَصَبْتَ ما بَعدَها فهِيَ أفعالٌ، نَحوَ: (قامَ القومُ خَلَا زيدًا)، و: (عَدَا عمرًا)، و: (حاشا بكرًا).

أمّا (ليس ولا يكون) فقد أهْمَلَهما المُؤلِّفُ.

❁ ❁ ❁

(١) ألفية ابن مالك ص٣٤.

«بَابُ لَا»

«اِعْلَمْ أَنَّ (لَا) تَنْصِبُ النَّكِرَاتِ بِغَيْرِ تَنْوِينٍ».

هذِه (لا) النافية للجنسِ، فهي تعمل عمل (إنَّ) فتنصب النكرة بغير تنوينٍ فتكونُ اسمَها، وترفع الخبرَ فيكونُ خبرَها. والفرق بينها وبين (لا) النافية لِلوَحْدَةِ أنَّ (لا) النافية للجنس تعمل عمل (إن) ولا تعمل إلا في النكرات، أما (لا) النافية للوحدة فتعمل عمل (ليس).

«إِذَا بَاشَرَتِ اَلنَّكِرَةَ وَلَمْ تَتَكَرَّرْ (لَا) نَحْوَ: لَا رَجُلَ فِي اَلدَّارِ».

يذكر المؤلف هنا بعض شروط عمل (لا)، ومنها: ألَّا يُفصَلَ بَينَها وبَينَ النَّكِرةِ، ولا تتكرر، ومَثَّل بـ(لا رجلَ في الدارِ) فـ(لا): نافِيةٌ للجِنسِ، و(رجُلَ): اسمُ (لا) مَبنِيٌّ علَى الفتحِ في مَحَلِّ نَصْبٍ، وخبرُ (لا) مقدرٌ تقديرُه: موجودٌ أو كائنٌ. وإنما كانَ اسمُها مبنيًّا على الفتح؛ لأنَّه مع (لا) كالمركبِ، فهو كالجزءِ الثاني مِنَ المركبِ.

«فَإِنْ لَمْ تُبَاشِرْهَا وَجَبَ الرَّفْعُ وَوَجَبَ تَكْرَارُ (لَا) نَحْوُ: لَا فِي اَلدَّارِ رَجُلٌ وَلَا امْرَأَةٌ».

إذا فصل بين (لا) النافية للجنس وبين النكرة بفاصل كالجار والمجرور فحينئذ يجب الرفع في النكرة ويجب أن تكرر (لا) فيكون عملها عمل (ليس)، ومثّل المؤلف لهذه الصورة بقوله: (لَا فِي الدَّارِ رَجُلٌ وَلَا امْرَأَةٌ).

«فَإِنْ تَكَرَّرَتْ (لَا) جَازَ إِعْمَالُهَا وَإِلْغَاؤُهَا، فَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ: (لا رَجُلَ فِي الدَّارِ وَلا امْرَأَةَ)، وإنْ شئتَ قلتَ: (لا رَجُلَ فِي الدَّارِ وَلا امْرَأَةَ)».

إذا جاء اسمُ (لا) مثنًى أو جمعًا؛ يكون مبنيًّا على ما ينصبُ به؛ فنقول: لا رجلين، لا مقصِّرِينَ... إلخ.

أمّا إذا باشَرَتْ (لا) النَّكِرةَ وتكَرَّرَت اختَلَفَ الحُكْمُ، فحينئذ جاز في (لا) الثانية الإعمالُ والإهمالُ، فيكون إعراب اسمها على ثلاثة أوجه نحوُ: (لا رَجُلَ في الدَّارِ ولا امرَأةَ)، (لا) الثانية نافية للجنس، واسمها (امرأة) مبني على الفتح في محل نصب، والخبر محذوف تقديره: (في الدار)، معلوم من السياق، وجملة (لا امرأة في الدار) معطوفة على الجملة الأولى (لا رجل في الدار)، من باب عطف الجمل، و: (لا رَجُلَ في الدَّارِ ولا امرَأةً) بالتنوين عطفًا على محل (رجل) وهو النصب، و: (لا رَجُلَ في الدَّارِ ولا امرَأةٌ) بالرفع على الابتداء.

❁ ❁ ❁

«بابُ المنادَى»

عَدّ المُؤَلِّفُ المُنَادَى من المنصوبات، وَغَيرُهُ لَم يَعُدَّه منها. وَعدُّ المُنَادَى من المنصوبات هو الصواب لأنه مَنصُوبٌ بِاستِمرَارٍ، سَوَاءٌ نُصِبَ لَفظُهُ فِيمَا إذَا كانَ مُضَافًا أَوْ شَبِيهًا بالمُضافِ، أو بُنِيَ عَلَى الضَّمِّ وَمَحَلُّهُ نَصبٌ.

«الْمُنَادَى خَمْسَةُ أَنْوَاعٍ: المُفرَدُ الْعَلَمُ».

الأوَّلُ: المُفرَدُ العَلَمُ. والمُرادُ بالمُفرَدِ هُنا ما ليس مُضافًا ولا شَبِيهًا بالمُضافِ، كقَولِكَ: (يا مُحَمَّدُ). فـ(يا): حَرْفُ نِداءٍ، و(مُحَمَّدُ): مُنادَى مَبنِيٌّ علَى الضَّمِّ في مَحَلِّ نَصْبٍ؛ لأنَّه عَلَمٌ مُفرَدٌ. وقُلْنا: في مَحَلِّ نَصْبٍ؛ لأنَّ مَعنَى النِّداءِ (أدعُو مُحَمَّدًا)، أو (أُنادِي مُحَمَّدًا). ويُقابِلُ المُفرَدَ المُركَّبُ، وَيُقابِلُ العَلَمَ النَّكِرَةُ.

وتعبير المؤلف: (مُفرَدٌ عَلَمٌ) كلامٌ دَقِيقٌ.

«وَالنَّكِرَةُ الْمَقْصُودَة، والنَّكِرة غيرُ المقصودة».

الثاني والثالث: النَّكِرةُ؛ لأن النكرة لا تخلو من حالين: إمَّا أن تكونَ مقصُودةً وإما غَيرَ مقصُودَةٍ، فإن كانَتْ مقصُودَةً فهِيَ مبنِيَّةٌ علَى الضَّمِّ في مَحَلِّ نَصْبٍ، كقَولِكَ: (يا رَجُلُ خُذْ بِيَدِي). وإن كَانَتْ غَيرَ مقصُودَةٍ فهِيَ منصُوبةٌ مَعَ التَّنوِينِ، كَقَولِ الأعمَى: (يا رَجُلاً خُذْ بِيَدِي)، وَقَولِ الخَطِيبِ: (يا غافلاً عمَّا خُلِقْتَ له انْتَبِهْ)؛ لأنَّهما لا يَقصِدان شخصًا بعَيْنِه إنَّما يَقصِدان أيَّ رجل وأي غَافِلٍ.

«وَالْمُضَافُ، وَالشَّبيهُ بالْمُضَافِ».

الرابع: المُنادَى المُضافُ الَّذي هُوَ مُقابلٌ للمُفرَدِ، نَحوُ: (يا عبدَ الله)، فـ(يا): حَرْفُ نِداءٍ، و(عبدَ): مُنادَى مَنصُوبٌ، وَهو مُضافٌ واسْمُ الجَلَالَةِ مُضَافٌ إلَيْه.

أما قولُ الشاعرِ[(1)]:

سَلامُ اللَّه يَا مَطَرٌ عَلَيْهَا ... وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطَرُ السَّلامُ

فجاء فيه (مطر) الأول منونًا بالضمِّ؛ لأنَّه اسْمُ شَخْصٍ، وليس نكرةً فكانَ يَستَحِقُّ البِناءَ علَى الضَّمِّ، لكنَّه نُوِّنَ للضَرُورَةِ الشِّعريَّةِ.

الخامس: المُشبَّهُ بالمُضافِ نَحوُ: (يا طالِعًا جَبلاً)، فـ(طالعًا) منادى منصوبٌ؛ لأنَّه شبيهٌ بالمضافِ، و(جَبلاً): مفعولٌ به لاسْمِ الفاعلِ (طالعًا) الَّذي يَعمَلُ عَمَلَ فِعلِهِ. والتَّقديرُ: (يا طالِعَ الجَبَلِ) فلما نوِّنَ وعمِل عمَلَ فعلِه صارَ شبيهًا بالمضافِ؛ لأنَّ الأصْلَ فِي الجَبَلِ أنَّه مُضافٌ إلَيْه.

«فَأَمَّا الْمُفْرَدُ الْعَلَمُ وَالنَّكِرَةُ الْمَقْصُودَةُ فَيُبْنَيَانِ عَلَى الضَّمِّ مِنْ غَيْرِ تَنْوِينٍ، نَحْوَ: يَا زَيْدُ، وَ: يَا رَجُلُ».

يُبْنيَانِ علَى الضَّمِّ مِن غَيرِ تَنوِينٍ، فتقول: (يا مُحَمَّدُ)، و: (يا زيدُ)، و: (يا رَجُلُ)، إذا كنت تخاطب رَجُلاً مُعَيَّنًا.

«وَالثَّلاثَةُ الْبَاقِيَةُ مَنْصُوبَةٌ لا غَيْر».

وهِيَ النَّكِرَةُ غَيرُ المقصُودَةِ، والمُضافُ، والمُشَبَّهُ بِهِ.

والمُنادَى المُضافُ لِياءِ المُتَكَلِّمِ (يا قَومِي)، حُكمُهُ حُكْمُ المُنادَى المُضافِ.

ولم تُثبَت الياءُ فِي قَولِهِ تَعَالى: ﴿وَيَٰقَوْمِ مَا لِيَ أَدْعُوكُمْ﴾ [غافر: ٤١]؛ لأنه يجوز في (يا قوم) ست لغات، فيُقالَ: يا قَومُ، أو: يا قَومَ، أو: يا قَوْما، أو: يا قَومِ، أو: يا قَومِي، أو: يا قوميَ.

---

(١) البيت للأحوص في شعره ٢٣٦.
وهو في الجمل للخليل ١/ ٨٢، والكتاب لسيبويه ٢/ ٢٠٢، والمقتضب للمبرد ٤/٢١٤، ٢٢٤، والأصول لابن السراج ١/ ٣٤٤، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي ٢/ ٤٠، والإنصاف للأنباري ١/ ٢٥٣، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٣/ ١٣٠٤، وأوضح المسالك لابن هشام ٤/ ٢٠، وشرح ابن عقيل ٣/ ٢٦٢، وشرح الأشموني ٣/ ٢٧، وهمع الهوامع للسيوطي ٢/ ٤٠.

«بابُ المفعُولِ مِن أجلِهِ»

ويُقالُ لَهُ: المفعُولُ لأجْلِهِ، ويُقالُ: المفعُولُ لَهُ.

«وَهُوَ الاسْمُ الْمَنْصُوبُ، الَّذِي يُذْكَرُ بَيَانًا لِسَبَبِ وُقُوعِ الْفِعْلِ».

قد تقدم أنَّ إدخالَ الحُكْمِ فِي الحَدِّ غيرُ مقبُولٍ؛ لأنَّ الحُكْمَ فَرعٌ عَنِ التَّصَوُّرِ، ولم يَتِمَّ التَّصَوُّرُ إلَّا بتَمَامِ الحَدِّ. والاسْمُ المَنصُوبُ هنا الأصْلُ فِيهِ أنَّه مَصدَرٌ، يُذكَرُ بَيَانًا لعِلَّةِ الفِعْلِ.

«نَحْوُ قَوْلِكَ: قَامَ زَيْدٌ إِجْلَالاً لِعَمْرٍو، وَقَصَدْتُكَ اِبْتِغَاءَ مَعْرُوفِكَ».

فـ(إِجْلَالاً): مفعولٌ لأجْلِهِ مَنصُوبٌ وعلامة نصبه الفتحة، و(لعمرٍو): الجَارُّ والمَجرُورُ مُتَعَلِّقان بالمَصدَرِ، لكون المَصدَرِ يَعمَلُ عَمَلَ الفِعلِ. لا - كمَا يقولُ بعضهم -: إنَّهُ مُتعَلِّقان بالفِعلِ(قامَ)؛ لأنَّ: (عمرو) ليسَ لَه ارْتِباطٌ بالقِيامِ.

و: (قَصَدْتُكَ ابْتِغاءَ معرُوفِكَ)؛ فـ(ابتغاء): مفعُولٌ لأجْلِهِ منصُوبٌ وعلامة نصبه الفتحة، وهُوَ مضافٌ، و(معروف): مضافٌ إليه، وهو مُضافٌ والكافُ مُضافٌ إلَيْه. مثَّل المؤلف بِمِثَالَيْنِ: أحدُهُما: مُجَرَّدٌ عَنِ الإضافةِ (إجلالاً)، والثانِي: مُضافٌ (ابتِغاءَ).

ومنه قَولُه تَعالى: ﴿وَلَا تَقۡتُلُوٓاْ أَوۡلَٰدَكُمۡ خَشۡيَةَ إِمۡلَٰقٖۖ﴾ [الإسراء: ٣١]، وقَولُه: ﴿يَجۡعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمۡ فِيٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلۡمَوۡتِۚ﴾ [البقرة: ١٩، ٢٤٣].

والمَصدَرُ (الاسْمُ) الَّذي يَقَعُ مَفعُولاً لأجْلِهِ يكونُ صَرِيحًا، ويَجوزُ أن يحذف المفعول لأجله مع بقاء ما يدل عليه، وأكثر ما يكون هو المصدر

المؤول، كما فِي قَولِه تَعَالى: ﴿فَوَٰحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْۚ ذَٰلِكَ أَدْنَىٰٓ أَلَّا تَعُولُوا۟﴾ [النساء: ٣]. والتَّقدِيرُ: (خَشْيَةَ أنْ تَعُولُوا)، أو: (خَشْيَةَ أنْ يَكْثُرَ العِيالُ) على الخلاف بين المفسرين، (أن) وما دخلت عليه مصدر مؤول فِي مَحَلٍّ جَرٍّ مُضافٌ إلَيْه، وقوله تعالى: ﴿يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ أَن تَضِلُّوا۟ۗ﴾ [النساء: ١٧٦]، والتقدير: (كراهةَ أن تضلوا).

❁ ❁ ❁

«باب المفعولِ مَعَه»

«وَهُوَ الاسْمُ الْمَنْصُوبُ، الَّذِي يُذْكَرُ لِبَيَانِ مَنْ فُعِلَ مَعَهُ اَلْفِعْلُ» أي: مَنْ شَارَكَ الفاعلَ في الفِعلِ، أو ما يَقومُ مَقامَ الفِعلِ فِي العَمَلِ مِن مَصدَرٍ أو اسْمِ فاعلٍ.

تقولُ: (سِرْتُ وَالطَّرِيقَ)، و: (جاءَ زَيدٌ وَعَمرًا)، و: (قُمْتُ وَزيدًا)، و: (اسْتَوَى الماءُ والخَشَبَةَ).

«نَحْوَ قَوْلِكَ: جَاءَ اَلْأَمِيرُ وَالْجَيْشَ».

فـ(الأميرُ) فاعلٌ، وإذا قُلتَ: الواوُ عاطِفةٌ فإنَّكَ تقولُ: الجَيشُ، فيكون التقدير: (جاءَ الأميرُ وجاءَ الجيشُ). وإذا قُلتَ: (الواوُ) واوُ المَعِيَّةِ، فـ(الجَيشَ): مفعولٌ مَعَه مَنصُوبٌ.

وفِي هذَا المِثالِ العَطفُ أرْجَحُ، ويَجوزُ النَّصْبُ. قال ابنُ مالكٍ[1]:

وَالْعَطْفُ إِنْ يُمْكِنْ بِلَا ضَعْفٍ أَحَقّْ وَالنَّصْبُ مُخْتَارٌ لَدَى ضَعْفِ النَّسَقْ

وإذا قُلتَ: (قُمْتُ وزيدًا). فَالنَّصْبُ أرْجَحُ؛ لأَنَّكَ عَطَفْتَ علَى ضَمِيرِ رَفعٍ مُتَّصلٍ مِن غَيرِ فاصِلٍ، والأولى عند العطف عليه أن يؤتى بالفاصل، بل بعضهم يمنع العطف بغير فاصل، ويوجب النصب في مثل هذه الحال. قالَ ابنُ مَالِكٍ[2]:

وَإِنْ عَلَى ضَمِيرِ رَفْعٍ مُتَّصِلْ عَطَفْتَ فَافْصِلْ بِالضَّمِيرِ الْمُنْفَصِلْ
أَوْ فَاصِلٍ مَا وَبِلَا فَصْلٍ يَرِدْ فى النَّظْمِ فَاشِيًا وَضَعْفَهُ اعْتَقِدْ

(١) ألفية ابن مالك ص٣١.

(٢) ألفية ابن مالك ص٤٨.

«واستَوَى الماءُ والخَشَبَةَ».

فـ(استَوَى): فعلٌ ماضٍ، و(المَاءُ): فاعلٌ، والواوُ: واوُ المَعِيَّةِ، و(الخَشَبَةَ): مفعولٌ مَعَه منصوبٌ. ولا يجوزُ أن نقولَ: (استَوَى الماءُ والخَشَبَةُ)؛ لأنَّ الخَشَبَةَ مِقيَاسٌ، يَقِيسُ نِسبَةَ ارتِفاعِ الماءِ، فإذا اسْتَوَى الماءُ مَعَ الخَشبَةِ، فلا يقال: (اسْتَوَتِ الخَشَبَةُ)؛ لأنَّ الَّذي اسْتَوَى هُوَ الماءُ، فَهْمُ المَعنَى يَتَوقَّفُ علَيْه الإعرابُ، فإذا فَهِمْتَ المَعنَى عرَفْتَ كَيفَ تُعْرِبُ. إذن فالنَّصْبُ هُنا مُتَعَيِّنٌ، ولا يجوزُ العَطْفُ. كذَلِكَ: (سِرْتُ وَالطَّرِيقَ)؛ لأنَّ الطَّرِيقَ لَا يَسيرُ.

أما قولك: (تَشارَكَ زيدٌ وعَمرٌو)، فلا يَجوزُ فِيها النَّصبُ. بل يَجِبُ الرَّفعُ؛ لأنَّ المُفاعَلَةَ أو المُشارَكَةَ لا بُدَّ أن تكونَ مِن طَرَفَينِ، إذن لا بُدَّ فِيه مِنَ الرَّفعِ على النسق، ويكونُ النصبُ مُمتَنِعًا.

«وأما خَبَرُ (كَانَ) وَأَخَوَاتِهَا، وَاسْمُ (إِنَّ) وَأَخَوَاتِهَا، فَقَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُهُمَا فِي الْمَرْفُوعَاتِ، وَكَذَلِك التَّوَابِعُ؛ فَقَدْ تَقَدَّمَتْ هُنَاكَ».

مِنَ المَنصوباتِ خَبَرُ كانَ وَأَخَواتِها، قالَ تَعالى: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ سَمِيعًۢا بَصِيرًا﴾ [النساء: ١٣٤]. واسْمُ إنَّ وأخَواتِها، قالَ تَعالَى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌۢ بَصِيرٌ﴾ [الحج: ٧٥، لقمان: ٢٨، المجادلة: ١]. وقالَ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٢٠، الأنفال: ١٠، التوبة: ٧، لقمان: ٢٧]. وقد تقَدَّمَ فِي المَرفُوعَاتِ، وحَقُّهُ أن يُذْكَرَ فِي المَنصوباتِ؛ لأنَّ أصْلَ الجُملَةِ المرفوعُ، فهِيَ مُكَوَّنَةٌ مِن مُبتَدَإٍ وَخبرٍ وَدَخَلَ علَيْها النَّاسِخُ وَغَيَّرَها.

وَكَذَلِكَ التَّوَابِعُ. وهِيَ أربَعَةٌ إجمالاً أو خَمسَةٌ تفصيلاً.

فالنَّعْتُ نَحوُ: (رَأيْتُ زَيدًا الفاضِلَ)، والتَّوكِيدُ: (أكَلْتُ الرَّغِيفَ كُلَّه) أو: (بعضَه)، والعَطفُ: (رَأيتُ زَيدًا وَعَمرًا)، والبدل أو عطف البيان: (رَأيْتُ زَيدًا أبا بَكرٍ)، فكُلُّ شَيْءٍ يَصلُحُ أن يكونَ بَدَلاً يَصلُحُ أن يكونَ عَطفَ بَيانٍ إلَّا فِي بعض المسائل.

«بابُ مَخفُوضاتِ الأسماءِ»

أي: المَجرُوراتِ، وهُوَ آخِرُ الأبوابِ. والتَّعبِيرُ بالخَفْضِ تَعْبِيرٌ كُوفِيٌّ، وجَرَى المُؤلِّفُ علَى مَذهَبِ الكُوفِيِّينَ فِي التَّألِيفِ، أمَّا البَصرِيُّونَ فيُعبِّرُونَ عنه بالجَرِّ.

وجَعَلَ هذا البابَ آخِرَ الكِتابَ؛ لأنَّ الكَسرَةَ أثْقَلُ الحَرَكاتِ علَى اللِّسانِ، لكنَّها أقوَى الحَرَكاتِ.

وَبَعضُ الشُّرَّاحِ يَلتَمِسونَ عِلَّةً - وَلَو بَعِيدَةً - فيقولونَ: أخَّرَ الخَفضَ لِيَخْتِمَ كِتابَهُ بالخَفْضِ الدَّالِّ علَى التَّوَاضُعِ، مِن بابِ خفَضِ الجَناحِ.

«اَلْمَخْفُوضَاتُ ثَلَاثَةُ أَنْوَاعٍ: مَخْفُوضٌ بِالْحَرْفِ، وَمَخْفُوضٌ بِالإِضَافَةِ».

وقد اجْتَمَعَ الثلاثَةُ فِي البَسْمَلَةِ: (بسمِ الله الرحمٰن الرحيمِ)، فـ(اسْمِ) مَجرُورٌ بالباءِ، ولَفظُ الجلَالَةِ مَجرُورٌ بالإضافَةِ، و(الرحمٰن الرَّحِيمِ) مَجرُورَتان بالتَّبَعِيَّةِ.

أما المخفوض بالحرف فقد مضَى ذِكْرُ الحُرُوفِ بالتفصيل فِي أوَّلِ الكِتابِ، فِي مَعرِفَةِ علاماتِ الاسْمِ[1].

وَأما المَخفُوضُ بالإضافَةِ؛ فالخَفْضُ فيها أهو بالإضافَةِ أم بِالمُضافِ؟

والفرقُ بينهما أنَّ الخفضَ إن كان بالمضاف صار العاملُ لفظيًّا، وإن كان بالإضافة صار العاملُ معنويًّا، والعامِلُ اللَّفظِيُّ أقوَى مِنَ المَعنَوِيِّ، وليس لذلك أثرٌ بيِّنٌ في الإعراب.

(١) تقدم في ص٢٩ ـ ٣٠.

«وَتَابِعٌ لِلْمَخْفُوضِ».

التَّوَابِعُ ذُكِرَتْ فِي المرفوعاتِ، وَأُشِيرَ إِلَيْها فِي آخِرِ المَنصُوباتِ، وَتُذْكَرُ هُنا فِي المَجرُوراتِ؛ لأنَّ تَابِعَ المَرفُوعِ مَرفُوعٌ، وَتَابِعَ المَنصُوبِ مَنصُوبٌ، وَتَابِعَ المَجرورِ مَجرُورٌ، فتقولُ: (جَاءَ زَيدٌ وعَمرٌو)، و: (رَأيْتُ زَيدًا وعَمرًا)، و: (مَرَرْتُ بزَيدٍ وَعَمرٍو).

«فأَمَّا المَخفُوضُ بالحَرفِ فهُوَ ما يُخفَضُ بـ(مِن وإلى وعَن وعلَى وفِي ورُبَّ والباءِ والكافِ واللَّامِ، وَبِحُرُوفِ القَسَمِ: وَهِيَ الواوُ وَالبَاءُ والتَّاءُ، وَبِواوِ رُبَّ، وَبِمُذْ، وَمُنْذُ».

وأمثِلَةُ ذلكَ: قولُه تعالى: ﴿مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا﴾ [الإسراء: ١]. فـ(مِن) لابتِداءِ الغَايَةِ، و(إِلَى) لانتِهاءِ الغايَةِ، وَتقَدَّمَتْ معاني هذه الحروف. ومثالُ (عن): قولُه تعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ﴾ [المطففين: ١٥]. ومثالُ (على): قولُه تعالى: ﴿وَعَلَى ٱللَّهِ قَصْدُ ٱلسَّبِيلِ﴾ [النحل: ٩]. ومثالُ (في): قولُه تعالى: ﴿وَفِى ٱلسَّمَآءِ رِزْقُكُمْ﴾ [الذاريات: ٢٢]. وَمِثالُ (رُبَّ): (رُبَّ أخٍ لَكَ لم تَلِدْهُ أُمُّكَ). ومثالُ الباءِ: قولُه تعالى: ﴿لَلَّذِى بِبَكَّةَ مُبَارَكًا وَهُدًى لِّلْعَٰلَمِينَ﴾ [آل عمران: ٩٦]، ومثالُ الكافِ: قولُه تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ﴾ [الشورى: ١١]. وَمثالُ اللَّامِ: قولُه تعالى: ﴿وَلِلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [آل عمران: ١٠٩]. وَبَعدَ ذَلِكَ حُرُوفُ القَسَمِ، وَمِنهَا: التَّاءُ في قَولِهِ تَعالَى: ﴿وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ﴾ [الأنبياء: ٥٧]، والباء في قولِه تعالى: ﴿فَبِعِزَّتِكَ لَأُغْوِيَنَّهُمْ﴾ [ص: ٨٢]، وَالوَاوُ في قولِهِ تعالى: ﴿وَٱلْعَصْرِ ۝١﴾ [العصر: ١].

وَمثالُ واوِ رُبَّ، قولُ الشاعرِ[1]:

---

(١) البيت لامرئ القيس، ديوانه ص١٨.

وهو في شرح الكافية الشافية لابن مالك ٢/ ٨٢١، ومغني اللبيب لابن هشام ص٤٧٣، والفصول المفيدة في الواو المزيدة للعلائي ص٢٤٥، وشرح الأشموني ٢/ ١١٠.

ولَيلٍ كَمَوجِ البَحْرِ أَرْخَى سُدولَهُ عَلَيّ بأَنْواعِ الهُمُومِ لِيَبتَلي

وقولُ غَيرِه[1]:

وَأَبْيَضَ يُسْتَسْقَى الْغَمَامُ بِوَجْهِهِ ثِمَالُ الْيَتَامَى عِصْمَةٌ لِلْأَرَامِلِ

وهِيَ تَجُرُّ سَوَاءٌ ذُكِرَتْ أو قُدِّرَتْ. وقال بعضهم: الجَارُّ هُوَ الواوُ.

وأكْثَرُ مَعَانِيها التَّقلِيلُ، لكنَّها تَرِدُ كَثِيرًا لِلتَّكْثِيرِ، كما في قول الله تَعَالَى: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْ كَانُواْ مُسْلِمِينَ ۝٢﴾ [الحجر: ٢]؛ أي: إذا عَايَنُوا وَدُّوا أن لو أسْلَمُوا كُلُّهُم.

«وَأَمَّا مَا يُخْفَضُ بِالْإِضَافَةِ، فَنَحْوُ قَوْلِكَ: غُلَامُ زَيْدٍ».

فـ (زَيدٌ): مُضافٌ إلَيْه، مَجرُورٌ بالإضافَةِ.

«وَهُوَ علَى قِسمَينِ، ما يَخْفِضُ باللَّامِ نَحوَ: غُلَامُ زَيدٍ».

أي: تُقدَّرُ اللَّامُ، إذا قُلتَ: (غُلَامُ زَيدٍ)، كأنَّكَ قُلتَ: الغُلَامُ لِزَيدٍ، فتُقَدَّرُ اللَّامَ. واللَّامُ للمِلكِ؛ أي: هُوَ مِلكُهُ.

«وَالَّذِي يُقَدَّرُ بِمِنْ، نَحْوُ: ثَوْبُ خَزٍّ، وَبَابُ سَاجٍ، وَخَاتَمُ حَدِيدٍ، وما أشبهَ ذلكَ».

(ثَوْبُ خَزٍّ) أي: مِن خَزٍّ. وَهي للتبعِيضِ، فالثَّوْبُ بَعضُ الخَزِّ، أو الخزُّ بعضُ الثوبِ، والبابُ بَعضُ السَّاجِ، والخَاتَمُ بَعضُ الحَدِيدِ.

وتَارَةً تكونُ بمَعنَى (فِي) إذا كانَ المُضافُ إلَيْه ظَرفًا للمُضافِ، كما في قَولِهِ تَعَالَى: ﴿بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ﴾ [سبأ: ٣٣]. فهُنا تُقدَّرُ (فِي)، وقد أهمَلَها

---

(١) البيت لأبي طالب عم النبي ﷺ، ديوانه ص٧٥.
وهو في مقاييس اللغة لابن فارس ١/ ٣٩٠، ودلائل الإعجاز للجرجاني ١/ ١٨، والمخصص لابن سِيدَهْ ١/ ٩٦، وتفسير القرطبي ٥/ ٢٤٧، والحماسة البصرية لأبي الحسن البصري ١/ ١١٨. والقصيدة بتمامها في سيرة ابن هشام ١/ ٢٧٢ - ٢٨٠.

المُؤلِّفُ، وذَكَرَها ابنُ مَالِكٍ[1]، والتَّقدِيرُ: مَكْرٌ فِي اللَّيلِ.

وَبهذا يكونُ قَدِ انْتَهَى الكتابُ، وَاللهُ أعْلَمُ.

وَصَلَّى الله وَسَلَّمَ وَبَارَكَ عَلَى عَبدِهِ وَرَسُولِهِ نَبِيِّنا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحبِهِ أجْمَعِينَ.

❁ ❁ ❁

(١) ألفية ابن مالك ص٣٦. وهو قوله:

والثانيَ اجْرُرْ وانْوِ مِن أو في إذا ... لم يصلحِ إلا ذاك واللامَ خُذَا

فهرس المصادر والمراجع

- إبطال التأويلات لأخبار الصفات، القاضي أبو يعلى، محمد بن الحسين ابن محمد بن خلف (٤٥٨هـ)، تحقيق: محمد بن حمد الحمود النجدي، دار إيلاف الدولية، الكويت.
- أدب الكاتب، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (٢٧٦هـ)، تحقيق: محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- أساس البلاغة، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري (٥٣٨هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العالمية، بيروت، ١٤١٩هـ.
- الاستيعاب، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري القرطبي (٤٦٣هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، مكتبة نهضة مصر، القاهرة.
- أسد الغابة، أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد، عز الدين ابن الأثير (٦٣٠هـ)، دار الشعب، القاهرة ١٩٧٠م.
- أسرار العربية، أبو البركات عبد الرحمٰن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري الأنباري (٥٧٧هـ)، دار الأرقم بن أبي الأرقم، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.
- الاشتقاق، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد (٣٢١هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ١٤١١هـ.
- الإصابة، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، بالتعاون مع مركز هجر للبحوث والدراسات العربية والإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ.
- الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي، المعروف بابن السراج (٣١٦هـ)، تحقيق: عبد المحسن الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- إعراب القرآن وبيانه، محيي الدين بن أحمد مصطفى درويش (١٤٠٣هـ)، دار الإرشاد للشؤون الجامعية، حمص، دار اليمامة، دار ابن كثير، دمشق، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤١٥هـ.

- إعراب القرآن، أبو الحسن علي بن الحسين بن علي الأصفهاني الباقولي (٥٤٣هـ)، (المنسوب للزجاج)، تحقيق: إبراهيم الإبياري، دار الكتاب المصري، القاهرة، ودار الكتب اللبنانية، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤٢٠هـ.
- الأعلام، خير الدين بن محمود بن محمد الزركلي الدمشقي (١٣٩٦هـ)، دار العلم للملايين، الطبعة الخامسة عشرة، ٢٠٠٢م.
- الأغاني، أبو الفرج علي بن الحسين بن محمد بن أحمد الأصفهاني، تحقيق: سمير جابر، دار الفكر، بيروت.
- ألفية ابن مالك، أبو عبد الله محمد بن عبد الله (٦٧٢هـ)، ابن مالك الطائي الجياني، دار التعاون.
- إنباه الرواة على أنباه النحاة، أبو الحسين علي بن يوسف بن إبراهيم القفطي (٦٤٦هـ)، المكتبة العصرية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، أبو البركات عبد الرحمٰن بن محمد بن عبيد الله الأنباري (٥٧٧هـ)، ومعه الانتصاف لمحمد محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث الإسلامي.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، عبد الله بن يوسف بن أحمد، المعروف بابن هشام (٧٦١هـ)، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر، بيروت.
- البحر الزخار (مسند البزار)، أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق العتكي، المعروف بالبزار (٢٩٢هـ)، تحقيق: محفوظ الرحمٰن زين الله، وآخرون، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٩٨٨م.
- البحر المحيط، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي حيان الأندلسي (٧٤٥هـ)، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ.
- البدء والتاريخ، المطهر بن طاهر المقدسي (٣٥٥هـ)، مكتبة الثقافة الدينية، بور سعيد، مصر.
- البداية والنهاية، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي، تحقيق: د. عبد الله عبد المحسن التركي بالتعاون مع مركز هجر للبحوث والدراسات العربية والإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.
- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، محمد بن علي بن محمد الشوكاني اليمني (١٢٥٠هـ)، دار المعرفة، بيروت.

- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، عبد الرحمٰن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (٩١١هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا.
- البيان والتبيين، عمرو بن بحر بن محبوب الكناني بالولاء، المعروف بالجاحظ (٢٥٥هـ)، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ١٤٢٣هـ.
- تاج العروس من جواهر القاموس، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، الملقّب بمرتضى الزَّبيدي، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج وآخرون، وزارة الإعلام بالكويت، ١٣٨٥هـ.
- تاريخ الطبري، تاريخ الرسل والملوك، محمد بن جرير بن يزيد، أبو جعفر الطبري (٣١٠هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، ١٩٦٠م.
- تاريخ دمشق، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله، المعروف بابن عساكر (٥٧١هـ)، تحقيق: سكينة الشهابي، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٤٠٧هـ.
- تاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار، عبد الرحمٰن بن حسن الجبرتي (١٢٣٧هـ)، دار الجيل، بيروت.
- تفسير القرآن العظيم، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي (٧٧٤هـ)، تحقيق: عبد العزيز غنيم وآخرون، دار الشعب، القاهرة، ١٣٩٠هـ.
- تفسير القرطبي = الجامع لأحكام القرآن، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي (٦٧١هـ)، تحقيق: أحمد البردوني، وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٣٨٤هـ.
- تهافت الفلاسفة، أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي (٥٠٥هـ)، تحقيق: د. سليمان دنيا، دار المعارف، القاهرة، الطبعة السادسة.
- تهذيب اللغة، أبو منصور محمد بن أحمد بن الأزهري (٣٧٠هـ)، تحقيق: محمد عوض وآخرون، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، أبو محمد الحسن بن قاسم ابن عبد الله المرادي المصري المالكي (٧٤٩هـ)، شرح وتحقيق: عبد الرحمٰن علي سليمان، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ.

- جامع البيان عن تأويل آي القرآن، أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد الطبري (٣١٠هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات الإسلامية بدار هجر، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.
- جامع الدروس العربية، مصطفى بن محمد سليم الغلايينى (١٣٦٤هـ)، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، الطبعة الثامنة والعشرون، ١٤١٤هـ.
- الجامع الصحيح، محمد بن عيسى بن سَوْرة الضحاك الترمذي (٢٧٩هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار الكتب العلمية، بيروت.
- جامع بيان العلم وفضله، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري القرطبي (٤٦٣هـ)، تحقيق: أبي الأشبال الزهيري، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.
- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (٤٦٣هـ)، تحقيق: محمود الطحان، مكتبة المعارف، الرياض.
- الجمل في النحو، أبو عبد الرحمٰن الخليل بن أحمد بن عمرو الفراهيدي البصري (١٧٠هـ)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، الطبعة الخامسة، ١٤١٦هـ.
- جمهرة أشعار العرب، أبو زيد محمد بن أبي الخطاب القرشي (١٧٠هـ)، تحقيق: علي محمد البخاوي، نهضة مصر.
- جمهرة الأمثال، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري (٣٩٥هـ)، دار الفكر، بيروت.
- جمهرة اللغة، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (٣٢١هـ)، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٧م.
- الجنى الداني في حروف المعاني، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله المرادي (٧٤٩هـ)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.
- جواهر البلاغة، أحمد بن إبراهيم الهاشمي (١٣٦٢هـ)، ضبط وتدقيق: يوسف الصميلي، المكتبة العصرية، بيروت.
- حاشية الآجرومية، عبد الرحمٰن بن محمد بن قاسم العاصمي الحنبلي النجدي (١٣٩٢هـ).

- حاشية الصبان على شرح الأشموني، أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (١٢٠٦هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.
- الحجة للقراء السبعة، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ (٣٧٧هـ)، تحقيق: بدر الدين قهوجي وآخرون، دار المأمون للتراث، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ.
- الحماسة البصرية، أبو الحسن علي بن أبي الفرج بن الحسن البصري (٦٥٩هـ)، تحقيق: مختار الدين أحمد، عالم الكتب، بيروت.
- الحماسة المغربية، أبو العباس أحمد بن عبد السلام الجرّاوي التادلي (٦٠٩هـ)، تحقيق: محمد رضوان الداية، دار الفكر المعاصر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩١م.
- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (٣٩٢هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، الطبعة الرابعة.
- الدر المصون، أبو العباس أحمد بن يوسف بن عبد الدائم، المعروف بالسمين الحلبي (٧٥٦هـ)، تحقيق: د. أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق.
- الدرر الكامنة، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد العسقلاني (٨٥٢هـ)، تحقيق: محمد عبد المعيد ضان، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الطبعة الثانية، ١٣٩٢هـ.
- دلائل الإعجاز، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمٰن بن محمد الفارسي الأصل، الجرجاني الدار (٤٧١هـ)، تحقيق: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، دار المدني، جدة، الطبعة الثالثة، ١٤١٣هـ.
- ديوان أبي العتاهية، دار بيروت للطباعة والنشر، ١٤٠٦هـ.
- ديوان أبي طالب عم النبي ﷺ، تحقيق: محمد حسن آل ياسين، منشورات دار مكتبة الهلال، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.
- ديوان الإسلام، أبو المعالي محمد بن عبد الرحمٰن بن الغزي (١١٦٧هـ)، تحقيق: سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ.
- ديوان الحطيئة، تحقيق: د. نعمان محمد أمين، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.
- ديوان امرئ القيس، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، بمصر، ١٩٦٤م.

- ديوان رؤبة بن العجاج، اعتنى بتصحيحه: وليم بن الورد، دار قتيبة، الكويت.
- ديوان زهير شرح الأعلم، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٩٨٠م.
- ديوان كثير عزة، جمع وشرح: إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، ١٩٧١م.
- ديوان لبيد (شرح ديوان لبيد)، تحقيق: إحسان عباس، الكويت، ١٩٦٢م.
- ذيل التقييد في رواة السنن والأسانيد، أبو الطيب محمد بن أحمد بن علي المكي الحسني الفاسي (٨٣٢هـ)، تحقيق: كمال يوسف الحوت، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.
- ذيل طبقات الحنابلة، زين الدين عبد الرحمٰن بن أحمد بن رجب البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي (٧٩٥هـ)، تحقيق: حامد الفقي، مصر، ١٣٧٢هـ.
- الرد على النحاة، أبو العباس أحمد بن عبد الرحمٰن بن محمد، المعروف بابن مَضَاء (٥٩٢هـ)، تحقيق: د. محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، الطبعة الأولى، ١٣٩٩هـ.
- الروض الأنف، أبو القاسم عبد الرحمٰن بن عبد الله بن أحمد السهيلي (٥٨١هـ)، تحقيق: عبد الرحمٰن الوكيل، دار الكتب الحديثة، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٨٧هـ.
- سبب وضع علم العربية، عبد الرحمٰن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (٩١١هـ)، تحقيق: مروان العطية، دار الهجرة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.
- سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (٣٩٢هـ)، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.
- سنن ابن ماجه، محمد بن يزيد القزويني (٢٧٥هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر، بيروت.
- سنن أبي داود، سليمان بن الأشعث السجستاني (٢٧٦هـ)، دار الفكر.
- السنن الكبرى، أبو عبد الرحمٰن أحمد بن شعيب النسائي (٣٠٣هـ)، تحقيق: د. عبد الغفار سليمان البنداري وسيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ.
- سير أعلام النبلاء، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (٧٤٨هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وآخرون، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ.

- السيرة النبوية، أبو محمد عبد الملك بن هشام بن أيوب الحميري المعافري (٢١٣هـ)، تحقيق: مصطفى السقا، وآخرون، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٣٧٥هـ.
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، عبد الحي بن العماد الحنبلي (١٠٨٩هـ)، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٩٩هـ.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، عبد الله بن عبد الرحمٰن العقيلي الهمداني المصري، المعروف بابن عقيل (٧٦٩هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث القاهرة، دار مصر للطباعة سعيد جودة السحار، الطبعة العشرون، ١٤٠٠هـ.
- شرح أبيات سيبويه، أبو محمد يوسف بن الحسن بن عبد الله السيرافي (٣٨٥هـ) تحقيق: د. محمد علي الريح هاشم، مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر، مصر، ١٣٩٤هـ.
- شرح أبيات مغني اللبيب، عبد القادر بن عمر البغدادي (١٠٩٣هـ)، تحقيق: عبد العزيز رباح وأحمد الدقاق، دار المأمون للتراث، الطبعة الثانية، ١٤٠٧هـ.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، أبو الحسن علي بن محمد بن عيسى الأُشْمُوني الشافعي (٩٠٠هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.
- شرح التصريح على التوضيح، خالد بن عبد الله بن أبي بكر الجرجاويّ الأزهري، المعروف بالوقاد (٩٠٥هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.
- شرح الكافية الشافية، أبو عبد الله محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني (٦٧٢هـ)، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث، الطبعة الأولى.
- شرح الكفراوي على متن الآجرومية، وبهامشه حاشية العلامة إسماعيل الحامدي، مكاتب سليمان مرعي، سنغافورا، بدون تاريخ.
- شرح شافية ابن الحاجب، محمد بن الحسن الرضي الإستراباذي (٦٨٦هـ)، تحقيق: محمد نور الحسن، محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٣٩٥هـ.

- شرح قطر الندى، عبد الله بن يوسف بن أحمد، جمال الدين، المعروف بابن هشام (٧٦١هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، الطبعة الحادي عشرة، ١٣٨٣هـ.
- شعر الأحوص، جمع وتحقيق: عادل سليمان جمال، مكتبة الخانجي القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤١١هـ.
- شمس العلوم، نشوان بن سعيد الحميرى اليمني (٥٧٣هـ)، تحقيق: د. حسين عبد الله العمري وآخرون، دار الفكر المعاصر، بيروت، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.
- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤٠٧هـ.
- صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل البخاري (٢٥٦هـ)، دار الشعب، القاهرة، ١٣٧٨هـ.
- صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج القشيري (٢٦١هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث، بيروت.
- ضرائر الشعر، أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد، المعروف بابن عصفور (٦٦٩هـ)، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس للطباعة، ١٩٨٠م.
- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، أبو الخير محمد بن عبد الرحمٰن بن محمد السخاوي (٩٠٢هـ)، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت.
- طبقات الحفاظ، عبد الرحمٰن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (٩١١هـ)، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ.
- طبقات الحنابلة، أبو الحسين محمد بن محمد، ابن أبي يعلى، تصحيح: محمد حامد الفقي، مطبعة السنة المحمدية، القاهرة، ١٣٧١هـ.
- طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين بن علي بن عبد الكافي السبكي (٧٧١هـ)، تحقيق: د. محمود الطناحي، د. عبد الفتاح الحلو، دار هجر، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ.
- الطبقات الكبرى، أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع الهاشمي بالولاء (٢٣٠هـ)، دار بيروت للطباعة والنشر، ١٣٩٨هـ.

- طبقات المفسرين، محمد بن علي بن أحمد الداوودي المالكي (٩٤٥هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت.
- العقد الفريد، أبو عمر أحمد بن محمد بن عبد ربه الأندلسي (٣٢٨هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ.
- علل التثنية، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (٣٩٢هـ)، تحقيق: د. صحيح التميمي، مكتبة الثقافة الدينية، مصر.
- علل النحو، أبو الحسن محمد بن عبد الله بن العباس، المعروف بابن الوراق (٣٨١هـ)، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.
- عمدة القاري، أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى الغيتابي الحنفي بدر الدين العيني (٨٥٥هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية، أبو بكر عبد القاهر ابن عبد الرحمٰن بن محمد الجرجاني (٤٧١هـ)، بشرح الشيخ خالد الأزهري (٩٠٥هـ)، تحقيق: د. البدراوي زهران، دار المعارف، الطبعة الثانية، ١٩٨٨م.
- غرر الخصائص الواضحة وعرر النقائض الفاضحة، أبو إسحاق محمد ابن إبراهيم بن يحيى بن علي، المعروف بالوطواط (٧١٨هـ)، ضبط وتصحيح: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ.
- فتح الباري بشرح صحيح البخاري، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، المطبعة السلفية، القاهرة، ١٣٨٠هـ.
- فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، أبو الخير محمد بن عبد الرحمٰن السخاوي (٩٠٢هـ)، تحقيق: عبد الكريم بن عبد الله الخضير ود. محمد بن عبد الله الفهيد، مكتبة دار المنهاج، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ.
- الفروق اللغوية، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري (نحو ٣٩٥هـ)، تحقيق وتعليق: محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة.
- الفصول المفيدة في الواو المزيدة، صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلدي ابن عبد الله الدمشقي العلائي (٧٦١هـ)، تحقيق: حسن موسى الشاعر، دار البشير، عمان، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.
- القسطاس في علم العروض، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري (٥٣٨هـ)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، مكتبة المعارف بيروت، الطبعة الثانية المجددة، ١٤١٠هـ.

- قطر الندى، عبد الله بن يوسف بن أحمد، المعروف بابن هشام (٧٦١هـ)، دار العصيمي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى.
- الكتاب، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، الملقب سيبويه (١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨هـ.
- الكليات، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي (١٠٩٤هـ)، تحقيق: عدنان درويش، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- اللباب في تهذيب الأنساب، أبو الحسن علي بن محمد بن محمد الشيباني الجزري، عز الدين ابن الأثير (٦٣٠هـ)، دار صادر، بيروت.
- اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي (٦١٦هـ)، تحقيق: عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ.
- اللباب في علوم الكتاب، أبو حفص سراج الدين عمر بن علي بن عادل الحنبلي (٧٧٥هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.
- لسان العرب، محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري (٧١١هـ)، دار صادر، بيروت، ١٣٧٤هـ.
- اللمحة، أبو عبد الله محمد بن حسن بن سِباع الجذامي، المعروف بابن الصائغ (٧٢٠هـ)، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ.
- مبتكرات اللالئ والدرر في المحاكمة بين العيني وابن حجر، عبد الرحمٰن البوصيري، دار الدعوة السلفية، لاهور، ١٤٠٣هـ.
- مجموع الفتاوى، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني (٧٢٨هـ)، تحقيق: عبد الرحمٰن بن محمد بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف، ١٤١٦هـ.
- مجموع من مهمات المتون المستعملة في غالب خواص الفنون، المطبعة الميمنية، مصر.
- المحتسب، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (٣٩٢هـ)، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ١٤٢٠هـ.

- المحرر الوجيز، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمٰن بن عطية الأندلسي (٥٤٢هـ)، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.
- المحكم والمحيط الأعظم، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (٤٥٨هـ)، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.
- المخصص، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (٤٥٨هـ)، تحقيق: خليل إبراهيم، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.
- مسند الإمام أحمد، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (٢٤١هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وآخرون، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، ١٤٢٠هـ.
- المصطلح النحوي، عوض محمد القوزي، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الرياض، ١٩٨٠م.
- مصطلحات النحو الكوفي، عبد الله بن حمد الخثران، دار هجر، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ.
- مصنف ابن أبي شيبة، أبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة العبسي الكوفي (٢٣٥هـ)، تحقيق: كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.
- معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله الديلمي الفراء (٢٠٧هـ)، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٧٤هـ.
- معجم الأدباء، أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (٦٢٦هـ)، دار الكتب العلمية، ١٤١١هـ.
- معجم مقاييس اللغة، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي (٣٩٥هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ.
- مغنى اللبيب، عبد الله بن يوسف بن أحمد، المعروف بابن هشام (٧٦١هـ)، تحقيق: د. مازن المبارك، دار الفكر، دمشق، الطبعة السادسة، ١٩٨٥م.
- المفصل في صنعة الأعراب، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري (٥٣٨هـ)، تحقيق: د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٣م.

- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني (٨٥٥هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٥م.
- المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي، المعروف بالمبرد (٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت.
- المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد، أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن محمد ابن مفلح (٨٨٤هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمٰن بن سليمان العثيمين، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.
- ملحة الإعراب، أبو محمد القاسم بن علي بن محمد الحريري البصري (٥١٦هـ)، دار السلام، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ.
- المنصف شرح كتاب التصريف؛ لأبي عثمان المازني النحوي، أبو الفتح عثمان ابن جني الموصلي (٣٩٢هـ)، دار إحياء التراث القديم، الطبعة الأولى، ١٣٧٣هـ.
- المؤتلف والمختلف في أسماء الشعراء، أبو القاسم الحسن بن بشر الآمدي (٣٧٠هـ)، تحقيق: د. ف. كرنكو، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ.
- موطأ مالك برواية محمد بن الحسن الشيباني، مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني (١٧٩هـ)، تحقيق: د. تقي الدين الندوي، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.
- نتائج الفكر في النحو، أبو القاسم عبد الرحمٰن بن عبد الله بن أحمد السهيلي (٥٨١هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.
- النشر في القراءات العشر، أبو الخير محمد بن محمد بن الجزري (٨٣٣هـ)، تقديم: الشيخ علي الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٢٣هـ.
- نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، وذكر وزيرها لسان الدين بن الخطيب، شهاب الدين أحمد بن محمد المقري التلمساني (١٠٤١هـ)، تحقيق: د. إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ١٣٨٨هـ.
- نهاية الأرب في فنون الأدب، شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب النويري (٧٣٣هـ)، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، عبد الرحمٰن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (٩١١هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر.

الفهرس التفصيلي للموضوعات

الموضوع	الصفحة

الموضوع **الصفحة**

الموضوع | **الصفحة**

الموضوع	الصفحة

